

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

رسالة ماجستير

أثر شعر بني أسد في التقعيد النحوي

**The Influence of Bani Asad's Poetry on
Arabic Grammar
Construction**

إعداد الطالب:

زياد ارشيد محمد الشديفات

الرقم الجامعي ٠٦٢٠٣٠١٠٠٢

إشراف الدكتور:

محمود رمضان الديكي

الفصل الدراسي الصيفي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠



جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
رسالة ماجستير

أثر شعر بني أسد في التقعيد النحوي

The Influence of Bani Asad's Poetry on Arabic Grammar Construction

إعداد الطالب:

زياد ارشيد محمد الشديفات
الرقم الجامعي ٠٦٢٠٣٠١٠٠٢

إشراف الدكتور:

محمود رمضان الديكي

أعضاء لجنة المناقشة

د. محمود رمضان الديكي مشرفاً ورئيساً

أ.د. حنا حداد عضواً

د. زيد القرالة عضواً

د. عمر خزاعلة عضواً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت.
نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: ٢٠١٠/٨/٩م.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	فهرس المحتويات
ج-د		الإهداء
هـ		الشكر
ز		الملخص
و		المقدمة
ز		التمهيد
١٢-٢		الفصل الأول: المرفوعات
٢٨-١		المسألة الأولى: العطف على موضع (إن واسمها) قبل تمام الخبر.
١٤		المسألة الثانية: فاعل (كفى) المقترن بالباء الزائدة.
٢٢		الفصل الثاني: المنصوبات
٨١-٢٩		المسألة الأولى: الاستثناء المنقطع.
٣٠		المسألة الثانية: الاستثناء المتكرر.
٣٧		المسألة الثالثة: جواز إعمال المصدر عمل الفعل في نصب الاسم.
٤١		المسألة الرابعة: المصادر التي لا أفعال لها.
٤٦		المسألة الخامسة: جواز نصب المصدر بإضمار فعل يدل عليه المصدر.
٥٠		المسألة السادسة: إضافة المصدر إلى الفاعل.
٥٥		المسألة السابعة: نداء المعرف بـ (أل).
٦٢		المسألة الثامنة: التنازع (في أي العاملين أولى بالعمل).
٦٧		المسألة التاسعة: جواز مجيء الحال معرفة.
٧٥		المسألة العاشرة: جواز نصب الاسم الفاصل بين أداة الاستفهام والفعل.
٧٨		
٩٢-٨٢		الفصل الثالث: المجرورات
٨٣		المسألة الأولى: الجر على الإضافة عند تعريف المضاف

٨٨	المسألة الثانية: الإضافة- الأصل في اسم الفاعل التنوين ونصب ما بعده وتحذف النون والتنوين تخفيفاً في حالة الإضافة.
١١٢-٩٣	الفصل الرابع: مسائل متفرقة
٩٤	المسألة الأولى: جزم الفعل المضارع أو رفعه إذا جاء بعد فعل الشرط أو جوابه.
٩٧	المسألة الثانية: التوابع (العطف على الموضع)
١٠٤	المسألة الثالثة (ما) الكافة عن العمل.
١١٣	الخلاصة
١١٨-١١٤	المصادر والمراجع
١٢١-١١٩	فهرس الآيات
١٢٣-١٢٢	فهرس الشواهد الشعرية
١٢٥-١٢٤	فهرس الأعلام
١٢٦	الملخص باللغة الإنجليزية

الإهداء

إلى أمي التي وقفت إلى جانبي بعطفها وحنانها ودعمها ودعائها.

إلى زوجتي وأبنائي الذين وفروا لي سبل الدراسة والبحث، وتحملوا كل الظروف والصعاب والتقصير لانشغالي بهذه الرسالة.

إلى أخي الذي قدم لي الدعم المادي والمعنوي منذ بداية دراستي في هذه المرحلة.

إلى إخوتي وأخواتي جميعاً، وكل من ساهم في هذه الدراسة أقدم لهم هذا العمل العلمي المتواضع بكل اعتزاز وافتخار.

الشكر والتقدير

بعد شكري لله عز وجل الذي منحني الإرادة والعزم على إنجاز هذا العمل العلمي، أرى لزاماً عليّ أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيمه إلى كل من ساهم بشكل مباشر وغير مباشر في إخراج هذه الدراسة بهذه الصورة، وأخص بالذكر أستاذي المشرف الدكتور محمود رمضان الديكي، الذي تعهدني بالعناية والرعاية وقدم لي من علمه وفكره الشيء الكثير. حيث أسدى لي النصح والإرشاد، واستمع لرأبي ومناقشاتي بسعة أفق وصدر رحب.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأساتذة قسم اللغة العربية في جامعة آل البيت وأخص بالذكر الدكتور زيدالقرالة والدكتور سعيد أبو خضر.

ولا ننسى عند الشكر والتقدير جهود الدكتور قاسم محمد صالح من جامعة جرش الأهلية الذي لم يبخل عليّ بالتوجيهات والإرشادات والمعلومات التي أثرت الرسالة حتى خرجت بصورتها الحالية.

وكل الشكر والتقدير للجنة المناقشة التي ستفضل بمناقشة رسالتي وتوجيهي للمسار العلمي الصحيح.

ملخص الرسالة:

تناولت هذه الدراسة مجموعة من الشواهد الشعرية المنسوبة لقبيلة بني أسد، حيث تم استخلاص هذه الشواهد من كتب النحو المختلفة، وتم تصنيفها في مسائل حسب أبواب النحو. وقسم الباحث هذه الرسالة إلى تمهيد تحدث فيه عن القبيلة؛ أصولها وفروعها ومواطنها، وفصاحتها وسماتها اللهجية، وأربعة فصول، الفصل الأول المرفوعات، وقد تضمن مسألتين، والفصل الثاني المنصوبات وتضمن عشر مسائل، أما الفصل الثالث فقد تضمن مسألتين، والفصل الرابع تضمن ثلاث مسائل، وقد تمت مناقشة آراء النحاة في كل مسألة، وأورد الباحث رأيه في كل مسألة على حدة.

وقد وافق الباحث البصريين في سبع مسائل، وجمهور النحاة في مسألتين، ووافق المبرد في مسألة واحدة، كما انفرد برأي خاص في سبع مسائل.

تقديم

الحمد لله رب العالمين، وأتوكل عليه، وبه أستعين، وأصلي وأسلم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لقد تجولت في أحياء قبيلة بني أسد الممتدة بين الحجاز والحيرة، والالتقاء مع عددٍ من شعرائها ممن استعان النحاة الأوائل ببعض أشعارهم بوصفها شواهد نحوية، تضاف إلى الشواهد التي استخدمت من قبائل عربية أخرى.

كما شجعتني أستاذي الفاضل الدكتور محمود الديكي على ذلك، وتم تحديد عنوان هذه الدراسة (أثر شعر بني أسد في التقعيد النحوي).

أما الأسلوب الذي اتبعته في كتابة هذه الدراسة فقد شمل الخطوات التالية:

* **الأولى:** التعريف بقبيلة بني أسد (أصولها وفروعها)، ثم مواطن القبيلة في الجاهلية والإسلام، وكذلك فصاحة القبلية، حيث عدها اللغويون والنحويون من أشهر القبائل التي يحتج بلغتها ومن ثم السمات اللهجية لهذه القبيلة.

* **الثانية:** استخلاص الشواهد الشعرية المنسوبة لشعراء قبيلة بني أسد من كتب اللغة والنحو المختلفة، والتحقق من نسبة هذه الشواهد لشعراء هذه القبيلة من خلال دواوينهم ومعاجم شواهد الشعر النحوية.

* **الثالثة:** تم تصنيف هذه المسائل ضمن أبواب النحو المختلفة، وضمن فصول، حيث قسم الباحث هذه الدراسة إلى تمهيد وأربعة فصول تضمن الفصل الأول: المرفوعات، الفصل الثاني: المنصوبات، والفصل الثالث: المجرورات، والفصل الرابع: مسائل متفرقة.

* **الرابعة:** عرض المسائل النحوية ضمن نسق ثابت من فصول ومسائل، حيث وضع الباحث لكل مسألة عنواناً خاصاً بها، وذكر تحت هذا العنوان الشاهد الشعري، تمت مناقشة آراء النحويين البصريين والكوفيين ومواقع الخلاف فيه إن وجدت، وعرض الباحث الشواهد الإضافية الأخرى التي احتج بها النحويون في كل مسألة، كما تطرق الباحث لدراسة الآراء التي انفرد بها بعض النحاة، ووثق جميع الآراء والشواهد القرآنية والشعرية من مصادرها، وعرض الباحث في نهاية كل مسألة رأيه الذي توصل إليه.

ثم الخلاصة وقائمة المصادر والمراجع.

قبيلة بني أسد

أصولها وفروعها:

تمهيد

تعد قبيلة بني أسد من أكبر القبائل العربية في الجاهلية، ويبلغ عدد الفروع التي ينسب إليها ويسمون بأسد نحو اثني عشر رجلاً، من أقدمهم "أسد بن ربيعة" الذي ينتمي إلى نزار بن معد بن عدنان، أخي كنانة الذي تنتسب إليه قريش.^(١)

"قبيلة أسد إحدى القبائل العدنانية المتسعة البطون وهي على صلة بقريش إذ تلتقي معها في خزيمة بن مدركة، كما تلتقي مع هذيل في مدركة بن الياس بن مضر".^(٢)

ذكر ابن حزم الأندلسي (ت ٤٦٥هـ): "فولد خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان: كنانة بن خزيمة: وأسد بن خزيمة، والهون بن خزيمة، وقال قوم وليس بشيء: وأسد (بن خزيمة) وأن لخمًا وجذام وعاملة هم بنو أسدة بن خزيمة، والله أعلم".^(٣)

وذكر السمعاني (ت ٥٦٢هـ) في الأنساب: "الأسدي: بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وبعدها الدال المهملة، هذه النسبة إلى الأزدي فيبدلون السين من الزاي، والمشهور بهذه النسبة عبدالله بن مالك بن القشب ويعرف بابن بحينة الأسدي، وابن اللبينة، وأبو معمر عبدالله بن سخبرة الأسدي وغيرهم، وقليلاً ما تجيء نسبتهم كذلك، هكذا ذكره الأمير ابن ماکولا في كتاب الإكمال، وقال أبو علي الغساني: الأسديون جماعة ينسبون إلى الأسد وهي جرثومة من جراثيم قحطان وهو الأزدي بن غوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ ابن يشجب بن يعرب بن قحطان، قال أبو عبيد القاسم بن سلام ويعقوب بن السكيت يقال لهم الأسد بالسين والأزد بالزاي وهم أزد شنوءة وهي أفصح من الأزدي. ذكر أبو بكر بن أبي خيثمة عن وهب بن جرير أنه قلما ذكر الأزدي إلا قال: "الأسد- بالسين، وكان فصيحاً، قال يحيى بن معين: الأزدي والأسد سواء، قال ابن الكلبي: كان الأزدي بن الغوث واسمه دراء- بكسر الدال والمد- رجلاً كثير المعروف وكان الرجل يلقي الرجل فيقول: أسدي إلي دراء يدا وأزدي إلي يدا مبدل فكثير هذا حتى سمي به فقالوا: الأسد والأزدي".^(٤)

"الأسدي: بفتح الألف والسين المهملة وبعدها الدال المهملة، هذه النسبة إلى أسد وهو اسم عدة من القبائل، منهم أسد بن عبد العزى بن قصي (بن كلاب بن مرة بن كعب) بن لؤي من قريش، وإلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وإلى أسد بن ربيعة بن نزار، وإلى أسد بن دودان؛ وفي الأزدي بطن يقال لهم بنو أسد- محرك السين- وهو أسد بن شريك- بضم الشين المعجمة- بن مالك بن عمرو بن مالك بن فهم، لهم خطة بالبصرة يقال لها خطة بني أسد، وليست بالبصرة خطة لبني أسد بن خزيمة".^(٥)

وذكر القلقشندي (ت ٨٢١هـ) في كتابه نهاية الأرب: "(بنو أسد) حي من بني خزيمة، من العدنانية. وهم بنو أسد بن خزيمة بن مدركة".

(١) الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٣٨٤هـ-٤٥٦هـ)، **جمهرة أنساب العرب**، دار الكتب العلمية، ط ١ بيروت- لبنان، ١٩٨٣، ص ٢٢١.

(٢) المرجع السابق، ص ١١.

(٣) المرجع السابق، ص ١١.

(٤) السمعاني، الإمام أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، **الأنساب**، تحقيق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر محمد أمين دمج، بيروت- لبنان، ط ٢، ج ١، ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٥) السمعاني، **الأنساب**، ج ١، ص ٢٢٧-٢٢٨.

وكان لأسد هذا من الولد: دودان، وكاهل، وعمرو، وصعب، وحملة، وأمهم أودة بنت زيد، أخت نهد بن زيد.^(١)

قال ابن خلدون في العبر: "وهم بطن كبير متسع ذو بطون، قال: وبلادهم مما يلي الكرخ من أرض نجد في مجاورة طيء. قال: ويقال، إن بلاد طيء كانت لبني أسد، فلما خرج بنو طيء من اليمن غلبوا على سلمى وأجا وتفرقوا بعد ذلك في الأقطار ولم يبق لهم حي".

وذكر أيضاً: "(بنو أسد) حي من ربيعة، من العدنانية. وهم بنو أسد بن ربيعة بن نزار، وقد كان لأسد هذا من الولد جديلة، وعُنزة، وعميرة".

وذكر: "(بنو أسد) بطن من شنوءة من الأزد من القحطانية، وذكر أيضاً (بنو أسد) حي من قریش، من العدنانية، وهم بنو أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب".

(بنو أسد): بطن من قضاة، من القحطانية وهم بنو أسد بن وبرة بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاة.

ومما ذكره اليعقوبي (ت ٢٩٢هـ) في تاريخه: "وقبائل بني أسد قعين وفقعس، ومنقذ، ودبان، ووالبة، ولاحق، وحرثان، ورثاب، وبنو الصياد".^(٢)

وأورد عمر كحالة في معجم قبائل العرب أن أسد بطن من عنز، لهم طلعان وهو واد كثير المزارع.

أسد بن الحارث: فخذ من الأزد من القحطانية، وهو أسد بن الحارث بن العتيك بن الأسد بن عمران بن عمر من بقاء... من غسان من الأزد.

أسد بن خزيمة: قبيلة عظيمة من العدنانية، تنتسب إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار، وهي ذات بطون كثيرة منها: بنو كاهل، بنو غنم بن دودان بن أسد، بنو ثعلبة بن دودان بن أسد، بنو عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد، وفي أسد بطون يطول ذكرها.^(٣)

ومن بطونهم كذلك أسد بن دودان: بطن من بني أسد بن خزيمة، من العدنانية، وأسد ابن ربيعة: بطن من العدنانية وهم: بنو أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، وأسد بن شريك: بطن من الأزد من القحطانية وهم: بنو أسد بن شريك بن مالك بن عمر بن مالك بن فهم بن دوس بن عدنان بن عبدالله بن زهران بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبدالله بن مالك بن نصر بن الأزد.^(٤)

ومن بطونهم أيضاً: أسد بن مناة، وأسد بن عمران، وأسد بن مدّ، وأسد بن مسيلة، وأسد بن وبرة، وجميعهم من القحطانية.^(٥)

أما جواد علي في المفصل فيقول: "أما خزيمة فله من الولد كنانة، وأسد، وأسده، والهون، وولد بني أسد دودان، وكاهلاً، وعمراً، وحملة، فهؤلاء (بنو أسد)، ومنهم تفرقت أسد

(١) القلقشندي، أبو العباس أحمد، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري- القاهرة، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط٢، ١٩٨٠، ص٣٧-٣٩.

(٢) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، وهو تاريخ أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب العباسي المعروف باليعقوبي، المجلد الأول، دار الصياد، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٣٠.

(٣) عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٩٩١، ص٢١.

(٤) المرجع السابق، ص٢٣-٢٤.

(٥) المرجع السابق، ص٢٤-٢٥.

كلها، ومن بطونهم المشهورة (بنو فقّس)، وبنو الصيّداء، وبنو نصر ابن قعين، وبنو الزينة، وبنو غاضرة، وبنو نعامة"^(١).

(١) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج١، دار العلم للملايين، بيروت، ومكتبة النهضة، بغداد، ١٩٧٦، ص٣٩٩.

مواطن القبيلة في الجاهلية والإسلام:

لم يتفق القدماء على تحديد موطن القبيلة في الجاهلية، فذكر اليعقوبي بأن موطنها كان يمتد من تهامة إلى الحيرة، وكانت طيء محالفة متفقة معها وموطنهما يكاد يكون واحداً^(١).

أما الهمذاني فقال: "فإذا خرجت من تيماء إلى الكوفة فأنت في ديار بحتر من طيء، إلى أن تقع في ديار بني أسد قبل الكوفة"^(٢).

ذكر الإصطخري (ت ٣٤٦هـ) بأن موطنها يمتد من السماوة إلى بادية البصرة^(٣).

وورد عن بني أسد أن بعضهم استوطن مكة المكرمة وصاهر قريشاً وعقد حلفاً معها وهم بنو غنم بن دودان، وحكي أن خزاعة نازعت بني أسد فاستتجدوا بكنانة فأبوا أن يعينوهم فخرجوا من مكة وحالفوا غطفان ثم جاء رثاب بن يعمر فطلب الحلف من قريش فحالف بني عبد مناف وقيل بني أمية^(٤).

"ومما يرجح استيطان فئة منهم مكة ما ذكره البلاذري من أن هذه الفئة قد هاجرت مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة ولم يبق منهم أحد: "فمر عتبة بن ربيعة بدور بني جحش فإذا أبوابها تخفق وليس فيها أحد"^(٥).

أما موطن القبيلة في الإسلام فقد نزلت مع القبائل العربية الأخرى التي استوطنت الكوفة بعد أن اختطها عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في السنة الرابعة من إمارته، فقسمت الكوفة إلى أسباع احتل منها بنو أسد السبع الخامس مع غطفان ومحارب ونمير وضبيعة وتغلب، وعين الطبري منازلهم في الكوفة فقال: "استوطن بنو أسد في الكوفة ونزلوا في قبيلة صحن مسجدها في مجاورة النخع"^(٦).

أما في خلافة علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- فأعيد تنظيم أسباع الكوفة فجعلت أسد في سبعة السباع مع قريش وكنانة وتميم وضبة والرباب^(٧).

وفي ظل إمارة زياد بن أبيه قسمت الكوفة إلى أربع كان بنو أسد ومذحج في ربيعها الرابع، وبقي وضعهم على حاله حتى أوائل القرن الرابع الهجري، غير أن ذلك لا يعني أن القبيلة برمتها قد استقرت في الكوفة وانقطعت عن البادية، ولذا فإني أرجح أن فئة منها بقيت منتشرة في مواطن أسد في عصر ما قبل الإسلام، فقد ذكر الأزهري في مقدمة التهذيب انه عاش دهرًا طويلاً بين عرب عامتهم من هوازن وأصرام من تميم وأسد فكانوا مصدرًا مهمًا من مصادر علمه وقد وصفهم بأنهم: "لا يكاد يقع في منطقتهم لحن أو خطأ فاحش"^(٨).

وذكر ابن حزم (ت ٤٦٥هـ): "أن منهم من نزل الاندلس وهم من بني غنم بن دودان".

(٩)

(١) تاريخ اليعقوبي، ص ٧، وينظر: علي ناصر غالب، لهجة قبيلة أسد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٨٩م، ص ١١.

(٢) علي ناصر غالب، لهجة قبيلة أسد، ص ١١.

(٣) الإصطخري، أبو إسحاق إبراهيم محمد الفارسي (٣٤٦هـ)، المسالك والممالك، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٢٥.

(٤) علي ناصر غالب، لهجة قبيلة أسد، ص ١٢.

(٥) المرجع السابق، ص ١٢.

(٦) المرجع السابق، ص ١٥.

(٧) المرجع السابق، ص ١٥.

(٨) المرجع السابق، ص ١٧.

(٩) المرجع السابق، ص ١٧.

المصادر:

- العصبية القبلية في الشعر الأموي للدكتور إحسان النص.
- مقدمة لاييل لديوان عبيد بن الأبرص.
- الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة للدكتور هاشم الطعان.
- لهجة قبيلة أسد، علي ناصر غالب.

فصاحة القبيلة:

برز من هذه القبيلة عدد من الشعراء الذين حظوا بعناية اللغويين والنحويين من بينهم: عبيد بن الأبرص، وبشر بن أبي خازم، وعمر بن شأس، والكميت بن زيد، وعبدالله ابن الزبير، والحسين بن مطير، وسُحيم عبد بني الحساس، وعقيبة الأسدي، والمرار الفقعس الأسدي، والأقيشر الأسدي، والشماخ الأسدي، وضرار بن الأزور، كما حفلت معظم المعاجم بشواهد الشعراء ورجاز من بني أسد لم تزل أشعارهم متفرقة في بطون كتب اللغة والأدب وغيرها من المصادر.^(١)

وذكر ابراهيم نجا: "أن القبائل التي قبعت في بيوتها بعيدة عن تيار العجمة، هي التي كتب لسانها البقاء على سجيته، إلا أنهم يتفاوتون فصاحة، نظراً لقوة العزلة وضعفها.

وقد عرف أن أفصح القبائل الذين هم مورد اللغة-كما أثر ذلك عن الرواة الموثوق بهم - هي- قيس وتميم وأسد وعلياء هوازن".^(٢)

أما أبو نصر الفارابي فقد عبر في معرض حديثه عن القبائل الفصيحة بقوله: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة مما في النفس، واللذين عنهم نقلت اللغة، وبهم اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الأعراب والتصريف...".^(٣)

وآثر الرواة وعلماء اللغة الأخذ عن القبائل التي تسكن وسط الجزيرة ونسبوا إليها الفصاحة وإجادة القول، لاعتقادهم بأن اللحن لم يتسرب إلى لغاتها، وأشهر تلك القبائل التي نقل عنها جل ما وصلنا من العربية الفصحى هي: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين.^(٤)

وقد قام منهجهم على اعتبار أن الفصحى هي لهجات هذه القبائل على تعددها وطول الزمن بها.^(٥)

ووصفت قبيلة أسد بأنها لسان مضر، فهي من الفصاحة والبيان ما جعل عمر بن عبدالعزيز-رضي الله عنه- يقول: "ما كلمني رجل من بني أسد إلا تمنيت أن يمد له في حجتة حتى يكثر كلامه فاسمعه".^(٦)

وذكر الخليل أن أفصح العرب نصر فُعين وهم من بني أسد، وقال رجل للكسائي، وقد رآه في حلقة الخليل بن أحمد في البصرة: "تركت أسد الكوفة وتميمها وعندها الفصاحة وجئت إلى البصرة".^(٧)

ويحكى عن الفراء أنه قال: "قال أعرابي ونحن في حلقة يونس بن حبيب بالبصرة أين مسكنك؟ فقلت: الكوفة، فقال لي: يا سبحان الله، هذه بنو أسد بين ظهرانيتكم وأنت تطلب اللغة بالبصرة".^(٨)

(١) علي ناصر غالب، لهجة قبيلة أسد، ص ٢٥.

(٢) ابراهيم محمد نجا، اللهجات العربية، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٨.

(٣) ابراهيم يوسف السيد، اللهجات القديمة وبناء الجملة في العربية الفصحى، كلية اللغة العربية، الرياض، ١٩٩٢، ص ٢٠.

(٤) السيوطي، المزهر، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه، القاهرة، دار الفكر، ت بلا، ج ١، ص ٢١١.

(٥) محمد عبيد، المستوى اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١، ص ٦١.

(٦) علي ناصر غالب، لهجة قبيلة أسد، ص ٢٥.

(٧) المرجع نفسه.

وعدت من القبائل التي اشتهرت بالفصاحة و عنها أخذ اللغويون، قال الفارابي: "فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضرة ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشاً وجفاءً وأبعدهم إذعاناً وانقياداً وهم قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل، فإن هؤلاء معظم من نقل عنه لسان العرب."^(٢)

وقد اعتمد سيبويه في شواهد في الكتاب على طائفة من شعراء بني أسد بلغت اثنين وعشرين شاعراً، واتخذ من نثرهم ما يسند به قاعدة نحوية.^(٣)

وقال أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ): "في أول كتابه المسمى "بالألفاظ والحروف": كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانةً عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي، و عنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ معظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل

وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم."^(٤)

السمات اللهجية لقبيلة أسد:

كانت قبيلة أسد تنتشر في أرجاء شاسعة وسط الجزيرة العربية باتجاه العراق، فهي تجاور بيئة الحجاز من جهة الغرب، وبيئة تميم من جهة الشرق، فلا شك أن وقع تأثر وتأثير بين لهجة أسد ولهجات القبائل الأخرى خاصة لهجات الحجاز لأنها كانت أكثر قرباً منها. وكانت على صلة تجارية بقريش، فكانت قوافل قريش التجارية المتجهة إلى الشام تمر عبر أراضي بني أسد وكانت تحظى بحمايتهم، وذلك لوجود علاقة بين القبيلتين قبل الإسلام، وقد توثقت هذه العلاقة بزواج جحش بن رئاب أحد بني غنم بن دودان بن أسد من أمية بنت عبد المطلب، ثم زواج النبي ﷺ من ابنة عمته زينب بنت جحش الأسيديّة.

كانت لهجة أسد كغيرها من اللهجات العربية القديمة إذ اقتصت بتأنيث بعض الأسماء، وتذكير بعضها الآخر، فروي أنهم يؤنثون (السلام) و(الهدى) و(السرى)، وجنحت إلى تذكير بعض الأسماء مثل (الصاع) وأهل الحجاز يؤنثونه^(٥)، وكذلك (الأصابع) مؤنث إلا الإبهام، فإن العرب في تأنيثها إلا بني أسد، وذهب أهل الحجاز إلى تأنيث (العنق) إلا بني أسد فمالوا إلى التذكير.

وذكر ابن الأنباري: "وقد اختلفت لهجة بعض بني أسد وقضاعة عما ألفته العربية الفصحى، فالزمت (غير) حالة البناء على الفتح إذا كانت بمعنى (إلا) في الاستثناء." وأجاز الكوفيون بناء (غير) على الفتح في كل موضع يصح فيه استبدالها بإلا سواء أضيفت إلى اسم

(١) المرجع السابق، ص ٢٦.

(٢) علي ناصر غالب، لهجة قبيلة أسد، ص ٢٦.

(٣) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن فنبر، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة-١٩٨٣، ج ١، ص ٣٤٣.

(٤) السبوطي، عبدالرحمن جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك وزملائه، ج ١، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢١١.

(٥) علي ناصر غالب، لهجة أسد، ص ١٦٢-٢١٥.

معرب أو إلى اسم مبني، أما البصريون فأجازوا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم مبني أما إذا أضيفت إلى اسم مُعرب فلم يجيزوا بناءها"^(١).

وضمير المفرد الغائب المذكر و المؤنث (هو)، (هي) بينى على الفتح، وفي لهجة أسد وقيس بينى على السكون، وفي النداء فإن أسد يقولون: "يا أيه الرجل بدلا من يا أيها الرجل".

وروي عن بعض بني أسد وقيس أنهم يرفعون خبر كان، فيقولون كان فلانُ قائم.

وغلب على ما جاء على وزن (فَعَالٍ) من اسم فعل الأمر القياسي البناء على الكسر نحو: حذارِ، ودراكِ، أما في لهجة أسد فبنى على الفتح جاء فيها حَذَارَ وَدَرَاكَ.

وقد مالت لهجة أسد إلى كسر الواو في (الوتر) وجاء ذلك في شعرهم فقال عبيد بن الأبرص:

عَن (الوتر) حتى أحرز (الوتر) أهله

فأنت تُبكي إثرة متهالكاً^(٢)

وقال الكميت بن زيد الأسدي:

هُم ما هُم (وتراً) وشفعاً لقومهم

لفقدانهم ما يعذر المتحَوَّب^(٣)

وقال الأقيشر الأسدي:

وعند مغيب قرن الشمس (وتر) وشفعُ بعدها فيهن حَبْسُ^(٤)

ومن سمات لهجة أسد أيضاً ميلها إلى كسر حرف المضارعة وإبدال الهمزة عيناً مشتركة بذلك مع بعض القبائل. وكذلك تشديد (رُبَّما)، وحكي أنهم يجنحون إلى المعاقبة فيجمعون الريح على أرياح بدلاً من أرواح.

ووما لا شك فيه أن بعض خصائص لهجة أسد وسماتها قد وردت في أشعار غيرهم؛ لانتشار هذه اللهجة وتأثيرها في غيرها من لهجات القبائل المجاورة والمعاصرة لها، ومخالطة هذه القبائل بعضها مع بعض، كما أنها تأثرت بلهجة غيرها من القبائل بسبب الجوار والتحالف، والتجارة، والحياة الاجتماعية.

وقد لا يكون من السهل كشف الآثار اللهجية لقبيلة بني أسد في شعر الأسديين؛ لأن معظم أشعارهم قد تناقلها الرواة وتعرضت للتحريف لعدم انتشار الكتابة والتدوين في زمن مبكر.

(١) كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن أبي الوفاء بن عبيدالله الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تقديم حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨، ج١، ص٢٨٧.

(٢) ينظر: ديوان عبيد بن الأبرص، تقديم: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، بدون طبعة، ١٩٨٣، ص٩٤.

(٣) شرح الهاشميات، ص٤٨.

(٤) ديوان الأقيشر الأسدي، جمع وتحقيق خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩١، ص٦٢.

الفصل الأول:

المرفوعات

ويتألف من مسألتين:

المسألة الأولى: العطف على موضع (إن واسمها) قبل تمام الخبر.

المسألة الثانية: فاعل (كفى) المقترن بالباء الزائدة.

المسألة الأولى: العطف على موضع (إنَّ واسمها) قبل تمام الخبر.

تبحث هذه المسألة في جواز أو عدم جواز الإتيان على موضع اسم (إنَّ) قبل اكتمال الخبر.

الشاهد: قول بشر بن أبي خازم: (١)

وَالْأَفَاعِلُمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ (٢)

يرى سيبويه جواز الإتيان على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر وقال: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: (إنهم أجمعون ذاهبون) و (إنك وزيد ذاهبان)، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم". (٣)

وذكر قول الشاعر:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِي شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً (٤)

فجرّ (سابق) بالعطف على توهم وجود (الباء) في خبر (ليس)، فالغلط عند سيبويه يعني التوهم.

فكأن توهم إضمار (إن) فيما قالته العرب (إنهم أجمعون ذاهبون) مشابهة لتوهم إضمار (الباء) في خبر (ليس).

(١) هو بشر بن عمر بن عوف بن حميري بن ناشرة بن أسامة بن والبة بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ابن خزيمة بن مدركة- عمرو بن إلياس بن مضر بن نزار. وأبو خازم لقب والده عمرو بن عوف. شاعر جاهلي من بني أسد. كانت وفاته نحو ٢٢ ق. هـ، ينظر: ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تقديم وشرح صلاح الدين الهواري، مراجعة ياسين الأيوبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٧، ص ٥.

(٢) ديوان بشر بن أبي خازم، طبعة دار الهلال، بيروت، ص ٢١٩، من شواهد سيبويه في الكتاب ٢ / ١٥٦، والإنصاف ١ / ١٧٨، وشرح المفصل ٨ / ٦٩، والعيني ٢ / ٢٧١، والخزانة ١٠ / ٢٩٣، وشرح التصريح ١ / ٢٨٨، وهو بلا نسبه في المفصل ١٦١، وأسرار العربية ١٥٤، والاصول ١ / ١٩٢، ومعاني القرآن ١ / ٣١١ ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد ١٨٢٧، ص ١٢٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، ج ٢، ص ١٥٥.

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه طبعة دار صادر، ص ١٠٧، والكتاب ١ / ١٦٥، ونسبه سيبويه لصرمه ابن الانصاري ١ / ٣٠٦، وهو من شواهد الزمخشري في المفصل ص ٣٠٦، وأسرار العربية، ص ١٤٨، والمغني ٢ / ٤٧٦، والكافية الشافية ١ / ٤٢٧ وخزانة الأدب ٨ / ٥٥٢. معجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٨٥.

وأضاف سيبويه: "وأما قوله عز وجل:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١).

(الصابئون) في الآية الكريمة على التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعدما مضى الخبر وفي قول الشاعر (الشاهد) كأنه قال: بغاة ما بقينا وأنتم"^(٢).

وفي هذه المسألة خلاف ذكره الأنباري في (الإنصاف) فقال: "ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على موضع (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك، فذهب الكسائي إلى جوازه مطلقاً، سواء ظهر فيه عمل (إنّ) أو لم يظهر نحو: (إنّ زيداً وعمرو قائمان) و(إنك وبكرٌ منطلقان)"^(٣).

وذهب الفراء: "إلى عدم جواز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ) واستشهد بقوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٤).

فعطف (الصابئون) بالرفع قبل تمام الخبر على اسم إن واحتج في ذلك بقوله: "إن (الذين)، حرف على جهة واحدة في رفعه، ونصبه، وجره، فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على الخبر، جاز رفع (والصابئون)، ولا استحب القول: (إن عبدالله وزيد قائمان) لتبين حركة الإعراب في (عبدالله)، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنّ)"^(٥).

(١) المائدة: ٦٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٥٦.

(٣) كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن أبي الوفاء بن عبيدالله الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تقديم حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٨، ج ١، المسألة ٢٣، ص ١٧٥.

(٤) المائدة: ٦٩.

(٥) الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد سيف نجاتي وشريكه، ج ١، ص ٣١٠-٣١٢.

وذكر الفراء قول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فَأَنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعْرِبٌ^(١)

برفع (قيار) عطفاً على موضع اسم "إن" قبل تمام الخبر.

وذكر أيضاً قول الشاعر:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ
فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسُ^(٢)

فعطف ضمير الرفع المنفصل (أنت) على الضمير الواقع في محل نصب اسم (ليت)

وذهب البصريون: "إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال، واحتجوا بأن الدليل على عدم جواز (إنك وزيد ذاهبان) بأنه وجب أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في الخبر، ولما كانت (إن) عاملة في الخبر أيضاً، فإنه لا يجوز أن يعمل في الخبر عاملاً".

وقال الأنباري في قول بشر (الشاهد): "فإن شئت جعلت قوله: (بغاة) خبر للثاني وأضمرت للأول خبراً، ويكون التقدير: وإلا فاعلموا أننا بغاة وانتم بغاة، وإن شئت جعلته خبراً للأول وأضمرت للثاني خبراً".^(٣)

أما العكبري: فشابه رأيه رأي الأنباري السابق وقال: "أي اعلموا أننا بغاة وأنتم كذلك".^(٤)

واستشهد بقول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(٥)

على إضمار خبر المبتدأ (نحن) والتقدير: (نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك)، فقال: "ولو وقع في النثر مثل ذلك جاز، حتى لو قلت: (إن زيدا وعمرو قائم) جاز ويكون (قائم) خبر (إن)، وخبر عمرو محذوف لدلالة خبر الأول عليه، وإن شئت عكست".^(١)

(١) البيت لضابي البرجمي في الإصمعيات ص ١٨٤، وهو من شواهد سيبويه ٧٥ / ١، ومعاني القرآن ٣١١ / ١، وشرح التصريح ٢٢٨ / ١، والإنصاف، ص ٦١، والشعر والشعراء، ص ٣٥١، واللسان (قيس) ٤٣٨ / ٦، والعيني ٣١٨ / ٢، والسيوطي، ص ٢٩٣، والخزانة ٣٢٣ / ٤، والكامل ١ / ١٨٨، والدرر ٢ / ٢٠٠، وشرح المفصل ٨ / ٦٨، وهو بلا نسبة في الأصول ١ / ١٩٦، والأشموني ١ / ٢٨٦، ومعجم شواهد النحو الشعرية ٢٧٤ رقم الشاهد (١١٩)، ص ٣١.

(٢) البيت لجران العود في ديوانه، ص ٥٢، وهما من شواهد سيبويه ٢٦٣ / ١، ومعاني القرآن ٣١١ / ١، والخزانة ٤ / ١٩٨، وهما لرؤية في ملحق ديوانه، ص ١٧٦، والعيني ٢ / ٣١٢، وهما للعجاج في شرح التصريح ١ / ٢٣٠، والدرر ١ / ٢٠٢، وبلا نسبة في الهمع ٢ / ١٤٤، ومجالس ثعلب ١ / ٣١٦، معجم شواهد النحو الشعرية ٧٢٩ رقم الشاهد (٣٤٢٢)، ص ٧٢٩.

(٣) الأنباري، الإنصاف، ج ١، المسألة ٢٣، ص ١٧٥.

(٤) أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٦، ص ٣٤٥.

(٥) البيت مختلف في نسبه، فقيّل لقيس بن الخطيم، في زيادات ديوانه، ص ٢٣٨-٢٣٩، وسيبويه والشنتمري ٣٧ / ١-٣٨، والدرر ٢ / ١٤٢، والعين ١ / ٥٥٧، وهو لعمر بن امرئ القيس في مجال القرآن ١ / ٣٩، والدرر ١ / ٢٣، وابن السيرافي، ص ٢٠٠، والخزانة ٢ / ١٩٠، وفي صفحة ١٩٣ أورد اليعقوبي قصة هذا الشاهد والسبب الذي من أجله اختلف الرواة في نسبه، وهو للمرار الاسدي في معاني القرآن ٢ / ٣٦٣، ولدهم بن زيد الانصاري ١ / ٢٩٦، وابن عقيل ١ / ٢١٢، والأشباه والنظائر ١ / ٤٢، والمهع ٢ / ١٠٩، ومعجم شواهد النحو الشعرية ص ٤٩٤، رقم الشاهد (١٧٢٥).

ذكر ابن يعيش قول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وقال: فالمراد فاني لغريب بها وقيار أيضاً فإنك لو عطفت على الموضع قبل التمام لاستحال، إذ الخبر قد يكون خبراً عن منصوب ومرفوع قد عمل فيهما عاملان مختلفان فيجيء من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان وهذا محال، وقد أجاز ذلك الكوفيون، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن ذلك إنما يجوز إذا لم يظهر عمل نحو قولك إنك وزيد ذاهبان واحتجوا لذلك بقوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١)

ف (الصابئون) رفع بالعطف على موضع إن ولم يأت بالخبر الذي هو من آمن بالله.^(٢)

وذكر الشاهد وقال: " فأما قولهم: (إنهم أجمعون ذاهبون) فشاهد للزجاج في جواز حمل النعت على موضع (إن)؛ لأن التأكيد والنعت مجراهما واحد، وقولهم: (إنك وزيد ذاهبان) فشاهد لمذهب الكوفيين على جواز حمل العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر".^(٣)

وأضاف ابن يعيش: "وقد حمل سيبويه ذلك على الغلط، حيث رأى (إنهم ذاهبون)، بمعنى: (هم ذاهبون)، فاعتقد سقوط (إن) من اللفظ ثم عطف عليه بالرفع، كما غلط الآخر في قوله: (لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً)، فجرراً (ولا سابق)، على توهم وجود الباء في خبر (ليس)، كما اعتقد سقوط (إن) من قولهم: (إنك وزيد ذاهبان)

وأما رفع (والصابئون) في الآية الكريمة:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٤)

فقد وجه سيبويه إعرابه على التقديم والتأخير، وليس كما ذهب إليه الفراء بحمله على موضع اسم (إن) فيكون تقديره: (الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك)".^(٥)

وأشار ابن السراج: "إلى أن الكوفيين كثيراً ما يقيسون على المسائل الشاذة، وإن زهيراً قد أضمر (الباء) وأعملها في البيت المذكور".^(٦)

واحتج الكسائي في جواز العطف على موضع اسم (أن) بالرفع قبل تمام الخبر بقراءة (وملائكته) بالرفع في الآية الكريمة:

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٧)

ولذلك أجاز (إن زيدا وعمرو ذاهبان).

(١) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ٣٤٥.

(٢) المائدة: ٦٩.

(٣) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط بلا، المجلد ٣، ص ٥٧٢-٥٧٣.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق أحمد سيد أحمد، المجلد ٣، ص ٥٧٤.

(٥) المائدة: ٦٩.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، المجلد ٣، ج ٨، ص ٥٧٣-٥٧٤.

(٧) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبدالمحسن الفتلي، ج ١، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٨) الأحزاب: ٥٦.

وذكر أبو جعفر النحاس: " أنه سمع علي بن سليمان الأحفش يقول: " الآية لا تشبه ما أجازته، لأنك لو قلت: (إن زيدا وعمرو ذاهبان) فقد أعملت في (ذاهبين) عاملين هما: (إن)، و(الابتداء)، وهذا محال، وأما الآية الكريمة فعلى تقدير: (إن الله يصلي على النبي وملائكته يصلون على النبي كذلك)، ثم حذف من الأول لدلالة الثاني".^(١)

وأورد ابن هشام هذه المسألة في المغني وقال: "إن مراد سيبويه بالغلط، ما عبر عنه بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده بيت الشعر، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط (الخطأ) فاعترض عليه بأن متى جوزنا ذلك عليهم، فقد زالت الثقة بكلامه وامتنع أن تثبت شيئاً نادراً، لإمكان أن يقال ذلك في كل نادر (إن قائله غلط)".^(٢)

وذهب ابن مالك في هذه المسألة مذهب سيبويه وقال: "لا حجة للكسائي والفراء، في ما ذكره سيبويه من قول العرب: (إنك وزيد ذاهبان) و (إنهم أجمعون ذاهبون)، لأنه يخرج عن أصله: (إنك أنت وزيد ذاهبان)، و(إنهم هم أجمعون ذاهبون)، والضميران: (أنت)، و(هم) في القولين محمولان على الابتداء".^(٣)

ولكن ابن مالك توهم بأن سيبويه أراد ب (الغلط)، (الخطأ) فقال: "وليس ذلك من سيبويه بمرض، فإن المطبوع على العربية كزهير- قائل البيت- (بدا لي أني لست مدرك ما مضى، ولا سابق)، لو جاز غلظه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع".^(٤)

وذكر ابن الناظم: في شرح الألفية: " فقدم فيه أنتم على خبر (إن) تنبيهاً على أن المخاطبين أوغل في البغي من قومه، ولك أن لا تحمل هذا النحو على التقديم والتأخير بل على أن ما بعد المعطوف خبر له دال على خبر المعطوف عليه".^(٥)

ويدلك على صحته قول الشاعر:

خَلِيلِي هَلْ طَبَّبْتُ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوْحَا بِالْهَوَى دَنْفَانِ^(٦)

قال ابن الناظم: "وتساوي (إن) في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد الخبر لفظاً أو تقديراً (أن) ولكن لأنهما لا يغيران معنى الابتداء فيصح العطف بعدهما كما يصح بعد (إن)، قال الله تعالى:

﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٧)

كأنه قيل ورسوله أيضاً ولا يجوز مثل ذلك بعد (ليت)، و(لعل)، و(كان)؛ لأن معنى الابتداء غير باق معها فالعطف عليه بعدها لا يصح".^(٨)

(١) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهي، ج ٣، ص ٢٣٣.

(٢) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق مازن مبارك وشريكه، ص ٦٢٢.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وشريكه، المجلد ١، ص ٤٣٢ - ٤٣٣.

(٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبدالمنعم الهاردي، ج ١، ص ٥١٤ - ٥١٥.

(٥) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، صححه ونقحه محمد بن سليم اللبائدي، المكتبة العثمانية، بيروت، ط ١، ص ٦٨.

(٦) البيت بلا نسبه في أوضح المسالك / ١ / ٣٦٢، وتخليص الشواهد، ص ٣٧٤، وشرح الأشموني / ١ / ١٤٤، وشرح التصريح / ١ / ٢٢٩، وشرح شواهد المغني / ٢ / ٨٦٦، ومغني اللبيب / ٢ / ٤٧٥، والمقاصد النحوية / ٢ / ٢٧٤، إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ج ٢، ص ١٠١٤ - ١٠١٥.

(٧) التوبة: ٣.

(٨) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ٦٨.

وخالف الرضي الاسترأباذي في شرحه على الكافية رأي جمهور النحاة البصريين، فقال: "ما بقينا في شقاق، خبر (أنا)، وقوله: وانتم بغاة، جملة اعتراضية".^(١)

وذكر البغدادي في الخزانة انه لا يصح العطف على محل (إن) واسمها قبل تمام الخبر؛ لأنه إذا رفع عطفاً على محل (إن) واسمها يكون العامل فيها الابتداء، وهو العامل في الخبر، ولا يصح أن يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد.

وأضاف: "أي تعلموا أنا بغاة وانتم كذلك، وأضاف فان قلت: هلا زعمت أن ارتفاعه للعطف على محل أن واسمها؟، قلت: لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر لا تقول: (إن زيداً وعمرو منطلقان)، فإن قلت: لم لا يصح والنية به التأخير، فكأنك قلت: (إن زيداً منطلقاً وعمرو)؟، قلت: لأنني إذا رفعت، رفعت عطفاً على محل (إن) واسمها، والعامل في محلها وهو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر؛ لأن ابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها (إن) في عملها، فلو رفعت (والصائبون) المنوي به التأخير بالابتداء وقد رفعت الخبر بـ (إن)، لأعملت فيهما رافعين مختلفين".^(٢)

إن القراءة برفع (وملائكته) في الآية الكريمة:

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٣).

التي اتخذها الكسائي دليلاً وحجة لصحة مذهبه، في جواز العطف بالرفع على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر، فهي موضع خلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون بخلاف الفراء يجيزون مذهب الكسائي، والفراء يشترط لجوازه عدم ظهور الحركة الإعرابية، ولذلك فإنه يرى فيما رآه سيبويه عن العرب (إنك زيداً ذاهبان) و (إنهم أجمعون ذاهبون)، دليلاً على صحة مذهبه، لأن التوكيد في القول الأول كان للضمير (هم) الذي لم تظهر عليه الحركة الإعرابية، كما أن العطف في القول الثاني، كان على ضمير (الكاف)، الذي لم تظهر عليه الحركة الإعرابية أيضاً.

أما البصريون: فإنهم يتأولون القراءة برفع (وملائكته) على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: (إن الله يصلي على النبي وملائكته يصلون على النبي كذلك)، وهذا التقدير ذكره الزمخشري في (الكشاف)^(٤)، والعكبري في (إعراب القراءات الشواذ)^(٥)، وأبو حيان الأندلسي الأندلسي في (البحر المحيط)^(٦)، والسّمين الحلبي في (الدر المصون)^(٧).

ولا يرى البصريون أن (زيداً) في قولهم: (إنك زيداً ذاهبان) معطوف على موضع اسم (إن) لأنه بتقديرهم سيعمل في الخبر عاملان، هما: (الابتداء)، و(إن) وهذا عندهم محال، ولذلك تأول سيبويه الاسم المرفوع في الشاهدين المذكورين على الابتداء وإضمار (إن) على تقدير: (هم أجمعون ذاهبون)، و(أنت زيداً ذاهبان)، وهو من قبيل الحمل على التوهم كما في (الشاهد).

يرى الباحث أن مذهب الكسائي بعيد، لأن الآية الكريمة التي اتخذها حجة لصحة مذهبه، الأصل في قراءتها بنصب (وملائكته) عطفاً على اللفظ، وأما مذهب الفراء فهو أكثر قرباً، ولكنه مردود لأن الخبر لا يجوز أن يعمل فيه عاملان، ولهذا يعتقد الباحث صحة مذهب

(١) الرضي الاسترأباذي، شرح الرضي على الكافية، ج ٤، ص ٣٥٢.

(٢) عبد القادر البغدادي، الخزانة، تحقيق عبد السلام هارون، ج ١٠، ص ٣٠٠.

(٣) الأحزاب: ٥٦.

(٤) الزمخشري، الكشاف، تحقيق مصطفى حسن أحمد، ج ٣، ص ٥٥٧.

(٥) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد عزّوز، المجلد ٢، ص ٣١٦.

(٦) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق علي معوّض وشريكه، ج ٧، ص ٢٣٩.

(٧) السّمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق علي معوّض ومجموعة، ج ٥، ص ٤٢٥.

سيبويه في حمل المسألة على التوهم، ويرى الباحث أنه يجوز العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر، ولا يجوز العطف على موضعها مع اسمها إلا بعد تمام الخبر.

المسألة الثانية: فاعل (كفى) المقترن بالباء الزائدة.

تناقش هذه المسألة رافع الاسم بعد (كفى) على الفاعلية رغم نزع الخافض من ذلك الاسم.

الشاهد: قول سحيم عبد بني الحساس:^(١)

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزَتْ عَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامَ لِلْمَرِّ نَاهِيَا^(٢)

روى سيبويه عن الخليل: " بأن قول الشاعر: (كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً)، يعني: كفى بالشيب والإسلام، ويرى أن الباء مقدره في:

كفى الشيب والإسلام

وكفى بالشيب والإسلام، ودخول الباء في فاعل (كفى) للتوكيد."^(٣)

وذكر أبو علي الفارسي: " وكذلك كفى بالشيب: لو أُلغى الباء استقام الكلام.

وقال: موضع الباء في قوله: (كفى بالشيب) مع ما بعده رفع لأن (الشيب) هو الفاعل، وكذلك قوله تعالى:

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾^(٤).

كما أن موضع (من) في قولك: (ما جاءني من رجل) زائدة للتوكيد والتقدير: (ما جاءني رجل) فيرتفع (رجل) على الفاعلية."^(٥)

يرى الأنباري: "رفع الاسم بعد حذف (الباء) ولا يجوز النصب في هذه المسألة، مؤكداً ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ومستشهداً على ذلك بقوله تعالى:

(١) اسمه الدارج سحيم ولكنه يكنى باسم آخر إلى جانبه هو (حية) وليس بعيداً أن يكون اسمه الحقيقي، وأن يكون (سحيم) لقب غلب عليه لسواده، فسحيم تصغير: اسحم، وهو الأسود، كما لا يبعد أن يكون لفظ (حية) لقباً لحقه في وقت متأخر نظراً لأعماله التي تشبه أعمال الأفعى لما فيها من جراءة وخبث، فالتسمية شيء طارئ على الشاعر

ويقال أن جنسيته حبشية قبل أن يشتريه العرب من أهله، وتوفي في سنة ٤٠ هـ، وقيل: "هو من المخضرمين قد أدرك الجاهلية والإسلام، ولا يعرف له صحبة، وكان أسود شديد السواد وبنو الحساس قال ابن هشام في السيرة:

هم من بني أسد بن خزيمة، والحساس بمهمات هو ابن نفاثة بن سعد بن عمرو بن مالك بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس، قتل في خلافة عثمان"، ينظر: سحيم بن الحساس، تحقيق محمد خير

حلواني، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، ط ١، ص ٤١-٤٢، وينظر الخزانة ١٠٢/٢.

(٢) الشاهد لسحيم عبد بني الحساس في سيبويه والثنتمري ٣٠٨/٢، والسيوطي ١٢٢، والخزانة ١/١٢٩، الإنصاف ٩٩، والعيني ٣/٦٦٥، وشرح التصريح ٢/٨٨، والكامل ٣٧٢/١، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٤٤، والأشموني ٣/١٩، واللسان (نهى) ٢١٨/٢٠، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٦٩٧ رقم الشاهد (٣١٨٨)

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٥-٢٦، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي، ج ١، ص ٣٥٥-٣٥٦.

(٤) النساء: ٦، ٤٥، ٧٠، ٧٩، ١٦٦. وفي أماكن كثيرة من القرآن الكريم.

(٥) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق عوض بن حمد القوزي، ط ١، ج ٤، ص ٢٤٦-٢٤٧.

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(١)

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾^(٢)

ولو حُذِفَت (الباء) لكانت: (كفى الله شهيداً) و (كفى الله نصيراً)، بالرفع.^(٣)

وذكر قول الشاعر:

لَمَّا تَعَيَّا بِالْقُلُوصِ وَرَحَلِهَا كَفَى اللهُ كَعْبًا مَا تَعَيَّا بِهِ كَعْبُ^(٤)

فرفع لفظ الجلالة مع حذف (الباء) والأصل (كفى بالله).

حيث أسقط (الباء) من فاعل (كفى) فدل على أَنَّ (الباء) ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل، وعلى أنها إذا حذفت لم ينصب ما بعدها.^(٥)

وقال الآخر:

أَعَانَ عَلَيَّ الدَّهْرَ إِذْ حَلَّ بَرَكُهُ كَفَى الدَّهْرُ وَلَوْ وَكَلَّتُهُ بِي كَافِيَا^(٦)

فرفع (الدهر) مع حذف (الباء) حيث جاء بفاعل (كفى) غير مقترن بالباء ولم ينصب بنزع الخافض، الأصل (كفى بالدهر كافياً).

وذكر ابن يعيش: "حالتين قد تأتي مع المفعول وقد تأتي مع الفاعل، وذكر الشواهد

التالية:

قوله تعالى:

﴿وَلَا تُلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٧)

مع المفعول والمراد (أيديكم).

وقوله تعالى:

﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾^(٨)

مع المفعول والمراد (الدهن).^(٩)

وقد زيدت مع الفاعل نحو (كفى بالله شهيداً) يدل على ذلك قول سُحَيْم:

كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً

(١) النساء: ٧٩.

(٢) النساء: ٤٥.

(٣) الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ١٥٧-١٥٨.

(٤) الشاهد لرجل من الأزدي في الإنصاف ١/ ١٥٧، ومعجم شواهد النحو الشعرية ٢٧٥ رقم الشاهد (١٢٧).

(٥) ينظر الإنصاف، الحاشية (٧)، ص ١٥٨.

(٦) بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٥٨، وأمالى ابن الشجري ١/ ١٨٣، ومعجم شواهد النحو الشعرية ٦٩٥ رقم الشاهد (٣١٧٣).

(٧) البقرة: ١٩٥.

(٨) المؤمنون: ٢٠.

(٩) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٤٨١-٤٨٣، وينظر الجزء الثالث ص ٤٣٨-٤٣٩.

والشاهد فيه قوله: (كفى الشيبُ) حيث أسقط (الباء) من فاعل كفى فدل على أن هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل.

وقد زادوها مع المبتدأ كقول الشاعر:

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك منهم غنيٌّ مُضر^(١)

والمراد حسبك، قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢)

وزادوها مع خبر المبتدأ.

قال الله تعالى:

﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا﴾^(٣)

قال أبو الحسن: "الباء زائدة وتقديره (وجزاء سيئة مثلها) دل على ذلك قوله تعالى في موضع آخر:

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾^(٤)"

وذكر ابن مالك: "وقد تبين بتقدير فاعلية ضمير أفعل به المجرور بالباء، وهو نظير المجرور بعد كفى في نحو:

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٥)

إلا أن بينهما فرقاً من وجهين:

أحدهما: أن (الباء) بعد كفى نحو قوله تعالى: (كفى بالله شهيداً)، وكذلك ما جاء في (الشاهد) المذكور زائدة.

الثاني: أن كفى قد تسند إلى غير المجرور بالباء فيكون هو في موضع نصب ولا يفعل ذلك بأفعل أصلاً، ومن المواضع التي أسند فيها كفى إلى غير المجرور بالباء قول الشاعر:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيانا^(٦)

أسندت (كفى) إلى (حُبُّ) ولم تسند إلى المجرور ب (الباء)^(٧).

(١) الشاهد للأشعر الرقبان في نوادر أبي زيد، ص ٧٣، والصاح، ص ٧٢٠، ٢٥٤٧، واللسان (نسخ) ٢٣/٤، وديوان المعاني ٣٥/١، والمعاني الكبيرة، ص ٤٩٦، والتصنيف، ص ٣٧٢، وبلا نسبة في سر الصناعة ١٥٤/١، والخصائص ٢٨٢/٢، ١٠٦/٣، ومقاييس اللغة ٣٦١/٣، والمرزوقي، ص ١٤٦٩، والمخصص ١٢/٢٨٠، والإنصاف، ص ١٠٠، ٣٦٤، وشرح المفصل ١١٥/٢، ٢٣/٨، ١٣٩، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٤٤٣-٤٤٤ رقم الشاهد (١٣٩١)، والشاهد: قوله بحسبك في القوم: حيث زاد الباء في المبتدأ وهو لفظ حسب.

(٢) الأنفال: ٦٤.

(٣) يونس: ٢٧.

(٤) الشورى: ٤٠.

(٥) الفتح: ٢٨.

(٦) البيت لكعب بن مالك في ديوانه، ص ٢٨٩، وأمالي ابن الشجري ٢/١٦٩، والخزانة ٢/٤٥٤، وابن السيرافي، ص ٣٧٩، وهو لحسان بن ثابت في أمالي ابن الشجري ٢/٣١١، ومعاني القرآن ١/٢١، والعيني ١/٤٨٦، وهو لبشر بن عبد الرحمن بن كعب الأنصاري في اللسان (منن) ١٧/٣٠٧، ولعبد الله بن رواحة وأحد المذكورين السيوطي، ص ١١٦، والدرر ١/٧٠، وهو للأنصاري بلا تحديد في سيبويه والشتنمري ١/٢٦٩، وبلا نسبة في الهمع ١/٩٢، ومجالس ثعلب، ص ٣٣٠، وسر الصناعة ١/١٥٢، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٦٥٨ رقم الشاهد (٢٨٩٨).

(٧) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ٣٦٦-٣٦٧. شواهد النحو الشعرية، ص ٢٣٥.

وذكر ابن هشام: "والغالبية في فاعل (كفى)، اقترانه بـ (الباء).

﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(١)"

ويوجه قولهم: (كفى بهند) بترك (الباء)، فإن احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب،
بدليل (وما تسقط من ورقة، وما تخرج من ثمرة)

ووجه ذلك أنه لم يستعمل كفى هنا بمعنى اكتف^(٢).

وذكر أبو حيان الأندلسي: "بأن مذهب سيبويه أنها زائدة في الفاعل، ولذلك يجوز:
(كفى بالله شهيداً)، كما قال:

..... كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً"^(٣).

وذهب ابن السراج إلى أن (الباء) ليست زائدة على أن يكون فاعل (كفى) ضميراً يعود
على المصدر المفهوم من (كفى) وهو الاكتفاء^(٤).

اختلف النحاة في اقتران (الباء) بفاعل (كفى) حيث روى سيبويه عن الخليل أن الاسم
بعد (كفى) قد تسقط منه (الباء) فيرتفع على الفاعلية، كقول الشاعر:

(كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً)

وذهب أبو علي الفارسي مذهب سيبويه والخليل في ذلك، واستشهد بقوله تعالى:

﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ﴾

والتقدير: (كفى الله).

وقوله تعالى:

﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾

والتقدير: (أن ينزل ربكم عليكم خيراً).

(١) الفتح: ٢٨.

(٢) ابن هشام، معني اللبيب، ج ١، ص ١٠٦-١٠٧.

(٣) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ١٧٠٠-١٧٠٢.

(٤) المرجع السابق، ج ٤، ص ١٧٠٠-١٧٠٢.

كما ذهب الأنباري مذهب سيبويه والخليل أيضاً مستشهداً على ذلك بقوله تعالى:

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصيراً﴾

وقول الشاعر:

(كفى الله كعباً ما تعيياً به كعبُ)

فرفع لفظ الجلالة مع حذف (الباء) والأصل (كفى بالله) وقول الشاعر:

(كفى الدهر لو وكلته بك كافياً)

فرفع الدهر.

وذهب ابن يعيش إلى أن (الباء) قد تزداد مع المنصوب أيضاً، إضافة إلى المرفوع،

كقوله تعالى:

﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.

وكذلك قوله تعالى:

﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ﴾^(١)

وإنها قد تزداد مع المبتدأ، كقول الشاعر:

(بحسبك في القوم أن يعلموا)

والمراد حسبك.

وقد تزداد مع الخبر كقوله تعالى:

﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا﴾.

وقد وردت في موضع آخر في قوله تعالى:

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾.

وقد تزداد مع (إن)، كقوله تعالى:

﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾.

وذهب ابن مالك إلى نسبتها إلى غير المجرور، كقول الشاعر:
فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

فأسندت إلى (حب) ولم تسند إلى المجرور بـ (الباء)

وذهب ابن هشام مذهب سيبويه والخليل، وكذلك أبو حيان الأندلسي مستحضراً في ذلك مذهب ابن السراج إلى أن (الباء) ليست زائدة وأن فاعل (كفى) ضمير يعود على المصدر وهو (الاكتفاء)

وكذلك رأي الفراء الذي أجاز اقتران (الباء) في غير (كفى) مع الضمائر والأسماء، كقوله تعالى:

﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ﴾

وقول العرب: (هَزَّهْ وَهَزَّ بِهِ)، و (خُذْ الْخَطَامَ)، و (بِالْخَطَامِ)

وقد وردت جميع هذه الشواهد في القرآن الكريم، وأشعار العرب، وأقوالهم، ويتفق الباحث معها جميعاً لكثرة شيوعها واستعمالها.

الفصل الثاني:

المنصوبات

ويتألف من عشرة مسائل، وهي:

- | | |
|------------------|--------------------------------------------------|
| المسألة الأولى: | الاستثناء المنقطع. |
| المسألة الثانية: | الاستثناء المتكرر. |
| المسألة الثالثة: | جواز إعمال المصدر عمل الفعل في نصب الاسم. |
| المسألة الرابعة: | المصادر التي لا أفعال لها. |
| المسألة الخامسة: | جواز نصب المصدر بإضمار فعل يدل عليه المصدر. |
| المسألة السادسة: | إضافة المصدر إلى الفاعل. |
| المسألة السابعة: | نداء المعرف بـ (أل) |
| المسألة الثامنة: | التنازع (في أي العاملين أولى بالعمل) |
| المسألة التاسعة: | جواز مجيء الحال معرفة. |
| المسألة العاشرة: | جواز نصب الاسم الفاصل بين أداة الاستفهام والفعل. |

المسألة الأولى: الاستثناء المنقطع.

تناقش هذه المسألة الاستثناء المنقطع في لغتي الحجاز وتميم.

الشاهد قول ضرار بن الأزور: (١)

عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرَّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبُّونُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَمَّمُ (٢)

ذهب سيبويه إلى أنه إذا كان المستثنى ليس من نوع المستثنى منه، يختار النصب على لغة أهل الحجاز، خلافاً للغة بني تميم في رفعه، وقال: "هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من النوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: (ما في الدار أحدٌ إلا حماراً)، جاؤوا به على معنى: (ولكن حماراً)، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى: (ولكن)، وأما بنو تميم فيقولون: (لا أحد فيها إلا حماراً)، أرادوا: (ليس فيها إلا حماراً)، ولكنه ذكر (أحداً) توكيداً" (٣).

وذكر سيبويه: "وزعم الخليل أن الرفع في قول الشاعر:

وَالْحَرْبُ لَا يَبْقَى لِجَاحِمِهَا التَّخْيُلُ وَالْمِرَاحُ
إِلَّا الْفَتَى الصَّبَّارُ فِي النَّجْدَاتِ وَالْفَرَسُ الْوَقَّاحُ (٤)

فأبدل (الفتى) من (التخيل والمراح) على الاتساع والمجاز" (٥).

(١) وهو ضرار بن الأزور، والأزور مالك بن أوس بن جذيمة بن ربيعة بن مالك بن ثعلبة بن دودان بن أسد ابن خزيمة، وتذكر بعض الروايات أنه استشهد في إحدى غزوات الروم سنة (١٨ هـ)، ينظر: محمد علي دقة، **الصحابي ضرار بن الأزور، أخباره وشعره**، دار معد للنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٩٢، ص١٣، وينظر ص٢٠.

(٢) الشاهد لضرار بن الأزور في الخزانة ٥/٢، والعيني ١٠٩/٣، وهو للحصين بن حمام في شرح المفضليات ١٠٦ برواية المشرفي المصححاً، وهو بلا نسبة في سيبويه والسنتمري ٣٦٦/١، والأحاجي، ص١٠٣، والاشموني ١٤٧/٢، معجم شواهد النحو الشعرية، ص٦٠٤، رقم الشاهد (٢٥٠٣).

(٣) ينظر سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام هارون، ج٢، ص٣١٩-٣٢٣.

(٤) البيتان في سيبويه والسنتمري ٣٦٦/١، وابن السيرافي، ص٥٦٧، والأحاجي النحوية، ص١٠٣ للحارث بن عباد، وهما في الخزانة ٢٢٥/١، والمرزوقي، ص٥٠١-٥٠٢ لسعد بن مالك وهما في الخزانة ٤/٢ بلا نسبه، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم الشاهد (٥٠١).

(٥) ينظر سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام هارون، ج٢، ص٣١٩-٣٢٣.

وذكر أيضاً:

لم يَغْذُهَا الرَّسْلُ وَلَا أُيْسَارُهَا إِلَّا طَرِيُّ اللَّحْمِ وَاسْتَجْزَارُهَا^(١)

فأبدل (طري) من (الرسل) وإن لم يكن من جنسه على الاتساع والمجاز، كما في الشاهد المذكور.

وذكر سيبويه: "وهذا يقوي: ما أتاني زيد إلا عمرو، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه، لأنها معارف ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها"^(٢).

فجعل (المشرفي) بدلاً من (الرماح) و(النبل)، وجعل (الفتى) بدلاً من التخييل والمراح و(طرياً) بدلاً من (الرسل)

وذكر قول الشاعر:

يَا دَارَ مِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالسَّنْدِ أَفْـوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ
وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيِّلَانَا أَسْأَلُهَا عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إِلَّا الْأَوَارِيُّ لَأَيًّا مَا أُبَيِّنُهَا وَالتَّوَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ^(٣)
الْجَلْدِ^(٣)

فرفع "الأواري" على البدل لأنها ليست من جنس (أحد).

وذهب المبرد في هذه المسألة مذهب سيبويه، حيث قال: "هذا باب ما يقع فيه الاستثناء من غير نوع المذكور قبله، وذلك قولك: (ما جاءني أحدٌ إلا حماراً)، فوجه هذا النصب، وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول، فيبدل منه، لذلك تنصبه على الاستثناء على معنى (ولكن)، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾^(٤)

أي: ولكن ابتغاء وجه ربه الأعلى.

وذكر قول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعَافِرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(٥)

والوجه النصب بعد إلا وهو إنشاد أكثر الناس.^(٦)

(١) البيت لغيلان بن حريث في ابن السيرافي، ص ٥١٦، وبلا نسيه في سيبويه والشتنمري ١ / ٣٦٦، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٧١٨ رقم الشاهد (٣٣٤٣)، الرسل: اللبن، الإيسار: اللحم الذي يطعم للمحتاجين والفقراء، وفي هذا البيت يصف الشاعر امرأة متنعمة لا تأكل من هذه الأشياء، ولكن تأكل من طري اللحم الذي تذبحه لنفسها.

(٢) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، ج ٢، ص ٣٢٥.

(٣) الأبيات للنايعة الذيباني في ديوانه، ص ٢-٣، وسيبويه الشنتمري ١ / ٣٦٤، والأغاني ١١ / ٣٨١٧، وشرح المفصل ٨٠ / ٢، والإيضاح، ص ٢١١، والخزانة ٢ / ١٢٥، ٤ / ٤٠٩، ومعاني القرآن ١ / ٤٨٠، والمقتضب ٤ / ٤١٤، والدرر ١ / ١٩١، ٢ / ١٥٨، والأزهرية، ص ٧٧، والإنصاف، ص ١٥٧، وشرح التصريح ٢ / ٣٦٧، والسيوطي، ص ٢٧، والأشموني ٤ / ٢٨٠، والعيني ٤ / ٥٧٨، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٦١ رقم الشاهد (٦٩١)، الأواري: نوع من الحجارة.

(٤) الليل: ١٩ - ٢٠.

(٥) البيت للحارث بن عباد في الخزانة، شرح أبيات سيبويه، الكتاب، ويروى لسعد بن مالك في الحماسة. معجم شواهد الشعر النحوية، ص ٢١٠.

(٦) ينظر أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ط بلا، ج ٤، ص ٤١٢ - ٤١٨.

وذكر السيرافي: "فأما الأبيات فقولهُ: (لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح)، وهو على وجهي ما فسرته من لغة تميم"^(١).

أحدهما كأنه قال: (لا يبقى لجاحمها إلا الفتى الصبار)، ودل على ذلك أنه لا يبقى شيء سواه. وذكر (التخيل والمراح) توكيداً.

والوجه الآخر: أنه جعل الفتى الصبار هو التخيل في الحرب والمراح مجازاً.

وفيه وجه ثالث: وهو أن التخيل على معنى: (ذوي التخيل) وحذف (ذوي) وأقام التخيل مقامه مثل قوله عز وجل:

﴿وَإِسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٢).

وهذا على لغة بني تميم.

وقال السيرافي: "أنَّ المستثنى إذا لم يكن من جنس المستثنى منه فإنه ينصب على لغة أهل الحجاز ويرفع على لغة تميم، كأنه قال: ما يغني إلا المشرفي المصمّم"^(٣).

أما ابن جني فذهب إلى أن الاستثناء بـ (إلا) إذا كان موجباً فالمستثنى يكون

منصوباً في جميع حالاته، أما إذا كان ما قبل (إلا) غير موجب فإن ما بعد (إلا) إما أن يكون بدلاً مما قبله أو يكون منصوباً على الأصل أي الاستثناء.

وقال: "فإذا استثنينا (إلا) من موجب فانصب المستثنى على كل حال تقول: (قام القوم إلا زيداً)، و(رأيتهم إلا زيداً)، فإن كان ما قبلها غير موجب أبدلت ما بعدها منه، تقول: (ما قام أحد إلا زيداً)، و(ما رأيت أحداً إلا زيداً)، و(ما مررت بأحدٍ إلا زيداً)، ويجوز النصب على الأصل أي الاستثناء، فتقول: (ما قام أحدٌ إلا زيداً)، و(ما رأيت أحداً إلا زيداً)، و(ما مررت بأحدٍ إلا زيداً)، فإن كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها فالنصب هو الباب على كل حال، تقول: (ما بالدار أحدٌ إلا حماراً)، و(ما مررت بأحدٍ إلا حماراً)، وقد يجوز البديل إن لم يكن الثاني من نوع الأول على لغة تميم"^(٤).

وذهب عبد لقاهر الجرجاني إلى أن الاختيار في الاستثناء المنقطع النصب، حيث قال: "الاستثناء المنقطع: أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وذلك نحو: (ما جاءني أحدٌ إلا حماراً)، فالاختيار فيه النصب، وإن كان الكلام غير موجب، وإذا نصبت كان استثناءً مخرجاً من جنس ما قبله، وقد يخرج الشيء مما لا يجانسُه إذا شاركه في الفعل، ومنهم من يرفع فيقول: (ما جاءني أحدٌ إلا حماراً)، كأنه غلب اسم الأدميين على غيرهم فيصير الحمار داخلاً تحت (أحد) فيبدله منه"^(٥).

وذهب ابن يعيش إلى أن الاستثناء المنقطع لا يكون إلا منصوباً على لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفصيحة، وأما بنو تميم فإنهم يجيزون فيه الرفع على البدلية، حيث قال: " وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه"^(٦).

والاستثناء عنده على ضربين:

(١) أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٠، ج ٣، ص ٦٨-٦٩.

(٢) يوسف، ٨٢.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ٣، ص ٦٩.

(٤) ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الأمل للنشر، اربد-الأردن، ١٩٩٠، ص ٣٨.

(٥) عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، المجلد ٢، ص ٧١٩-٧٢١.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، المجلد ١، ج ٢، ص ٧٩-٨١.

أحدهما: النصب فيه مختار، والآخر: النصب فيه واجب، أما النصب فعلى أصل الباب، واستشهد بقوله تعالى:

﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾^(١).

وقوله تعالى:

﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾^(٢).

فالوجه النصب وعليه أكثر الناس.

أما الرضي الاسترأبادي: "فقد وافق سيبويه على المجاز، نحو: (ما جاءني زيد إلا عمرو)، و (ما أعانه إخوانكم إلا إخوانه)"^(٣).

وذكر قول الشاعر:

والحرب لا يبقى لجا حمها التخيلُ والمراخُ

إلا الفتى الصَّبَّارُ في الندِّ جدات والفرسُ الوقاحُ

حيث أبدل (الفتى) من (التخيل والمراخ)، وكذلك الشاهد، فإن الاستثناء فيه منقطع لأن (المشرفي) ليس من جنس (النبيل والرماح)

وقال ابن مالك^(٤): "لغة بني تميم المؤخر من مستثنيات إلا في غير الإيجاب من الإتيان ما للمتصل فيقولون: (ما فيها أحد إلا وتد)، كما يقول الجميع: (ما فيها أحد إلا زيد)، ويقرأون:

﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾^(٥).

بالرفع، إلا من لُقِّن النصب، وعلى لغتهم قول الراجز:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافيرُ وإلا العيس

ومثله قول الشاعر:

وَبَنْتِ كَرِيمٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَامِلُهُ^(٦)

ويلحق بهذا الإتيان أحد المتباينين للآخر نحو: (ما أتاني زيد إلا عمرو)، و(ما أعانه إخوانكم إلا إخوانه)، وهما أمثلة سيبويه، و(ما أتاني أحدٌ إلا عمرو)، و(ما أعانه إخوانه إلا أنا) فجعل مكان (أحد) بعض مدلوله وهو زيد وإخوانكم، ولو لم يذكر الرجلان فيمن نفى عنه الإتيان والإعانة، لكن ذكرا تأكيداً لقسطها من النفي ورفعاً لتوهم المخاطب أن المتكلم لم يعرض له هذا الذي أكد به فذكره تأكيداً، وذكر الشاهد مشترطاً في الإتيان أن يستقيم حذف المستثنى منه والاستغناء عنه بالمستثنى.

(١) النساء، ١٥٧.

(٢) الليل: ١٩ - ٢٠.

(٣) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج ٢، ص ٨٦.

(٤) جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الحياتي الأندلسي، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، ج ٢، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٥) النساء، آية: ١٥٧.

(٦) الشاهد للفرزدق في العيني ٣ / ١١٠، وبلا نسبه في الأشموني ٢ / ١٤٧، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٥٣٩ رقم الشاهد (٢٠٤٥).

وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أنّ بعض المتأخرين: " زعم أنّه قد يصحّ البديل بتقدير معطوف محذوف، فالتقدير: (ما في الدار أحدٌ ولا غيره إلا الأواري)، وعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً، وليس ما ورد منقطعاً من تغليب العاقل، فيختصّ المستثنى منه بمن يعقل كأحد، وشبهه خلافاً للمازني".^(١)

وذكر الشاهد فأبدل (المشرفي) من (الرماح) و(النبل) وإن لم يكن منهما وذلك على المجاز.

وقد عد ابن هشام إمكانية تسليط العامل على المستثنى أساساً في الاستثناء المنقطع، وهو واجب النصب عند أغلب النحويين.^(٢)

وذهب ابن عقيل إلى وجوب النصب في الاستثناء المنقطع عند جمهور العرب، وجواز الاتباع على البديل عند بني تميم، فقال: "وإن كان الاستثناء منقطعاً تعين النصب فتقول: (ما قام القوم إلا حماراً) ولا يجوز على البديل، وأجازه بنو تميم".^(٣)

وذكر السيوطي: "أن الاستثناء يقدر عند البصريين بـ (لكنّ) المشددة، لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى، كقولك: (ما في الدار أحدٌ إلا حماراً)، على تقدير: (لكنّ حماراً فيها)، على أنه استدرك وخالف فيه الكلام الذي جاء بعد (لكنّ) المشددة ذلك الكلام الذي جاء قبلها، غير أنهم اتسعوا فاجروا (إلا) مجرى (لكنّ)، أما الكوفيون فيقدرونه على (سوى) نحو: (ما في الدار أحدٌ سوى حمارٍ)".^(٤)

وذكر عبدالقاهر البغدادي: "أن ما بعد إلا، وهو المشرفي، بدلٌ من الرماح والنبل".

وأورده الزمخشري أيضاً شاهداً على رفع لفظ الجلالة (الله) في قوله تعالى:

﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٥)

وإنما رفع على لغة تميم، والحجازيون ينصبونه مطلقاً.^(٦)

وقد روي الشاهد على النصب:

جزى الله أفناء العشيرة كلّها بدارة موضوع عقوقاً ومأتما

عشيّة لا تُغني الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرفي المصمماً^(٧)

جاءت هذه المسألة على لغتين مختلفتين لقبيلتين عربيتين، هما أهل الحجاز، وبنو تميم، فأهل الحجاز ينصبون الاستثناء المنقطع دائماً، لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، وقد اقترب من ذلك البصريون فتأولوا مجيء ما بعد (إلا) كأنها جملة استدركت بـ (لكنّ) فنصبت ما بعدها لأنه مخالف لما قبلها.

أما بنو تميم فقد ذهبوا إلى تطبيق القاعدة النحوية التي تقول بأن المستثنى المسبوق بنفي يكون بدلاً من المستثنى منه، في حالتي كون المستثنى من جنس المستثنى منه أو من غير جنسه.

(١) ينظر رأي المازني في شفاء العليل.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك، المجلد الثاني، دار الفكر، بيروت، ص ٢٦١ - ٢٦٤.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المجلد الأول، ج ٢، ص ٢١٥.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، ج ٣، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٥) النمل: ٦٥.

(٦) عبد القادر بن عمر البغدادي، خزائن الأدب ولبّ أبواب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،

مكتبة الخانجي، القاهرة، ج ٣، ص ٣١٨.

(٧) ينظر الخزائنة، ج ٣، ص ٣١٨.

وذهب الكوفيون مذهباً آخرأ قدروا فيه (إلا) ب (سوى)، في حالة الاستثناء المنقطع فقالوا: (ما جاء القوم سوى حمارهم)، على اعتبار أن المستثنى مجرور بالإضافة لـ (سوى).

ويذهب الباحث في هذه المسألة إلى الأخذ بلغة أهل الحجاز.

المسألة الثانية: الاستثناء المتكرر ب "غير" و "إلا".

تناقش هذه المسألة جواز نصب المستثنى إذا تكرر أو تقدم.

الشاهد قول الكميت الأسدي: (١)

فَمَالِي إِلَّا اللَّهَ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَمَالِي إِلَّا اللَّهَ غَيْرِكَ نَاصِرٌ (٢)

وقوله أيضاً:

وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مِشْعَبٌ (٣)

ذهب سيبويه (٤) في الشاهد الأول إلى نصب المستثنى المتكرر على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه. والتقدير: ومالي ناصرٌ إلا الله، فلما تقدم المستثنى على المستثنى منه فإنه لا يجوز فيه إلا النصب على الاستثناء، لأنه لا يصح أن يكون بدلاً، فالبديل تابع للمبدل منه ولا يتقدم التابع على المتبوع، فغيرك بمنزلة (إلا زيداً).

ووافقه المبرّد مستشهداً بقول الشاعر:

وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مِشْعَبَ الْحَقِّ مِشْعَبٌ (٥)

فقد نصب "آل"، وكذلك نصب "مشعب" لتقدم المستثنى على المستثنى منه.

(١) وهو الكميت بن زيد بن خنيس بن مجالد بن "وهيب" بن عمرو بن سبيع وقيل: هو الكميت بن زيد بن خنيس ابن مجالد بن "ذؤبية" بن قيس بن عمرو بن سبيع بن مالك بن سعد بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار، أما وفاته فكانت سنة ١٢٦هـ، ينظر: شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتحقيق داود سلوم، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٧-٨، وينظر ص ٢٣.

(٢) الشاهد للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه ١ / ١٧٦، وشرح المفصل ٢ / ٩٣، والكتاب ٢ / ٣٣٩، وبلا نسبة في المقتضب ٤ / ٤٢٤، والمعجم المفصل ١ / ٣٦٣.

(٣) الشاهد للكميت بن زيد الأسدي في الإنصاف، ص ٢٧٥، وتخليص الشواهد، ص ٨٢، وخزانة الأدب ٤ / ٣١٤، ٣١٩، ١٣٨ / ٩، والدرر ٣ / ١٦١، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٣٥، وشرح التصريح ١ / ٣٥٥، وشرح شذور الذهب، ص ٣٤١، واللمع في العربية، ص ١٥٢، ولسان العرب (شعب) ١ / ٥٠٢، والمقاصد النحوية ٣ / ١١١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢ / ٢٦٦، وشرح الأشموني ١ / ٢٣٠، وشرح ابن عقيل، ص ٣٠٨، ومجالس ثعلب، ص ٦٢، والمقتضب ٤ / ٣٩٨، والمعجم المفصل ١ / ٦٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٣٩.

(٥) تم تخريج البيت سابقاً.

وذكر سيبويه أنه يجوز رفع المستثنى المتكرر ونصبه إذا لم يتقدم على المستثنى منه واستشهد بقول الشاعر:

ما بالمدينة دارٌ غيرٌ واحدةٍ دارُ الخلافةِ إلا دارُ مرواناً^(١)

ووافق الميرد على ذلك، فجعل (غير) صفة بمعنى (مثل) فرفعها.^(٢)

وذكر الميرد: "وإذا تكرر الاستثناء جاز فيه وجهان: أن تجعل أحدهما بدلاً فترفعه، وتنصب الثاني على الاستثناء، ولك أن تجعل أيهما شئت بدلاً وتنصب الآخر، وإذا كان الاستثناء مسبوقةً بنفي أو استفهام، فإن البصريين، يرفعونه على البديل، والكوفيين على العطف، أما إذا اجتمعت (إلا، وغير) فلك أن تجعل إحداهما تتبع ما قبلها وإحداهما استثناء، كما تقول: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ غير عمرو)، فترفع (زيداً) وتنصب (غير) لأنه لا يرتفع بالفعل فاعلان.^(٣)

وذكر ابن السراج قول الفرزدق السابق وقال: "ترفع (غير) وتنصب (دار مروان)، ولك أن تنصبهما جميعاً على قولك: (ما جاءني أحدٌ إلا زيداً)، ورفعهما جميعاً لا يجوز إلا على أن تجعل (غير) نعتاً فيصير الكلام، كأنك قلت: (ما بالمدينة دار كبيرة إلا دار مروان)، ولا يجوز أن يقع بعد (إلا) شيان مختلفان على غير جهة البديل، فلا يجوز: (ما أكل إلا عبدالله طعامك)، ولا (ما أكل طعامك إلا عبدالله)."^(٤)

أما الأعلم الشنتمري فيرى أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه لزم نصب المستثنى ولم يجز البديل، وذكر (الشاهدين) وأنشد قول الشاعر:

يَا كَعْبُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ يَا كَعْبُ لَمْ يَبْقَ مِنَّا غَيْرُ أَجْلَادٍ
إِلَّا بَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ نُحْشِرُ رَجُهَا كِرَاحِلٍ رَائِحٍ أَوْ بَاكِرٍ غَادِي^(٥)

قال الأعلم: "الشاهد فيه بدل (إلا)، وما بعدها من قوله (غير أجلاذ) لأنه أنزل (غيراً) منزلة (مثل) في وضعها للإخبار عنها، ولم يقصد بها معنى الاستثناء، ولذلك لم ينصبها لتقدمها على (إلا)، والتقدير: لم يبق منا شيءٌ هو غير جلودنا إلا بقايا أنفسنا."^(٦)

وذكر الأنباري قول الفرزدق وقال: "الشاهد فيه إجراء (غير) على (الدار) نعتاً لها فلذلك رفع ما بعد (إلا)، والمعنى: ما بالمدينة دارٌ غيرٌ واحدةٍ وهي دارُ الخلافةِ إلا دارُ مروان، وما بعد (إلا) بدل من دار الأولى، ولو جعل (غير واحدة) استثناءً بمنزلة (إلا واحدة) لجاز نصبها على الاستثناء ورفعها على البديل، ولو رفعت على البديل ما بعد (إلا) لأنه استثناء بعد استثناء، فلا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر."^(٧)

(١) البيت للفرزدق في الكتاب ٢ / ٣٤٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في تذكرة النحاة، ص ٥٩٦، والجنى الداني، ص ٥١٩، والمقتضب ٤ / ٤٢٥، والمعجم المفصل ٢ / ٩٧٠، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٧٤.

(٢) المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة، ج ٤، ص ٤٩٨.

(٣) المرجع السابق، ج ٤، ص ٤٩٨.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ج ١، ص ٣٠٤.

(٥) البيتان لحارث بن بدر الغداني في شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٧٤، والكتاب ٢ / ٣٤٠، والمعجم المفصل ١ / ٢٣٨، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٦١.

(٦) أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق وتعليق زهي عبدالمحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٩٢، ص ٤٦٥.

(٧) الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٢٧٣.

وذهب الزمخشري وابن يعيش إلى أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه لا يكون إلا منصوباً، نحو قولك: (ما جاءني إلا زيداً أحدً)، و(وما رأيتُ إلا زيداً أحداً)، و(ما مررتُ إلا زيداً بأحدٍ).

قال ابن يعيش: "وإنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدم؛ لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان: البديل والنصب، فالبديل هو الوجه المختار، والنصب جائزٌ على أصل الباب، فلما قدمته امتنع البديل الذي هو الوجه الراجح، لأن البديل لا يتقدم المبدل منه حيث كان من التوابع، كالنعت والتوكيد، وليس قبله ما يكون بدلاً منه، فتعين النصب الذي هو المرجوح للضرورة.^(١)"

وذكر قول الكميت بن زيد:

وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مِشْعَبَ الْحَقِّ مِشْعَبٌ^(٢)

والشاهد فيه: أن المستثنى (آل) لما تقدم على المستثنى منه (شيعه) تعين في المستثنى النصب، وهذا هو الوجه، وكذلك القول في (مشعب الحق مشعب)

قال ابن هشام: "إن الاستثناء المقدم منصوب أبداً وذكر بيتي الكميت، ففي عجز البيت الأول نصب لفظ الجلالة (الله) على الاستثناء لتقدم المستثنى على المستثنى منه، وفي الشاهد الثاني نصب (مشعب) الأولى ونصب (آل) لأنه متقدم على المستثنى منه، ولم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء، ولو جاز شيءٌ آخر لكان بدلاً، لكن البديل لا يجوز أن يتقدم على المبدل منه، لأنه تابع والتابع لا يكون إلا متأخراً."^(٣)

وذكر الأشموني (الشاهد الثاني)، فقال: "إن النصب على الاستثناء هو الفصح الشائع إذا كان المستثنى متقدماً على المستثنى منه، فنصب (آل) و (مشعب) الأولى."^(٤)

وقد يكون الاستثناء مقدماً على المستثنى منه، ويرفع على تفرغ العامل (يعني على إلغائه)، كقول الشاعر:

لَأَنْهُمْ لَا يَرْجُونَ فِيهِ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعٌ^(٥)

والشاهد فيه قوله: (إلا النبيون) فإنه استثناء مقدم على المستثنى منه، وكان النصب متعيناً، إلا أنه رفع على تفرغ العامل، و (شافع) بالرفع بدل كل من قوله (النبيون)."^(٦)

ذهب سيبويه ومن وافقه من النحاة في هذه المسألة إلى جواز نصب الاستثناء المتكرر، ورفع إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه، ووجوب نصب المستثنى المتقدم على المستثنى منه إلا في حالة تفرغ العامل بإلغائه، ويذهب الباحث في هذه المسألة مذهب سيبويه ومن وافقه من النحاة.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٥٢.

(٢) تم تخريج البيت سابقاً.

(٣) ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: علي محسن عيسى، ص ٣١٢-٣١٣، وينظر: شرح شنور الذهب، ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٤) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ج ٢، ص ٢٤١-٢٤٢.

(٥) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ص ٢٤١، والدرر ٣/ ١٦٢، وشرح التصريح ١/ ٣٥٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٦٨، وشرح ابن عقيل، ص ٣٠٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥، والمعجم المفصل ١/ ٥٣٠. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٠٥.

(٦) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٢٤٨-٢٥٠.

المسألة الثالثة: جواز إعمال المصدر عمل الفعل في نصب الاسم.

تناقش هذه المسألة عمل المصادر في الأسماء التي تأتي بعدها، أو تتقدم عليها.

الشاهد: قول المرار الفقعسي الأسدي: (١)

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ (٢)

ذكر سيبويه: "ومما أُجري مجرى الفعل من المصادر، قولهم: (أعبدُ الله أنت رسولٌ له ورسولُهُ)، لأنك لا تريد بفعول ههنا ما تريد به في ضروبٍ، لأنك لا تريد أن تُوقع منه فعلاً عليه، فإنما هو بمنزلة قولك: (أعبدُ الله أنت عجوز له)، وتقول: (أعبدُ الله أنت له عديلٌ)، و(أعبدُ الله أنت له جليس)، لأنك لا تريد به مبالغةً في فعلٍ، ولم تقل: (مُجالِسٌ فيكون كفاعِلٍ)، فإنما هذا اسمٌ بمنزلة قولك: (أزيدُ أنت وصيفٌ له أو غلامٌ له) وكذلك: (أبصرة أنت عليها أميرٌ؟)، وأضاف: واعلم أن المصدر قد يُلغى كما يُلغى الفعل". (٣)

كقول الشاعر:

يَمْرُونَ بِالِدَّهْنَاءِ خِفَافاً عِيَابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارِيْنَ بَجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينِ آلِهَى النَّاسِ جُلٌّ أُمُورِهِمْ فَتَدُلُّ زُرَيْقُ الْمَيْالِ تَدُلَّ الثَّعَالِبِ (٤)

كأنه قال: (أندل)، فنصب (المال) بقوله: (تدلاً)، وذكر الشاهد وفيه نصب (أم الوليد) بقوله (علاقة)؛ لأنها بدل من الفعل (تعلق) فعملت عمله". (٥)

(١) وهو المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة بن الأشيم بن جحوان بن فقعس ينتهي نسبه إلى أسد، وألقب بالفقعسي والأسدي، وورد أنه المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة بن الأشتر بن جحوان بن فقعس بن طريف بن عمرو بن قعين. من شعراء العصر الإسلامي، ينظر: شعراء أمويون، دراسة وتحقيق نوري حمودي القيسي، القسم الثاني، ط بلا، ت بلا، ص ٢٢٧-٢٢٨، وينظر: حاكم حبيب الكريطي، معجم الشعراء الإسلاميين، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٥، ص ٢٠٧.

(٢) تم تخريج البيت سابقاً.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١١٥-١١٧، ينظر المقتضب ٥٤/٢.

(٤) اختلف الرواة في نسبة هذين البيتين فنسبوها تارة لأعشى همدان وتارة للأحوص وأخرى لجرير. فهما لأعشى همدان في الحماسة البصرية، ص ٢٠٩، والكامل ١/ ١٠٧، وفراند القلاند، ص ١٧٨، وهما لأحد الثلاثة في العيني ٤٦/٣، ٣٢٥، وهما لرجل من همدان بدون تحديد في ابن السيرافي، ص ٢٦٥، وبلا نسبه في سيبويه والشتتري ١/ ٥٩، وقد أوردت كتب النحو البيت الثاني منهما بلا نسبه في الأصول ١/ ١١٦، والخصائص ١/ ١٢٠، والجمهرة ٢/ ٢٩٩، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٩، والأشموني ٢/ ١١٦، ٢٨٥، واللسان (ندل) ١٤/ ١٧٦، والإنصاف، ص ١٧٦، وهما في ملحق ديوان الأحوص، ص ٢١٥، والأول منهما في ملحق ديوان جرير، ص ١٠٢١، وهما في ابن السيرافي ٤٤٨/١ لرجل من همدان، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٢٩٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ١، الحاشية (٢)، ص ١١٦.

وذكر السيرافي: "بأن ظاهر كلام سيبويه أنه ينصب (المال) بـ (ندلاً)، والقول في الشاهد المذكور أنه نصب (أمّ الوليد) بقوله: (علاقة)، كما استشهد بقول الشاعر:

بِضَرْبِ السُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ
أَرْلَنَا هَامَهْنَ عَنِ الْمَقِيلِ^(١)

ونصب (رؤوساً) (بضرب) ".^(٢)

ووافق ابن يعيش قول سيبويه بإعمال المصدر (أعلاقة) بـ (أمّ الوليد) فنصبها وعمل عمل الفعل.^(٣)

وذكر أبو حيان الأندلسي: "أن المصدر قد يأتي معه الفعل أو لا، فإن أتيت بالفعل كان المصدر مؤكداً له، ويجوز أن تأتي بالمصدر أو بضميره، كما يجوز إعماله وإلغاء عمله، فإن توسط المصدر أو تأخر فإلغاء الفعل، فيكون المصدر بدلاً من الفعل الملغى، ولا يكون المصدر بدلاً من الفعل العامل غير الملغى".^(٤)

ذهب المبرد والزرجاج وابن السراج: "إلى جواز إعمال المصدر كقولهم: (زيداً ظنك منطلقاً)، و(زيداً منطلقاً ظنك) فتعلمه، لأن المصدر جاء عندهم بدلاً من الفعل العامل، ولا يجوز تقديم المصدر عندهم، بخلاف الأخفش وغيره، ومنهم من أجاز الإعمال مع تقديم المصدر كقولهم: (ظنك زيداً قائماً)، وإن أكثر الذين أجازوا التقديم لم يجيزوا الإعمال، وهو مذهب الجمهور".^(٥)

ويرى الأخفش إعمال المصدر في الأمر والاستفهام نحو قولهم: "متى ظنك زيداً منطلقاً"، وفي قولهم: (ضرباً زيداً)، وكما في الشاهد".^(٦)

وذهب ابن مالك إلى جواز إعمال المصدر في الاسم بعده كما في الشاهد المذكور، وأضاف إليه شواهد أخرى، كقول الشاعر في الاستفهام:

أَنْعِيَا وَظُلْمًا مَنْ عَلِمْتُمْ مُسَالِمًا
وَدُلًّا وَخَوْفًا مَنْ يُجَاهِرُكُمْ حَرْبًا^(٧)

وكذلك قول الشاعر:

أَبْسَطًا بِإِطْرَارِي يَمِينًا وَمَقُولًا
وَمُدْعِيًا مَجْدًا تَلِيدًا وَسُوْدَدًا^(٨)

وأما في الأمر فقد ذكر بعض الشواهد التي تقدم ذكرها كقولهم: (فندلاً زريق المال نذل الثعالب) و (بضرب بالسيوف رؤوس قوم)، وذكر شاهداً على الدعاء كقول الشاعر:

يَا قَابِلَ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَا تَمَّ قَدْ
أَسْلَفْتَهَا أَنَا مِنْهَا مُشْفِقٌ وَجِلٌّ^(٩)

وذكر أيضاً قول الشاعر:

إِعَانَةَ الْعَبْدِ الضَّعِيفِ عَلَى الَّذِي أَمَرْتَ فَمِيقَاتِ الْجَزَاءِ قَرِيبٌ^(١٠)

(١) الشاهد للمرار بن منقذ التميمي في العيني ٢/ ٤٩٩، وبلا نسبة في سيبويه والشتنمري ١/ ٦٠، ٩٧، وابن عقيل ٢/ ١٨٢، وابن السيرافي، ص ٢٨٠، والأشموني ٢/ ٢٨٤، وشرح المفصل ٦/ ٦١، والمحتسب ١/ ٢١٩، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٥٨٢، رقم الشاهد (٢٣٥٩)، ونسبه سيبويه في الكتاب للمرار الأسدي، ج ١، ص ١١٧.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ٢، ص ٤٤٦-٤٤٧.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، المجلد ٤، ص ٤٦، وينظر الحاشية (١٦٤).

(٤) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ٢١١٢-٢١١٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٢١١٢-٢١١٣.

(٦) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ٢١١٢-٢١١٣.

(٧) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٤٥٣.

(٨) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٤٥٣.

(٩) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٥٣.

فجعل (ندلاً) و(علاقةً) مساويين لـ (بضربٍ بالسيوف رؤوسن)، وجعل إعمال (ندلاً)، و(علاقةً) أولى من إعمال (بضربٍ) وشبهه لأن فيهما ما في ضرب من وجود أصالة الفعل، إلا أنهما واقعين موقع فعلين محضين، وأما (بضربٍ) فواقعة موقع حرفٍ وفعل، لان إعمال المصدر الصريح أولى من إعمال المصدر المجرور بحرف.^(٢)

ذكر السيرافي بأن ظاهر القول في الشاهد المذكور يشير إلى أنه نصب (أمّ الوليد) بقوله (أعلاقةً)، ونصب (رؤوساً) بـ (بضربٍ) في قول الشاعر:

بِضْرَبِ السُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَرْلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

ويرى ابن مالك أن السيرافي يذهب إلى نصب المعمول بإضمار فعل يدل عليه المصدر، وليس بالمصدر ذاته.^(٣)

ذهب أغلب النحاة إلى جواز إعمال المصدر نيابة عن فعله في الاسم الواقع بعده، وذهب بعضهم كالسيرافي إلى أن الإعمال يكون بإضمار فعل دلّ عليه المصدر وليس بالمصدر نفسه، وأكثر النحاة من الشواهد التي يظهر فيها الاستفهام أو الأمر أو الدعاء، مقترناً بالمصادر التي تعمل عمل أفعالها، وشاهد المسألة "أعلاقة أمّ الوليد" جاء مقترناً بهمزة الاستفهام.

إن عمل المصادر في الأسماء بعدها ظاهرة بيّنة في النحو، ولا تستدعي إضمار فعل لذلك فإن الباحث يتفق ومذهب سيبويه في جواز إعمال هذه المصادر بالأسماء عمل الأفعال فيها، واختلفوا في جواز إعمال المصدر مع تقديمه على المعمول، فأجازه الأخفش ولم يجزه آخرون، ويرى ابن مالك بأن إعمال المصدر الصريح أولى من إعمال المصدر المجرور بحرف جر.

(١) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٥٣/٢.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، المجلد ٢، ص ٤٥٢ - ٤٥٣.

(٣) المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٥٥ - ٤٥٦.

المسألة الرابعة: المصادر التي لا أفعال لها

الشاهد: قول سُحيم عبد بني الحساس: (١)

إِذَا شُقَّ بَرْدٌ شُقٌّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ (٢)

ذكر سيبويه: "وإذا قال: (سمعاً وطاعةً) فهو في تزجية السمع والطاعة، كمال قال: (حمداً وشكراً)، ومثل ذلك: (حذاريك)، كأنه قال: ليكن منك حذرٌ بعد حذرٍ، كما أنه أراد بقوله (لبيك وسعديك): إجابة بعد إجابة".

والشاهد فيه: نصب (دواليك) على المصدر الموضوع موضع الحال، وثنى لأن المدالة من اثنين، والكاف للخطاب، لا يتعرف ما قبلها بها، فلذا يصح وقوعه حالاً.

وذكر سيبويه: "ومثله أيضاً قول الشاعر:

ضَرْباً هَذَاذِيكَ وَطَعْناً وَخَضاً (٣)

وقال: "معنى تثنية (دواليك) أنه فعلٌ من اثنين، وكذلك (هذاذيك)، كأنه يقول: هذاً بعد هذاً من كل وجه، وإن شاء حملة على أن الفعل وقع هذاً بعد هذاً، فنصبه على الحال". (٤)

أما المبرد: فوافق رأي سيبويه، وأضاف: "إعلم أن من المصادر لا أفعال لها تجري عليها، وإنما يوضع موضع المصادر ما يكون مثني لمبالغة، وذلك قولك: (لبيك) و(سعديك)، و(حنانيك): إنما أراد: حنان، أي كلما كنت في رحمة منك فلتكن موصولة بأخرى، وتأويل (حنانيك): إنما هو رحمة بعد رحمة، يقال: تحن فلان على فلان: إذا رحمه". (٥)

وذكر قول الشاعر:

أَبَا مُذْرِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِ بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أهُونُ مِنْ بَعْضِ (٦)

فهذا مما يجوز إفراده، فإذا أفردت فأنت مخير: إن شئت نصبت بالفعل فقلت: (حنانك)، وإن شئت رفعت بالابتداء فقلت: (حنانك) فإذا تثنيت لم يكن إلا منصوباً، لأنه وضع موضع ما لا يتمكن؛ نحو (لبيك) و(سعديك).

وذهب السيرافي مذهب سيبويه في الشاهد المذكور، وأضاف: "ومما يجري مصدرأ مثني: (حذاريك) كأنه قال: حذراً بعد حذرٍ ولا يستعمل ذلك مفرداً، ولا يرفع، لأن هذه البنية

(١) تم التعريف بالشاعر، ص ٢١.

(٢) البيت لسحيم عبد بني الحساس في سيبويه والشتتري ١ / ١٧٥، والدرر ١ / ١١٦٢، ورشح التصريح ٢ / ٣٧، والخزانة ١ / ٢٧١، والعيني ٣ / ٤٠١، وشرح المفصل ١ / ١١٩، واللسان (دول) ١٣ / ٢٦٨، وبلا نسبة في الخصائص ٣ / ٤٥، ومجالس ثعلب، ص ١٥٧، والمحتسب ٢ / ٢٧٩، والهمع ١ / ١٨٩، والأشباه والنظائر للخالدين ١ / ٥٨، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٤٤٨ رقم الشاهد (١٤٢٤).

(٣) الشاهد للعجاج في ديوانه، ص ٩٢، وابن السيرافي ٢٢٦، والمحتسب ٢ / ٢٧٩، والعيني ٣ / ٣٩٩، والخزانة ١ / ٢٧٤، وشرح التصريح ٢ / ٣٧، والدرر ١ / ١٦٢، وشرح المفصل ١ / ١١٩، وبلا نسبة في سيبويه والشتتري ١ / ١٧٥، والمخصص ١٣ / ٢٣٣، والأشموني ٢ / ٢٥٢، واللسان (هذذ) ٥ / ٥٤، وإعراب القرآن ٧٨٩، والهمع ١ / ١٨٩، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٧٣٢ رقم الشاهد (٣٤٤٢).

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٤٩-٣٥٠.

(٥) ينظر المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٦) البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه، ص ١٤٢، وسيبويه والشتتري ١ / ١٧٤، والدرر ١ / ١٦٣، وهو بلا نسبة في الهمع ١ / ١٩٠، والمقتضب ٣ / ٢٢٤، ومقاييس اللغة ٢ / ٢٥، واللسان (حنن) ١٦ / ٢٨٦، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٤٥٦ رقم الشاهد (١٤٧٩).

غير متمكنة، ك (حنانيك)، و(لبيك)، و(سعديك)، و(دواليك)، فلم تستعمل إلا مصدرًا منصوباً.^(١)

وذكر ابن جني بأن رأي الخليل، في قولهم: "لبيك وسعديك، أنه كلما كنت في أمر فدعوتني إليك أجبتهك وساعدتك عليه، وذكر الشاهد".^(٢)

وقد ذكر السيوطي أفعال هذه المصادر، وقال: "يجوز أن يستعمل حنانيك وحده، أي تحنناً بعد تحنن، وقد ينطق بفعله".^(٣)

وذكر قول الشاعر:

تَحْنَنُ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيكَ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالاً^(٤)

(ودواليك) من المداولة، وذكر الشاهد، وقال أي تداولنا دواليك، (فذكر فعله) وهذاذيك، قال:

ضرباً هذاذيك وطعناً وخضاً^(٥)

أي تهذ (هذاذيك)، و(حجازيك)، أي تحجز حجازيك، أي تمنع، و(حذاريك) أي تحذر، أي ليكن منك حذر بعد حذر، فذكر الفعل.

وأضاف السيوطي: "صاحب البسيط- ضياء الدين بن العلي الإشبيلي الأندلسي- قد زاد (حواليك)، أي إطاقة بعد إطاقة، وهذه المصادر كلها لا تتصرف- أي لا فعل لها- ويلتزم فيها الإضافة والتنثنية، فإن أفرد منها شيء كان متصرفاً".^(٦)

أما ابن يعيش فوافق رأي سيبويه، وذكر: "أن (دواليك) و(هذاذيك) تنصب على المصدر الموضوع موضع الحال، وذكر بأن "البي يلبي" فعل مشتق من لفظ (لبيك) كما قالوا (سَبَّحَلْ وَحَمْدَلْ) من (سبحان الله والحمد لله)، وقد ذهب يونس إلى أن (لبيك) اسم مفرد غير مثنى، وأن الياء فيه كالياء التي في عليك ولديك".^(٧)

واحتج سيبويه على يونس فقال: "لو كانت الياء في لبيك بمنزلة ياء (لديك وإليك) لوجب متى أضفتها إلى ظاهر أقررت ألفها بحالها كما أنك إذا أضفت لديّ وعليّ وإليّ إلى الظاهر أقررت ألفها وكنت تقول: (لدي زيد)، و(على الطائرة)، و(إلى الجامعة)، وأنشد:

دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسُوراً فَلَبَّيْ فَلَئِي يَدِي مِسُوراً^(٨)

وذكر ابن عصفور: "وأما (حنانيك ولبيك وسعديك وهذاذيك ودواليك) فالأفعال الناصبة لها من لفظها كأنه في التقدير، أحن حنانيك وتقدير قوله:

ضرباً هذاذيك وطعناً وخضاً

ضرباً تهذ فيه هذاذيك، أي ضربك في حال أنك تهذ هذاذيك.

(١) ينظر السيرافي، شرح الكتاب، ج ٢، ص ٢٣٩.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٤٥.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١١٠-١١١.

(٤) الشاهد للحطينة في ديوانه ص ٧٢، وفي الدرر ١/ ١٦٢، واللسان (حنن) ١٦٦/ ٢٨٦، والعقد ٥/ ٤٩٣، بلا نسبة في الهمع ١/ ١٨٩، والمقتضب ٣/ ٢٢٤، معجم شواهد النحو الشعرية، ص ٥٥٤ رقم الشاهد (٢١٤٨).

(٥) تم تخريج الرجز سابقاً.

(٦) ينظر: همع الهوامع، ج ٣، ص ١١١.

(٧) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٨) البيت لرجل من بني أسد في اللسان (لب) ٢/ ٢٢٧، وابن السريافي، ص ٢٧١، وابن عقيل ٢/ ١٥٠، والسيوطي، ص ٣٠٧، والدرر ١/ ١٦٣، والهمع ١/ ١٩٠، والخزانة ١/ ٢٦٨، والأشموني ٢/ ٢٥١، والعيني ٣/ ٣٨١، ورشح التصريح ٢/ ٣٨، والانتصار، ص ٨٩، وبلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/ ١٧٦، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم الأشاهد (١٣٣٠)، والشاهد فيه: أن قوله: (لبي) تنثنية (لب) وهو شاهد على أن (لبيك) تنثنية.

وتقدير قوله:

إذا شُقَّ برْدٌ شُقَّ بالبردِ مثلهُ دواليكَ حتى ليس للبردِ لابسُ

تداولنا دواليك، ودل على تداولنا قوله في البيت السابق.

وأما (سعديك) فمعناه إجابة بعد إجابة، فكأنه قال: إسعاداً بعد إسعاد، أي كلما أمرتني أطعتك وساعدتك على ذلك، وكذلك (لبيك) معناه، لزوماً لطاعتك وكأنه من ألب بالمكان إذا أقام به ولزم، فهي منصوبة بأفعال من معناها.

وهذه المصادر، أعني حنانيك وإخوته مثناة بلا خلاف، إلا لبك فإن فيه خلافاً، فمذهب سيبويه أنه تثنية لَبَّ كما أن حنانيك تثنية حنان.^(١)

إنّ مذهب سيبويه في هذه المسألة، هو أنها من المصادر التي وضعت موضع الحال، وهي تأخذ صيغة المثني، ويعني بها مرةً بعد مرة، ووافق على ذلك جمهور النحاة إلا يونس الذي ذهب إلى أن (ياء) لبك وسعديك وحنانيك ودواليك وهذاذيك وما شابه ذلك، إنما هو من المفرد الذي تكون ياءه كالياء التي في (إليّ)، و (لديّ) و (عليّ)، واحتج سيبويه على أسناده يونس بأن (الياء) في هذه الحروف إذا أضيفت إلى الأسماء الظاهرة عادت إلى ألفها، فتقول: (الكتاب لدى زيدٍ)، و (على الطاولة)، و (وصلت إلى الجامعة)، بينما (الياء) في تلك المصادر المثناة تبقى على حالها ولا تتبدل، وأضاف ابن عصفور بأن الناصب لهذه المصادر هو أفعالٌ تقدر من لفظها، نحو: (أحن حنانيك)، و(تهذ هذاذيك) ويعني ذلك مرة بعد أخرى، ويوافق الباحث في هذه المسألة رأي سيبويه ويرى بأن هذه المصادر منصوبة بأفعال مقدره من ألفاظها.

(١) ينظر ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٤٢٥-٤٢٦.

المسألة الخامسة: جواز نصب المصدر بإضمار فعل يدل عليه.

تناقش هذه المسألة نصب المصدر بإضمار فعل يدل عليه ذلك المصدر:

الشاهد قول الكميت الأسدي: (١)

نَعَاءٌ جُدَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ (٢)

ذكر سيبويه: "أنه ومما جُعِلَ بدلاً من اللفظ بـ (الفاعل) قولهم: (الحذر الحذر)، و(النجاة النجاة)، و(ضرباً ضرباً)، وانتصب ذلك على إضمار فعل تقديره: (ألزم الحذر)، و(اطلب النجاة)، و(اضرب ضرباً)، واستشهد بقول الشاعر:

أُرِيدُ حَيَاتَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي
عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ (٣)

والشاهد فيه نصب (عذيرك) على تقدير فعل ناب المصدر منابه، لم يحسن إظهار الفعل فيه. (٤)

فلم يجز إظهار الفعل وقُبْح، كما كان محالاً، يريد إدخال إلزم وعليك على الفعل أنه محال.

وذهب السيرافي إلى ما ذهب إليه سيبويه مستشهداً بقول الكميت الأسدي، وقول عمرو بن معد يكرب السابقين، وذكر قول الشاعر ذي الإصبع:

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدْوَا
ن كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ (٥)

وقال: "ولا يظهر الفعل الذي نصب المصدر (عذير)، ولا الفعل الواقع على (نعاء)؛ لأن المصدر ناب عن الفعل المضمر، ودخول فعل على فعل محال". (٦)

وقال الأنباري: "قالوا: ولا يجوز أن يقال: (إن نزال) مبني لأنه قام مقام فعل الأمر فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً وإلا لما بني ما قام مقامه، لأننا نقول: إنما بُني (نزال) لتضمنه معنى لام الأمر، ألا ترى أن (نزال) اسم (انزل) وأصله: (لتنزل)". (٧)

فاستشهد بقول الشاعر:

(١) تم التعريف بالشاعر، ص ٣٧.

(٢) البيت للكميت في ديوانه ٣/٣٠، وسيبويه ١/١٣٩، والإنصاف، ص ٢٧٩، وشرح المفصل ٤/٥١، وتهذيب اللغة (نعى) ٤/٢١٨، وابن السيرافي، ص ٢١٣، واللسان (جذم) ٤/٢٥٦، و(نعا) ٢٠/٢٠٨، وهو للكميت الأسدي والكميت بن معروف في الشنتمري ١/١٣٩، وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٣، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٥٦٠، رقم الشاهد (٢١٩٣).

(٣) الشاهد لعمرو بن معد يكرب في ديوانه، ص ٦٥، وسيبويه والشنتمري ١/١٣٩، والكامل ٢/١٣٧، والحماسة الشجرية ١/٤٠، وحماسة البحتري، ص ٧٤، وابن السيرافي، ص ٢١١، والسمط، ص ٦٣، ١٣٨، والأغاني ١٥/٥٥٤٧، والدرر ١/١٤٥، والخزانة ٣/٧٩، وقد نسب عجز الشاهد لعلي بن أبي طالب في اللسان (عذر) ٦/٢٢٢، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٣٦٥، رقم الشاهد (٨٠٦).

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٥-٢٧٦.

(٥) الشاهد لذي الإصبع العدوانى في سيبويه والشنتمري ١/١٣٩، والشعر والشعراء ٢/٧٠٨، وابن السيرافي، ص ٢١٤، والحيوان ٤/٢٣٣، والأغاني ٣/٩٣٥، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/٢٥٠، واللسان (عذر) ٦/٢٢٢، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٤٥٦، رقم الشاهد (١٤٧٨).

(٦) ينظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ٢، ص ١٧٣-١٧٤.

(٧) الأنباري، الإنصاف، ص ٦٦.

وَلِنَعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ^(١)
أراد: (انزل)، وأنتها بمنزلة المنازلة.

قال الآخر:

عَرَضْنَا نَزَالٍ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالٍ عَلَيْهِمْ أَطْمٌ^(٢)
وقال الآخر:

فَدَعَوْا نَزَالٍ فَكُنْتُ أَوْلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكُبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلِ^(٣)
وقال الآخر: من الرجز:

تَرَاكِهًا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهًا أَمِيَا تَسْرَى الْمَيُوتَ لَمَدَى أَوْرَاكِهًا^(٤)
أراد (اتركها).

وقال الآخر:

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا أَمِيَا تَسْرَى الْمَيُوتَ لَمَدَى أَرْبَاعِيهَا^(٥)
أراد (امنعها).

وقال جرير:

نَعَاءُ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمْرَةٍ وَجَرْدَاءَ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمَحٍ حُجُولَهَا^(٦)
حُجُولَهَا^(٦)
أراد (انع).

وقال الآخر:

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص ٨٩، وإصلاح المنطق، ص ٣٣٦، والإنصاف ٢ / ٥٣٥، وخزانة الأدب ٦ / ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، والدرر ٥ / ٣٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٣١، وشرح التصريح ١ / ٥٠، وشرح شواهد الشافية، ص ٢٣٠، وشرح المفصل ٤ / ٢٦، والشعر والشعراء ١ / ١٤٥، والكتاب ٣ / ٢٧١، ولسان العرب (نزل) ١١ / ٦٥٨، (اسم) ١٢ / ١٨، وما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٧٥، والمقتضب ٣ / ٣٧٠، وهمع الهوامع ٢ / ١١٠٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧ / ٢٤٧، ووصف المباني، ص ٢٣٢، وشرح المفصل ٤ / ٥٠، ٥٢، والمعجم المفصل ١ / ٤٣٥.

(٢) البيت لجرية بن الأشيم الفقعسي، الشاهد فيه قوله: "نزال" بمعنى "انزل" وأنت له الفعل "عرضنا" و"كانت" لأنه بمنزلة النزلة.

(٣) البيت لابن مقروم الضبي، الشاهد فيه قوله: " فدعوا نزال" حيث أوقع "نزال" في موقع المفعول به لأنه أراد هذا اللفظ، ولو أراد المعنى لم يجز له أن يوقعه في شيء من مواقع الإعراب؛ لأن الفعل وما هو بمعناه لا يقع في شيء منها.

(٤) الرجز لطفي بن يزيد، الشاهد فيه قوله "تركها" مرتين، حيث اشتق من الفعل الثلاثي الذي هو "ترك يترك" اسماً على وزن "فعال" واستعمله بمعنى فعل الأمر، وبناء على الكسر، وهو لطفيل في الخزانة ٢ / ٣٥٤، واللسان (ترك) ١٢ / ٢٨٦، وبلا نسبة في سيبويه والسننمري ١ / ١٢٣، ٢ / ٣٧، وشرح شذور الذهب، ص ٩٠، والمعاني الكبير، ص ٨٦٨، والمقتضب ٣ / ٣٦٩، وأمالي ابن الشجري ١ / ١١٢، والمعجم المفصل، ص ٧٤٧ رقم الشاهد (٣٥٣١).

(٥) الرجز لراجز من بني بكر بن وائل، الشاهد فيه قوله: "مناعها" حيث استعمل فعال المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اسم فعل أمر، وبناء على الكسر، وكذلك في السيرافي، ص ٦٥١، وبلا نسبة في سيبويه والسننمري ٢ / ٣٦، ١ / ١٢٣، والمقتضب ٣ / ٣٦٩، ٣٧٠، وما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٧٢، والإنصاف، ص ٢٧٨، والخزانة ٢ / ٣٥٤، وشرح المفصل ٤ / ٥١، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١١١، والمعجم المفصل، ص ٧٣٧ رقم الشاهد (٣٤٧١).

(٦) البيت لجرير، في ملحق ديوانه، ص ١٠٣٣، وسيبويه والسننمري ٢ / ٧٣، والمخصص ١٧ / ٦٣، والإنصاف، ص ٢٧٨، وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٧٣، ومعجم شواهد النحو الشعرية رقم الشاهد (٢٠٦١)، والشاهد فيه قوله: "نعاء" حيث استعمل اسم الفعل الذي على وزن فعال الدال على الأمر مبيناً على الكسر.

نَعَاءِ ابْنِ لَيْلَى لِلسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى وَأَيْدِي شَمَالِ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ^(١)

أراد (انع).

وكذلك في الشاهد، أراد (انع جذاماً).

وقال أبو النجم من الرجز:

حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ^(٢)

أراد (احذر).

وقال رؤبة من الرجز:

نَظَارٍ كِي أَرْكَبُهَا نَظَارٍ^(٣)

أراد (انظر).

وذكر ابن يعيش: "اعلم أن صيغة (فَعَالٍ) مما اختص به المؤنث ولا يكون إلا معرفة معدولاً عن جهته، أي: عن فعل الأمر، أو لتضمنه معنى لام الأمر، فنزال من قولهم: (لتنزل) وليس من قولهم: (إنزل)

كما في قول الشاعر:

وَلَنِعَمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَدُ دُعِيْتُ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

وهو اسم لـ (نازل) وأصله أنه كان إذا التقى خصمان نزلا عن ظهور خيلهما وتقاتلا ثم اتسع فيه حتى قيل لكل متحاربين متناز لان، وإن كانا راكبين.

وقالوا (تراك) بمعنى اترك.

وقالوا (براك) في الحرب بمعنى (ابرك وأثبت)، وقالوا: (دراك) بمعنى أدرك والإدراك، وقالوا: (نعاء الرجل) بمعنى انعه كما في (الشاهد).

وقالوا: (مناع زيداً) أي امنعه.

ذهب سيبويه في هذه المسألة إلى أن نصب الاسم بعد المصدر كان بإضمار فعل من جنسه ناب المصدر منابه في الأعمال، وذهب أغلب النحاة البصريين إلى ذلك وبينوا أن بناء المصدر على الكسر لتضمنه معنى لام الأمر، ذكر ذلك الأنباري وابن يعيش وعليه جمهور النحاة، حيث يتفق الباحث معهم في هذه المسألة، مع التأكيد على أن المصدر المنصوب بفعل مضمر لا بد أن يكون ذلك الفعل المضمر من جنس ذلك المصدر.

(١) البيت للفرزدق، في ديوانه ٢/ ٦٥، وابن السيرافي، ص ٦٠٤، وهو بلا نسبه في سيبويه والشتنمري ٢/ ٣٧، والإنصاف، ص ٧٨، والمعجم المفصل ص ٥٦١ رقم الشاهد (٢٢٠٦)، والشاهد فيه قوله "نعاء" بمعنى انع، جاء الاسم هنا على وزن فعال الدال على الأمر مبيناً على الكسر.

(٢) الرجز لأبي النجم في سيبويه والشتنمري ٢/ ٣٧، والإنصاف، ص ٢٧٩، واللسان (حذر) ٥/ ٢٤٨، وهو لرؤية في ملحق ديوانه، ص ١٧٤، وبلا نسبه في مقاييس اللغة ٢/ ٣٧، ومجالس ثعلب، ص ٦٥١، وامالي ابن الشجري ٢/ ١١٠، وشرح شذور الذهب، ص ٩٠، والمقتضب ٣/ ٣٧٠، والمعجم المفصل، ص ٧٢٢ رقم الشاهد (٣٣٧٤)، والشاهد فيه قوله: "حذار" في الموضعين، حيث بنى من الفعل الثلاثي التام اسماً على وزن "فعال" واستعمله بمعنى فعل الأمر الذي هو احذر وبناء على الكسر.

(٣) الرجز لرؤية في سيبويه والشتنمري ٢/ ٣٧، والإنصاف، ص ٢٧٩، وليس في ديوانه وهو لابن النجم في الكامل ١/ ٢٧٩، وللعجاج في ديوانه، ص ٦٧، وابن السيرافي، ص ٦٥٨، وبلا نسبه في امالي ابن الشجري ٢/ ١١٠، والمعجم المفصل، ص ٧٢٥ رقم الشاهد (٣٣٩٣)، والشاهد فيه قوله "نظار" فإنه اسم فعل أمر مبني على الكسر بمعنى "انظر"؛ فلو لم يكن فعل الأمر مبيناً لما بني ما ناب منابه.

المسألة السادسة: إضافة المصدر إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول.

تبحث هذه المسألة في جواز إضافة المصدر إذا جاء توكيداً لما قبله إذا كان فاعلاً، وكذلك إضافته إلى المصدر إذا كان مفعولاً.

الشاهد قول الأقيشر الأسيدي: (١)

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ قَرَعُ الْقَوَائِرِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ (٢)

ذهب سيبويه إلى أن نصب المصادر جاء توكيداً لما قبله من المصادر وليس بصفة، ولا من اسم قبله، ولم يحمله على مضمَر يكون ما بعده رفِعاً وهو مفعول به.

وذكر قول الشاعر:

دَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الآلِ يَمْصَحُ

وَجِيفَ المَطَايَا ثُمَّ قَلْتُ لِحَبَّتِي وَلَمْ يَنْزِلُوا أَبْرَدْتُمْ فَتْرُوحُوا (٣)

فصار دأبت بمنزلة أوجفت عنده، فجعل وجيف المطايا توكيداً لأوجفت الذي هو في ضميره.

قال سيبويه: "إن نصب المصدر المؤكد به العاُم منه وما وكد به نفسه ينصب على إضمار فعل، لأنه ليس في معنى كيف، ولا لِم، كأنه قال: أَحَقُّ حَقًّا، فجعله بدلاً، كـ (ظناً) من أظن، وأدعو دعاءً حقاً، وصبغ الله صبغةً، ولكن لا يظهر الفعل لأن المصدر ناب منابه". (٤)

(١) واسمه (المغيرة) كما تتفق مصادر الأعلام، وتتفق على أنه من بني أسد، لكنها تختلف في اسم والده ونسبه، واسمه: المغيرة بن عبدالله بن معرض بن عمر بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار. وورد اسمه: المغيرة بن الأسود بن وهب أحد بني أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر. وأما لقبه فهو (الأقيشر) أي: انقش الجلد وتقشيره، ويكنى بأبي معرض وتوفي في حدود سنة (٨٠هـ)، ينظر: ديوان الأقيشر الأسيدي، جمع وتحقيق خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩١، ص ٩-١٢.

(٢) الشاهد للأقيشر الأسيدي في ديوانه، ص ٦٠، والأغاني ٢٥٩/١١، وخزانة الأدب ٤٩١/٤، والدرر ٢٥٦/٥، وشرح التصريح ٦٤/٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩١، والشعر والشعراء، ص ٥٦٥، ولسان العرب (ققر) ٥/ ٣٩٦، والمؤتلف والمختلف، ص ٥٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٠٨، وبلا نسبة في إصلاح المنطق، ص ٣٣٨، والإنصاف ١/ ٢٣٣، وأوضح المسالك ٣/ ٢١٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧، وشرح شذور الذهب ص ٤٩٣، واللمع، ص ٢٧١، ومغني اللبيب ٢/ ١٨٩، والمقتضب ١/ ٢١، والمقرب ١/ ١٣٠، وهمع الهوامع ٢/ ٩٤، والمعجم المفصل ٢/ ٦١٤.

(٣) البيتان للراعي النميري في ديوانه، ص ٤٤، والإنصاف، ص ٢٣١، والكتاب ١/ ٣٨٣، وبلا نسبة في أسرار العربية، ص ١٦٧، والمعجم المفصل ١/ ١٧٥، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٥١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٨١.

ذكر سيبويه في باب ما يكون فيه المصدر توكيداً لنفسه نصياً: " وذلك قولك: له عليّ ألف درهم عرفاً، ومثل ذلك قول الشاعر:

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمِيلُ^(١)

وإنما صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال: له عليّ، فقد أقر وأعترف، وحين قال: لأميل، عُلِمَ أنه بعد حلف ولكنه قال: عرفاً وقسماً توكيداً".^(٢)

وأضاف: "واعلم أنه قد دخل الألف واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكنة التي تكون بدلاً من اللفظ بالفعل، كدخولها في الأمر والنهي والخبر والاستفهام فأجراها مجراها، وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام، فأما المضاف فقوله عزو جل:

﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾^(٣)

وقوله تعالى:

﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِخُ الْمُوْمِنُونَ ﴿﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿﴾ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾^(٤).

وقوله تعالى:

﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾^(٥).

وقوله تعالى:

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(٦).

ومن ذلك: (الله أكبرُ دعوة الحق)، لأنه لما قال عزو جل: (مَرَّ السَّحَابِ)، وقال: (أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ) عُلِمَ أنه خلقٌ وصنعٌ، ولكنه وكد وثبت.

(١) البيت للأحوص في ديوانه، ص ١٦٦، والأغاني ٢١ / ١١٠، وخزانة الأدب ٢ / ٤٨، ٨ / ٢٤٣، ٢٤٤، والزهرة، ص ١٨١، وسمط اللآلئ، ص ٢٥٩، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٧٧، وشرح المفصل ١ / ١١٦، والكتاب ١ / ٣٨٠، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١ / ١٣٥، وخزانة الأدب ٨ / ١٧٧، ٩ / ١٦٢، والمقتضب ٣ / ٢٣٣، ٢٦٧، والمقرب ١ / ٢٥٦، والمعجم المفصل ٢ / ٧٣٠. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٢٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٨٠.

(٣) النمل: ٨٨.

(٤) الروم: ٤، ٥، ٦.

(٥) السجدة: ٧.

(٦) النساء: ٢٤.

وقوله تعالى:

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾^(١).

حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم مثبت.

وقال: (كتاب الله) توكيداً، كما قال: (صنع الله) و (وعد الله) لأن الكلام الذي قبله وعد وصنع، فكأنه قال: (وعداً وصنعاً وخلقاً وكتاباً) وكذلك دعوة الحق لأنه قد علم أن قولك الله أكبر، دعاء الحق ولكنه توكيداً كأنه قال: (دعاءً حقاً).

وذكر قول الشاعر:

إِنَّ نِزَاراً أَصْبَحَتْ نِزَاراً
دَعْوَةً أَبْرَارٍ دَعَا أَبْرَاراً^(٢)

لأن قولك: أصبحت نزاراً بمنزلة: هم على دعوة بارّة^(٣).

وأضاف سيبويه: "وقد زعم بعضهم أن (كتاب الله)" نصب على قوله: (عليكم كتاب الله)، وقال قوم: (صنع الله) منصوبة على الأمر، وقال بعضهم بل توكيداً.

وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضم شيئاً هو المظهر، كأنك قلت: (ذاك وَعَدُ اللهُ)، و(صِبْغَةُ اللهِ)، أو (هو دعوة الحق)، على هذا ونحوه رفعه.

ومن ذلك قوله عز وجل:

﴿ كَانَهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبِثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ ﴾^(٤).

كأنه قال: (ذاك بلاغٌ)^(٥).

وأجاز المبرد في الشاهد المذكور جعل القواقيز مفعولاً، والأفواه فاعلاً، والعكس وقال: تقول: (أعجبك ضرب زيدٌ عمراً)، إذا كان زيدٌ فاعلاً، وضربُ زيدٍ عمرو إذا كان زيدٌ مفعولاً ونحوه^(٦).

وذكر الشاهد والتقدير: أن قرعت القواقيز أفواه الأباريق، وتنصب الأفواه إن جعلت القواقيز فاعلاً.

وذكر الأشموني في شرح الألفية^(٧)، خمسة أحوال للمصدر المضاف منها:

الأول: أن يضاف المصدر إلى فاعله، ثم يأتي مفعوله، نحو قوله تعالى:

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾^(٨).

والثاني: عكسه، يضاف المصدر إلى مفعوله، ثم يأتي فاعله، نحو: (أعجبنى شرب العسل زيداً)، ومنه قول الشاعر (الشاهد)، ف (قرع) فاعل أفنى، و(القواقيز) مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، (أفواه الأباريق) فاعل، ومضاف إليه، حيث أضاف المصدر إلى مفعوله ورفع به الفاعل.

(١) النساء: ٢٣.

(٢) الرجز لرؤية في الكتاب ١/ ٣٨٢، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١/ ١١٧، والمعجم المفصل ٣/ ١١٥٩. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٢٠٦.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٨٢ - ٢٨٤.

(٤) الأحقاف: ٣٥.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٨٢ - ٢٨٤.

(٦) المبرد، المقتضب، ج ١، ص ٢١.

(٧) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ج ٢، ص ٥٥٤ - ٥٥٥.

(٨) البقرة: ٢٥١.

وذهب الأنباري إلى إمكانية إضافة المصدر إلى الفاعل بحذف الفعل، كما يضاف إلى المفعول، واستشهد على ذلك بقوله تعالى:

﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾^(١).

وقال: "نصب (صُنْع) على المصدر بفعل مقدر، وإنما قُدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من الكلام، والتقدير فيه: صُنْعُ صُنْعاً اللَّهُ، وحذف الفعل وأضيف المصدر إلى الفاعل؛ لأنه يضاف إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول".^(٢)

واستشهد بقول الشاعر:

دأبتُ إلى أن يَنْبُتَ الظُّلُّ بعدما تَقَاصَرَ حتى كاد في الآل يَمْصُحُ

وجيفَ المطايا ثم قلتُ لصحبتِي ولم ينزل أْبْرَدْتُمْ فتروحوا^(٣)

وقال: "فنصب (وجيف) على المصدر بفعل مقدر، وأضاف المصدر إلى الفاعل".^(٤)

واستشهد بقوله تعالى:

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(٥).

فأضاف المصدر إلى اسم الله تعالى وهو الفاعل.

وذكر قول الشاعر:

فلا تُكثِرَا لومي فَإِنَّ أَحَاكُمَا بِذِكْرَاهُ لِيَلِي الْعَامِرِيَّةَ مُوَلِّعُ^(٦)

فأضاف المصدر إلى الضمير في (ذكراه) وهو فاعل، وذكر (الشاهد) فأضاف المصدر إلى (القواقيز) وهو فاعل فيمن روى (أفواه) منصوباً، ومن روى (أفواه) بالرفع جعله مضافاً إلى المفعول، والشاهد فيه قوله: (قرعُ القواقيزِ أفواه) وهذه العبارة تروى بنصب (أفواه) وبرفعها، فمن نصب فقد جعل القرع مصدراً مضافاً إلى فاعله ثم بعد ذلك أتى بمفعوله، ومن رفع فقد جعل القرع مصدراً مضافاً إلى مفعوله ثم أتى بعد ذلك بالفاعل، وكلٌّ من الوجهين صحيح من جهة العربية والمعنى، فقد أضيف المصدر إلى فاعله ثم أتى بمفعوله، وأضيف إلى مفعوله ثم أتى بفاعله كما في قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾^(٧).

فإن الحج مصدرٌ مضاف إلى مفعوله الذي هو البيت وقد جيء بعده بفاعله وهو قوله سبحانه (من استطاع)^(٨).

وقال ابن عصفور: "إن كان المصدرُ مضافاً فلا يخلو أن تضيفه إلى الفاعل أو إلى المفعول، فإن أضفته إلى الفاعل خفضته وبقي المفعول منصوباً، واستشهد بقول الشاعر:

(١) النمل: ٨٨.

(٢) الأنباري، الإنصاف، تقديم حسن حمد، المجلد الأول، ص ٢٣١.

(٣) تم تخريج البيتين سابقاً.

(٤) الأنباري، الإنصاف، تقديم حسن حمد، المجلد الأول، ص ٢٣١-٢٣٢.

(٥) البقرة: ٢٥١.

(٦) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٢٣، وشرح المفصل ٦/ ٦٣، والمعجم المفصل ١/ ٥٣٧. ومعجم شواهد

النحو الشعرية، ص ١٠٦.

(٧) آل عمران: ٩٧.

(٨) الأنباري، الإنصاف، المجلد الأول، ص ٢٣١-٢٣٢.

وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قِضَاءَهُ بَضَاحِي غَذَاةٍ أَمْرَهُ وَهُوَ ضَامِرٌ^(١)

أي قضاء أمره، وإن أضفت المصدر إلى المفعول خفضته وبقي الفاعل مرفوعاً، ومنه (الشاهد) في رواية من رفع (الأفواه)، بل الأولى إذا وجد الفاعل والمفعول أن يضاف إلى الفاعل".^(٢)

وذكر ابن هشام في المغني قول ابن السيد^(٣) في قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٤).

قال: "إن (مَنْ) فاعل بالمصدر، ويرده أن المعنى حينئذٍ والله على الناس أن يحج المستطيع، فيلزم تأنيث جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى، ضعف من جهة الصناعة؛ لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ، حتى قيل أنه ضرورة، كقول الشاعر في (الشاهد) المذكور فيمن رواة برفع (أفواه)، والحق: جواز ذلك في النثر، إلا أنه قليل ودليل الجواز هذا البيت، فإنه روي بالرفع مع التمكن من النصب، وهي الرواية الأخرى، وذلك على أن القواقيز الفاعل، والأفواه مفعول، وصح الوجهان لأن كلا منهما قارعٌ ومقروعٌ".^(٥)

أما السيوطي فقال: "يضاف المصدر للفاعل مطلقاً- أي مذكوراً مفعولاً- ومحذوفاً، كقوله تعالى:

﴿كَذَرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾^(٦).

وقوله تعالى:

﴿يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٦٦﴾ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾^(٧).

ويضاف للمفعول فيحذف الفاعل كقوله تعالى:

﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾^(٨).

أي: دعائه الخير وبذلك يفارق الفعل، لأن الموجب للمنع في تنزيهه إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء منه بدليل تسكين آخره، والفصل به بين الفعل وإعرابه في: يفعلان، وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس، وحُمِلَ عليه الفصل والظاهر، والمصدر لا يتصل به ضمير فاعل، فلم تكن نسبة فاعله من نسبة الجزء من الكلمة.^(٩)

وأضاف السيوطي: "وقال الكوفية: لا يحذف بل يضم في المصدر كما يضم في الصفات والظروف، وقال أبو القاسم^(١٠): "لا يجوز أن يقال إنه محذوف؛ لأن الفاعل لا يحذف

(١) البيت للشماخ في ديوانه، ص ١٧٧، وجمهرة اللغة، ص ١٣٢١، وشرح شواهد المغني ٨٩٥/٢، ولسان العرب (ضمز) ٣٦٥/٥، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٥٤٠/٢، والمقتضب ١٥/١، والمقرب ١٣٠/١، والمعجم المفصل ١/٤٣٢. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٩٦.

(٢) ابن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري ورفيقه، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٤٣-١٤٤.

(٣) صاحب كتاب النكت المقتضية من المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس.

(٤) آل عمران: ٩٧.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق بركات يوسف هُود، المجلد الثاني، ص ١٨٩، وينظر ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣٩٣، وشرح التصريح، ج ٢، ص ٦٤.

(٦) البقرة: ٢٠٠.

(٧) الروم: ٤، ٥، ٦.

(٨) فصلت: ٤٩.

(٩) السيوطي، همع الهوامع، ج ٥، ص ٧٣-٧٤.

(١٠) خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم الأبرش الأندلسي.

ولا يضمّر، لأن المصدر لا يضمّر فيه، لأنه بمنزلة اسم الجنس. ويجوز إبقاؤه إي الفاعل مع الإضافة إلى المفعول (في الأصح) نحو قوله تعالى:

﴿ ذَكَرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾^(١).

وقوله ﷺ: (وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً)^(٢)، وقول الشاعر في (الشاهد)، وقيل لا يجوز إلا في الشعر"^(٣).

وذكر البغدادي قول الشاعر (الشاهد) وقال: "أفواه يروى بالرفع فاعلاً، وبالنصب مفعولاً؛ لأن من قرعك فقد قرعته"^(٤).

إذا أضفت المصدر إلى فاعله ترفع المصدر نيابة عن الفاعل، ويكون الفاعل مضافاً إليه مجروراً، وإذا أضفت المصدر إلى مفعوله تنصب المصدر نيابة عن المفعول ويبقى المفعول مضافاً إليه مجروراً.

قد يضاف المصدر إلى فاعله على الأصل، فيأخذ حركة رفع الفاعل، وقد يضاف إلى مفعوله على غير الأصل فيأخذ حركة نصب المفعول. وفي (الشاهد) المذكور لم يتضح أيهما الفاعل، وأيهما المفعول، فكلاهما يمكن أن يكون قارعاً ومقروعاً، ولهذا جاز لنا أن نرجح الأصل، بإضافة المصدر إلى فاعله فيأخذ حركة رفع الفاعل، أو أن نضيف المصدر إلى مفعوله على غير الأصل، فيأخذ حركة نصب المفعول لذا فإن الباحث يرجح إضافة المصدر إلى فاعله على الأصل إلا ما جاء في ضرورة شعر.

(١) مريم: ٢.

(٢) هذا جزء من حديث رواه البخاري وغيره وهو: "بني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً".

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٧٤-٧٥.

(٤) البغدادي، خزائن الأدب، ج ٤، ص ٤٩١.

المسألة السابعة: نداء المعرف بـ (أل)

تناقش هذه المسألة نداء الاسم المعرف بـ (أل)، ونعت المنادى بالمضاف بعده، مع رفع المضاف، وكذلك نداء الاسم المبهم، فيما أن ينعت بما فيه الألف واللام، أو بما كان مبهماً مثله ويجوز في ذلك جر المعرف بـ (أل) بعد الاسم المبهم على الإضافة.

الشاهد قول عبيد بن الأبرص: (١)

يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه
حجر تمنّي صاحب الأحلام (٢)

إذا أردنا نداء المعرف بأل، فلا بدّ من دخول (أي) من أجل بقاء الألف واللام، فنقول: (يا أيها الرجل)، و(أيها الرجلان)، فأبي هنا فيما رواه سيبويه عن الخليل قولك: (يا هذا)، ويرى سيبويه أن الاسم الذي بعدها يكون وصفاً ولا يأتي إلا مرفوعاً؛ لأن أي وما بعدها كأنها اسم واحد، كأنك قلت: (يا رجل) (٣).

قال سيبويه: "وأعلم أنّ الأسماء المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزل بمنزلة أي، وهي: (هذا)، و(هؤلاء)، و(أولئك) وما أشبهها وتوصف بالأسماء، وذلك: قولك: (يا هذا الرجل)، و(يا هذان الرجلان)، صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد" (٤).

وأضاف سيبويه: "فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلا، ويفسر بها، ولا توصف بما يوصف به غير المبهمة، ولا تفسر بما يفسر به غيرها إلا عطفاً" (٥).
واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

يا صاح يا ذا الضامر العنس
والرحل ذي الأنساع والجلس (٦)

وقال: "الشاهد فيه رفع وصف المنادى وهو مضاف إضافة غير محضة، فإن (الضامر) مضاف إلى العنس، ولكن إضافته ليست محضة، والتقدير (يا هذا الذي ضمرت عنسه)، وقد خولف سيبويه في رفع (الضامر) بجرها على إضافة (ذا) إليها وهي بمعنى صاحب، على أن تكون (العنس) بدلاً من (الضامر)، ويؤيد قول المخالف أن الشاعر قد جرّ (الرحل) بالعطف على (العنس)، ولا يقال: (الضامر الرحل)، وقد انتصر لسيبويه من زعم أن (الضامر) دال على التغير فكأنه قال: (يا ذا المتغير العنس والرحل)، وذكر (الشاهد)، فوصف المنادى بالمضاف بعده مع رفع المضاف (المخوفنا)" (٧).

وذهب المبرد في هذه المسألة مذهب سيبويه في أن صفة الاسم المبهم لا تكون إلا رفعاً، لأننا نذكر المبهم قبلها حتى نصل إليها في النداء، فتصبح هي وما قبلها اسم واحد، وقال: "وذلك قولك: (يا أيها الرجل أقبل)؛ (أي) مدعو، والرجل نعت لها، و (ها) للتنبيه؛ لأن الأسماء التي

(١) عبيد بن الأبرص: هو عبيد بن الأبرص بن حنتم وقيل: ابن جُثَم من بني أسد ويتصل نسبه بمضر وهو من سادات قومه وفرسانهم المشهورين توفي سنة (٥٥٥ م)، ينظر: ديوان عبيد بن الأبرص، تقديم: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ط بلا، ١٩٨٣، ص ٥، ١٩.

(٢) الشاهد لعبيد بن الأبرص في ديوانه، ص ١٣٠، والكتاب ٢ / ١٩١، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٤٥، وخرانة الأدب ٢ / ٢١٢، والمعجم المفصل ٢ / ٩٠٢. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٥٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٨٨.

(٤) المرجع السابق، ص ١٨٩.

(٥) المرجع السابق، ص ١٨٩.

(٦) البيت لخالد بن مهاجر في الأغاني ١٠ / ١٠٨، ١٠٩، ١٣٦، ١٦ / ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ولخزر بن لوزان السدوسي في خزانة الأدب ٢ / ٢٣٠، ٢٣٣، والكتاب ٢ / ١٩٠، وبلا نسبة في الخصائص ٣ / ٣٠٥، وشرح عمدة الحافظ، ص ٦٤، وشرح قطر الندى، ص ٢١١، وشرح المفصل ١ / ٣٧٧، ومجالس ثعلب ١ / ٣٣٣، ٢ / ٥١٣، والمقتضب ٤ / ٢٢٣، ٢٤٣، والمقرب ١ / ١٩٧. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٩٨.

(٧) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٨٩.

فيها الألف واللام صفات للمبهمة، مبنية عليها، فإذا قلت: (يا أيها الرجل)، لم يصلح في (الرجل) إلا الرفع، لأنه المنادى في الحقيقة و (أي) مُبَهَمٌ مُتَوَصَّلٌ بِهِ إِلَيْهِ".^(١)

أما ابن جني فذكر أن رجلاً سأل سيبويه عن قول الشاعر:

يا صاح يا ذا الضامرِ العنْسِ

فرفع سيبويه (الضامر)، فقال له الرجل: إنَّ فيها، والرحل (ذي الأقتاد) والجلْسِ.

فقال سيبويه: من هذا هربت، وصعد الدرجة، قال أبو الفتح: هذا عندنا محمول على معناه دون لفظه، وإنما أراد: يا ذا العنْسِ الضامر، والرحل (ذي الأقتاد) فحمله على معناه دون لفظه".^(٢)

يريد ابن جني أن التقدير: يا صاحب الضامر العنْسِ، فيجوز أن يعطف عليه، والرحل.

وذكر الأعلام الشنتمري قول الشاعر:

يا صاح يا ذا الضامرِ العنْسِ

فرفع (الضامر) وإن كان مضافاً إلى (العنْسِ) لأن إضافته ليست محضة، وتقديره (يا الذي ضمّرت عَنْسُهُ).

وقال الأعلام: "وقد حُوِّلَ سيبويه في إنشاده بالرفع، وزعم المخالف أن الشاعر، قال: يا ذا الضامرِ العنْسِ، على إضافة (ذا) إلى (الضامر) وبدل (العنْسِ) منه، والمعنى (يا صاحب العنْسِ الضامر)، واحتج بعد هذا بقوله:

والرحلِ ذي الأقتابِ والجلْسِ

أي يا صاحب هذه الأشياء، فلو كان على ما ذهب إليه سيبويه لم يعطف (الرحل) وما بعده على (العنْسِ)، لأنه لا يقال: (الضامرُ الرحل).

والحجة لسيبويه أن الضامر دال على التغير، فكأنه قال: (يا ذا المتغير العنْسِ)^(٣).

وذكر (الشاهد)، فحمل (المخوفنا) على (ذا) نعتاً له، لأنه في المعنى مفرد مثله، وإن كان في اللفظ موصلاً بمفعوله.

وذكر أيضاً قول الشاعر:

يا أيُّها الجاهِلُ ذو التَّنْزِيّ^(٤)

ففعت الجاهل بذى التنزي، ورفعه وإن كان مضافاً، لأن الجاهل ليس بمنادى فيجري نعتُه على الموضوع، ولو نُصِبَ (ذو التنزي) على البدل من (أي) أو إرادة النداء على معنى ويا ذا التنزي لجاز.

وذكر قول الشاعر:

ألا أيُّهذا المنزلُ الدارسُ الذي كأنَّكَ لم يَعْهَدْ بك الحَيَّ عاهدُ^(١)

(١) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٢١٦.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٣) الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٤) الرجز بلا عزو في الكتاب ٢ / ١٩٠، وهو لرؤية في ديوانه، ص ٦٣، والعيني ٤ / ٢١٩ - ٢٢١، وتحصيل عين الذهب، ص ٣٠٤، والمقتضب بلا عزو ٤ / ٢١٨، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٧١، وشرح المفصل ٦ / ١٣٨، والمقاصد النحوية ٤ / ٢١٩، وبلا نسه في الأشباه والنظائر ٥ / ١٦٩، وجمهرة اللغة، ص ٨٢٥، والمعجم المفصل ٣ / ١١٦. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٢١٠.

فنعت (أي) بالاسم المبهم، لأنه مثله في الإبهام، وأجرى المنزل على هذا لأنه مفردٌ مثله.

وذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن المبهم في النداء شيئان: أحدهما (أي)، والثاني اسم الإشارة، وقال: "فأما (أي) فنحو قولك (يا أيها الرجل)، وهي أشدُّ إبهاماً من أسماء الإشارة، ألا ترى أنها لا تثنى ولا تجمع، فتقول: (يا أيها الرجل)، و(يا أيها الرجلان)، و(يا أيها الرجال)، فالأصل أنهم أرادوا نداء الرجل وهو قريب، وفيه الألف واللام، فلما لم يُمكن نداؤه والحالة هذه (أي معرف) كرهوا نزعها. أي أل التعريف، وتغيير اللفظ عند النداء، إذ الغرض إنما هو ندا ذلك الاسم، فجاؤوا بـ (أي) وُصلةً إلى نداء الرجل، وهو على لفظه وجعلوه الاسم المنادى، وجعلوا (الرجل) نعته".^(٢)

وذكر قول الشاعر:

يا صاح يا ذا الضامِرُ العنْسِ والرحلِ ذي الأنساعِ والحلْسِ^(٣)

فرفع (الضامر) وهو صفة للمنادى اسم الإشارة، مقترنة بـ (أل)، وذكر (الشاهد)، فرفع (المخوفنا) وهو صفة لاسم الإشارة، مقترنة بـ (أل) أيضاً.

وتوصف (أي) أيضاً باسم الإشارة، نحو (يا أيها الرجل)، قال ابن يعيش: "وجاز الوصف به لأنه مبهم مثله، كما تصف ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام، وأن (ذا) يوصف به (أي) من الجنس، نحو (الرجل) و (الغلام) فوصفوا به (أياً) في النداء تأكيداً لمعنى الإشارة".^(٤)

وذكر قول الشاعر:

ألا أيُّ هذا الباخُعِ الوَجْدُ نَفْسَهُ لشيءٍ نَحْتُهُ عن يَدِيهِ المَقَادِرُ^(٥)

فوصف (أي) المبهم باسم الإشارة المبهم مثله، ووصف اسم الإشارة بمعرفة هي (الباخع).

وذكر البغدادي (الشاهد)، وقال: "إن (المخوفنا) نعت لاسم الإشارة الواقع المبني على ضمة، وهو مضاف إلى ضمير المتكلم مع الغير إضافةً لفظية، قال ابن الشجري: "هذا سهو فإن الضمير في (المخوفنا) منصوب لا مجرور"، و(أل) موصولة بمعنى (الذي)، و(بمقتل) متعلق بـ (المخوف) وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف، أي (يا من يخوفنا بسبب قتلنا شيخه)".^(٦)

وذكر قول الشاعر:

يا صاح يا ذا الضامِرُ العنْسِ

قال: "إنَّ (الضامر العنس)، و(المخوفنا) تركيبان إضافيان قد وقعا صفتين للمنادى الذي هو اسم إشارة، وصفة المنادى إذا كانت مضافةً وجب نصبها، فكيف رُفعت إتباعاً للمنادى المفرد؟.

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه، ص ١٠٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٨٦، ٤٨٧، والكتاب ٢ / ١٩٣، بلا نسبة في المحتسب ٢ / ٦٩، والمقتضب ٤ / ٢١٩، ٢٥٩، وشرح المفصل ٢ / ٧، والمعجم المفصل ١ / ٢٢٠. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٥٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٣) تم تخريج البيت سابقاً.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٣٣٩.

(٥) البيت لذي الرمة في ديوانه، ص ١٠٧٣، ولسان العرب (بخع) ٨ / ٥، والمقاصد النحوية ٤ / ٢١٧، وشرح المفصل ٢ / ٧، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٧٤، وشرح الأشموني ٢ / ٤٥٣، والمقتضب ٤ / ٢٥٩، وشرح المفصل ١ / ٣٣٧، ٣٤٠، ولسان العرب (نحا) ١٥ / ٣١٢، والمعجم المفصل ١ / ٣٥٥. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٧٧.

(٦) ينظر البغدادي، خزائن الأدب، ص ٢٢٩ - ٢٣٢.

نقل الشارح لعله جوابين من الإيضاح لابن الحاجب:

أحدهما: أن (أل) في (الضامر) و (المخوفنا) موصولة، وهو الواقع صفة: أي الذي ضمّرت عنسه والذي يخوفنا، والإعراب في الحقيقة للموصول، لكن كان صورة الحرف نُقِلَ إعرابه إلى صلته عاريةً.

وثانيهما: أن (الضامرُ العنس) و (المخوفنا) صفتان لصفة اسم الإشارة، أي يا ذا الرجل الضامرُ العنس، ويا ذا الرجل المخوفنا، وإنما قُدِّرَ هذا: لأن صفة اسم الإشارة لا تكون إلا مفردة، وإعراب الرجل رَفَع، فيجب رفع وصفة بالتبعية له.

وأنشده الكوفيون بالجرِّ على أنّ (ذا) بمعنى صاحب.

قال أبو جعفر النحاس: أنشده سيبويه وشبهه بقولك يا ذا الحسنُ الوجه.

قال أبو إسحاق: وهذا غلط عند جميع النحويين: وذلك أن الرواية بالجر، يدلّك أن بعده:

والرحلِ ذي الأفتابِ والجلْسِ

وبه تبيين أن (ذا) بمعنى صاحب.

قال أبو علي في إيضاح الشعر وتبعه ابن جني في الخصائص: "القول في جر الرجل: أنه معطوف على ما دلّ عليه قوله: يا ذا الضامر العنس، يدل على صاحب ضامر، فحل الرجل على ما دل عليه قوله يا ذا الضامر العنس، يدل على صاحب ضامر، فحمل الرجل على ما دلّ عليه هذا الكلام من الصاحب".

قال بعض النحويين: "إن أصله ويا صاحب الرجل، فحذف صاحب لدلالة قوله: يا صاح، عليه وبقي الجر على حالة، قال أبو علي، يردُّ عليه أن كونه صاحباً للمنادى لا يدل على أنه صاحب رحل كما يدل قوله: يا ذا الضامر العنس، على أن له عنساً".

قال ابن الحاجب في الإيضاح: "أن سيبويه استدل بإنشاده هذا المصراع بانفراده على ما رواه الثقات ممن لم يعلم تتمته، وهذا مصادم لما نقله ثعلب والنحاس وغيرهما من تلك الحكاية"^(١).

ذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة في هذه المسألة إلى أنه إذا نودي اسم الإشارة، فإن تابعه يعامل معاملة تابع (أي) لأن كليهما (أي) و(اسم الإشارة)، شديد الإبهام، ولذلك فتابعهما في حالة النداء إذا كان معرفاً يكون واجب الرفع كما في الشاهد (يا ذا المخوفنا) و(يا ذا الرجل) وأما في (يا ذا الضامر العنس) فقد اختلفت النحاة في تفسير (ذا) هل هو اسم إشارة فيكون ما بعده مرفوعاً إذا كان معرفاً بأل (كما في البيت) أو يعامل معاملة المنادى المضاف إذا كانت بمعنى (صاحب) أي يا صاحب الضامر، ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه أغلب النحاة في أن تابع اسم الإشارة في حالة النداء إذا كان معرفاً بأل واجب الرفع، وإذا كان (ذا) بمعنى صاحب كما في قول الشاعر (يا ذا الضامر) فالجر، يؤكد هذا الرأي جرُّ (الأفتاب) والتقدير هو (يا ذا الضامر العنس والأفتاب).

(١) ينظر البغدادي، خزائن الأدب، ص ٢٢٩ - ٢٣٢.

المسألة الثامنة: التنازع (أي العاملين أولى بالعمل)

تناقش هذه المسألة جواز تنازع عاملين على معمول واحد.

الشاهد: قول المرار الأسدي: (١)

فَرَدَّ عَلَى الْفَوَادِ هَوًى عَمِيداً وَسَوِئِلَ لَوْ يَبِينُ لَنَا السُّوَالَا
وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَنَرَى عَصُوراً بِهَا يَفْتَدِنُنَا الْخُرْدُ الْخُدَالَا (٢)

يرى سيبويه أن الفعل الثاني الأقرب للمعمول هو الذي يعمل فيه، وليس الأول، كقولك: (ضربت وضربني زيداً)، و(ضربني وضربت زيداً)، حيث تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، وقال: "فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع، إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصباً ورفع، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى". (٣)

واستشهد على إعمال الأول، وعدم إعمال الثاني لعلم المخاطب بقوله تعالى:

﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ﴾ (٤)

هنا لا يوجد تنازع لأن المعمول تقدم على العامل الثاني فهناك في معمول العامل الثاني لكليهما والتقدير: (والحافظات فروجهن وكذلك والذاكرات الله كثيراً).

وذكر قول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ (٥)

والتقدير (نحن راضون بما عندنا، وأنت راضٍ) وهذا شاهد على إعمال العامل الثاني.

وقال الآخر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ (٦)

والتقدير (فإني لغريبٌ) وكذلك و (قيار لغريبٌ) فلا توجد دلالة فاصلة في أيهما هو العامل، لأن الخبر جائز لكليهما.

وقال الآخر:

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي (٧)

(١) تم التعريف بالشاعر ص ٤١.

(٢) البيتان للمرار الأسدي في ديوانه، ص ١٧٣، وسيبويه ٤٠ / ١، وابن السيرافي، ص ٢٦٨، وهما بلا نسبة في المقتضب ٤ / ٧٦، ٧٧، والإنصاف، ص ٥٧، والرد على النحاة، ص ١١١، والثاني منهما بلا نسبة في الإعراب في جدل الإعراب، ص ٥٢، وهما في الشنتمري ٤٠ / ١ للمرار الأسدي أو أبي ربيعة، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٥٥٠ رقم الشاهد (٢١٢٠).

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٧٣ - ٧٤.

(٤) الأحزاب: ٣٥.

(٥) البيت مختلف في نسبه، فقيل لقيس بن الخطيم، في زيادات ديوانه، ص ٢٣٨-٢٣٩، وسيبويه والشنتمري ٣٧/١ - ٣٨، والدرر ١٤٢/٢، والعين ٥٥٧/١، وهو لعمر بن امرئ القيس في مجال القرآن ٣٩/١، والدرر ٢٣/١، وابن السيرافي، ص ٢٠٠، والخزانة ١٩٠/٢، وفي صفحة ١٩٣ أورد البغدادي قصة هذا الشاهد والسبب الذي من أجله اختلف الرواة في نسبه، وهو للمرار الأسدي في معاني القرآن ٣٦٣/٢، ولدرهم بن زيد الانصاري ٢٩٦/١، وابن عقيل ٢١٢/١، والأشباه والنظائر ٤٢/١، والمعجم ١٠٩/٢، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١١٥، رقم الشاهد (١٧٢٥).

(٦) البيت تم تخريجه سابقاً.

والتقدير (كنت بريئاً) وهذا شاهد على إعمال الأول.

ومن الشواهد التي ذكرها على إعمال الثاني في اللفظ والمعنى قول الشاعر:

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى فَكَأَنَّ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ^(٢)

المعنى فقط لإعمال الثاني واللفظ جائز لكليهما.

وذكر قول الآخر:

وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَبَنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ^(٣)

فأعمل الثاني لقوله بنو، ولو أعمل الأول لقال: (بني عبد شمس) اللفظ والمعنى هنا على إعمال الثاني.

وقول الآخر:

وَكُنْتُمْ مُدْمَاءَ كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَتْ فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ^(٤)

وقال الآخر:

وَلَقَدْ أَرَى تَعْنَى بِهِ سَيْفَانَةً^(٥) تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ^(٥)

فقال: "فالفاعل الأول في كل هذا معمل في المعنى وغير معمل في اللفظ، والآخر معمل في اللفظ والمعنى".^(٦)

وأما في قولهم: (ضربني وضربتهم قومك) فالرفع بالأول، لاشتغال الثاني واحتوائه

على الضمير، وقال: "كأنك قلت: (ضربني قومك) على التقديم والتأخير".^(٧)

وذكر قول الشاعر:

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بَعُودِ أَرَاكَةَ تُنْخَلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُوْدُ إِسْجَلٍ^(٨)

(١) البيت لعمر بن أحمز في ديوانه، ص ١٨٧، والدرر ٢ / ٦٢، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٤٩، والكتاب ١ / ٧٥، وله أو للأزرق بن طرفة بن العَمَرُو الفَرَاصِيّ في لسان العرب (جول) ١١ / ١٣٢، والمعجم المفصل ٢ / ١٠١٩. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٧٧.

(٢) البيت للفرزدق في الإنصاف ١ / ٩٥، والرد على النحاة، ص ١٠٠، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٢٦، والكتاب ١ / ٧٦، ولسان العرب (قعد) ٣ / ٣٦٠، والمعجم المفصل ١ / ٤٤٨. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٩١.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٢ / ٣٠٠، وسيبويه والشممري ١ / ٣٩، واللسان (نصف) ١١ / ٢٤٦، والإيضاح ٦٨، والمقتضب ٤ / ٧٤، وبلا نسبة في الاقتراح، ص ٦٧، والرد على النحاة، ص ١١١، ومعجم شواهد النحو الشعرية، رقم الشاهد (٢٨١١)، ص ١٦٧.

(٤) البيت لطفي الغنوي في ديوانه، ص ٢٣، والإنصاف ١ / ٨٨، والرد على النحاة، ص ٩٧، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٨٣، وشرح المفصل ١ / ٧٨، والكتاب ١ / ٧٧، ولسان العرب (كمت) ٢ / ٨١، (شعر) ٤ / ٤١٣، (دمي) ٤ / ٢٧٠، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٤، وبلا نسبة في تخليص الشواهد، ص ٥١٥، وتذكرة النحاة، ص ٣٤٤، وشرح الأشموني ١ / ٢٠٤، والمقتضب ٤ / ٧٥، والمعجم المفصل ١ / ١٢٨. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٤٢.

(٥) البيت لوعلة الجرمي في شرح أبيات سيبويه ١ / ٢٥٨، ولرجل من باهلة في الإنصاف ١ / ٨٩، والكتاب ١ / ٧٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥ / ٢٨٣، والمقتضب ٤ / ٧٥، والمعجم المفصل ٢ / ١٠٥٧، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٨٢.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٧٧.

(٧) المرجع السابق، ص ٧٨.

(٨) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص ٣٣٩، وسيبويه ١ / ٤٠، وشرح المفصل ١ / ٧٩، والمفصل، ص ١١٣، والإيضاح، ص ٦٨، وهو في الشنمري ١ / ٤٠ لأبن أبي ربيعة، وعن الأصمعي أنه لطفي الغنوي وهو

فأعمل الفعل (تُنْخَل) ولم يعمل (فاستاكت) لأنه أضمر في آخر الكلام، وذكر (الشاهد) فأعمل (نرى) ونصب بها (الخرْدُ)، ولو أعمل الثاني (بِقَدْنِنَا) لقال: (الْخُرْدُ) بالرفع.

وأما في قول الشاعر:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليلاً من المال^(١)

قال سيبويه: "فإنما رفع (قليلاً) لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوبُ عنده المُلْكُ وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى".^(٢)

يوضح ذلك البيت الذي بعده، وهو:

ولكنما أسعى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ ثَلَّ أُمَّتَالِي

وافق المبرد ما ذهب إليه سيبويه في إعمال الثاني لجواره للمعمول وذكر بأن قرب العامل قد حمل العرب على القول: (هذا جحر ضبٌ خرب) فحملوا (خرباً) بالجر على الجوار لقربه وليس بالرفع على المنعوت الحقيقي وهو (جحرُ)، وأضاف قول الشاعر:

وكنما مدممةً كأنَّ مُتُونَهَا جَرَتْ فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لُونٌ مُذْهَبٌ^(٣)

وذكر قولهم: (ضربتُ وضربني زيدٌ)، وقال: "فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ، وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل، كما عمل الثاني".^(٤)

وأورد شاهداً على الحذف لعلم المخاطب الآية الكريمة:

﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ﴾^(٥).

ف (الذاكرات والحافظات) متعديان في المعنى، وفي هذه الآية لا يوجد تنازع لأن التقدير: (والحافظين فروجهم والحافظات فروجهن)، (والذاكرين الله كثيراً والذاكرات الله كثيراً)، وهنا يوجد حذف للمعمول في جملة العطف للدلالة ما تقدم عليه.^(٦)

وذهب الأعم الشنتمري: "إلى أن الشاعر اضطرَّ إلى أعمال الفعل الأول وهو (ونرى) فنَّصَبَ به (الخرْدُ) ولذلك أنشد البيت السابق للشاهد لأن قافية القصيدة منصوبة".^(٧)

وأورد الأنباري رأي الكوفيين والبصريين في هذه المسألة فقال: "ذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى لقربه، وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى، واحتجوا بأن قالوا: (الدليل على أولوية الفعل الأول هو النَّقْلُ والقياس)".^(٨)

لطفيل في ديوانه، ص ٦٥، وابن السيرافي، ص ١٣٧، وهو في العيني ٣ / ٣٢ لعمر أو لطفيل أو المقنع الكندي وهو بلا نسبة في الأشموني ٢ / ١٠٥، والدرر ١ / ٤٦، والهمع ١ / ٦٦، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٥٥٩ رقم الشاهد (٢١٨٩).

(١) الشاهد لأمرى القيس في ديوانه، طبعة دار صادر، بيروت، ص ١٤٥، وسيبويه والشنتمري ١ / ٤١، والدرر ٢ / ١٤٤، والمفصل، ص ١٣، والموشح، ص ٢٦، والإنصاف، ص ٥٧، والعيني ٣ / ٣٥، والخزانة ١ / ١٥٨، والسيوطي، ص ١١٨، ٢٩٧، وهو بلا نسبة في الهمع ٢ / ١١٠، والإيضاح، ص ٦٧، والمقتضب ٤ / ٧٦، وشرح شذور الذهب، ص ٢٢٧، والأشموني ٢ / ٩٨، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٣٨ رقم الشاهد (٢٣٢٢).

(٢) سيبويه الكتاب، ج ١، ص ٧٩.

(٣) تم تخريج البيت سابقاً.

(٤) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٧٢.

(٥) الأحزاب: ٣٥.

(٦) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٧٥.

(٧) ينظر الأعم الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص ٩٦ - ٩٧.

(٨) الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٨٧ - ٨٩.

أما النَّقْلُ فقد جاء عنهم كثيراً، قال الشاعر:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فأعمل الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب (قليلاً) وذلك لم يروه أحد.

وذكر الشاهد، فأعمل الأول ولذلك نصب (الخرُّدُ الخدالا) ولو أعمل الثاني لقال: (تقتادنا الخرُّدُ الخدالُ) بالرفع.

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به.^(١)

والذي يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم.

أما النقل فقد جاء كثيراً، قال تعالى:

﴿أَتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^(٢).

إن كلا الفعلين في هذه الآية الكريمة (أتوني)، و(أفرغ) يطلبان (القطر) وفي الآية دلالة على أن الفعل الثاني هو الذي عمل في القطر لقوله: (أتوني أفرغ عليه قطراً)، ولو أراد إعمال الأول لقال: (أتوني قطراً أفرغه عليه)، ولكن البعد الصوتي في خواتيم الآيات استدعى أن يكون الفعل الثاني هو الذي يعمل وليس قرب الثاني منه كما يقول البصريون، أو الأول كما يقول الكوفيون فأعمل الثاني للانسجام الصوتي لخواتيم الآيات لأن الآية التي قبلها انتهت بـ (سداً)، والتي بعدها انتهت بـ (نقياً) ولذلك كان الانسجام الصوتي، فكيف يمكن أن يقال: (أتوني قطراً أفرغه عليه)، ولكن الانسجام الصوتي في خواتيم الآيات جاء ممدوداً (سداً، قِطْرًا، نقياً).

وقال تعالى:

﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْتِي كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَةَ﴾^(٣).

وهنا أيضاً في هذه الآية في التقديم والتأخير والإعمال هو للتناسق الصوتي للآيات، فنهاية هذه الآيات التي تقدمت على (كتابيه) هي الطاغية، وعاتية، وباقية، ورابية، وواعية، وثمانية، وخافية، وجاء بعدها فأما من أوتي كتابه بيمينه فنقول: (هؤم إقرأوا كتابيه)، ولا يعقل أن يقال: (هؤم كتابيه إقرأوه)، وبعدها بقي الانسجام الصوتي في نهاية الآيات قائماً، فكيف يمكن أن يكون (هؤم كتابيه إقرأوه)، في هذا الانسجام الصوتي ولذلك فإن الانسجام الصوتي هو الذي جعل كلمة (كتابيه) مرتبطة بكلمة (إقرأوا) وليس بكلمة (هؤم)، لأنه لو ارتبط (كتابيه) بالفعل (هؤم) لكان (إقرأوه) وهذا لا ينسجم مع خواتيم الآيات قبلها وبعدها.

وقال الآخر:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمَهَا^(٤)

(١) الانباري، الإنصاف، المجلد ١، ص ٨٩ - ٩٠.

(٢) الكهف: ٩٦.

(٣) الحاقة: ١٩.

(٤) البيت لكثير عزة في ديوانه، ص ١٤٣، وخزانة الأدب ٥ / ٢٢٣، والدرر ٥ / ٣٢٦، وشرح المفصل ١ / ٨، وشرح التصريح ١ / ٣١٨، وشرح شواهد الإيضاح، ص ٩٠، والمقاصد النحوية ٣ / ٣، وهمع الهوامع ٢ / ١١١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥ / ٢٨٢، ٧ / ٢٥٥، والإنصاف ١ / ٩٠، وأوضح المسالك ٢ / ١٩٥، وشرح الأسموني ١ / ٢٠٣، وشرح شنور الذهب، ص ٥٤١، ولسان العرب (ركا) ١٤ / ٣٣٤، ومغني اللبيب ٢ / ٤١٧، والمعجم المفصل ٢ / ٨٨٥. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٥٥.

(ممتول) و (معنى) كلاهما اسم مفعول يحتاج إلى فاعل فـ (غريمها) تصلح أن تكون فاعلاً لـ (مُعْنَى) و (ممتول) ولذلك لا تنازع فيه لأن اسمي المفعولين يطلبان (الفاعل) ويصلحان له ولا فضل يرشح أحدهما على الآخر في العمل لفظاً ومعناً ولكن الشاعر أراد تقديم (ممتول) وتأخير (مُعْنَى) لضرورة الوزن.

وذهب العُكْبَرِي^(١) مذهب سيبويه في إعمال الأول، وذكر (الشاهد)، وقال: "فنصب (الخرد) بـ (نرى) لا بـ (يقتدنا).

يذهب الباحث إلى أن الشاعر اضطر إلى تكلف إعمال الأول لضرورة القافية المنصوبة؛ فوجب أن يكون المنعوت منصوباً لأن القافية وهي نعتة منصوبة، كما تظهر في هذه المسألة العلاقات السياقية بين العوامل والمعمولات وهذه العلاقات تتمثل في علاقة المعنى الدلالي السياقي في النص، وليس العامل الأول أو الثاني، فإذا كان المعنى الدلالي متسقاً بين العامل والمعمول الأقرب له، كان الثاني أولى بالعمل، وإذا كان المعنى السياقي بين المعمول والعامل الأول متسقاً كان العامل الأول هو الأولى بالعمل.

فالتقديم والتأخير مع المعنى الدلالي السياقي له علاقة بأي العاملين أولى بالمعمول، وليس الثاني أو الأول.

وأما الشواهد القرآنية التي وردت كقوله تعالى:

﴿أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^(٢).

وقوله تعالى:

﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَةَ﴾^(٣).

فإن الباحث يرى أن التناسق الصوتي في خواتيم الآيات كان له الأثر الكبير في تقرير العامل الأولى سواء أكان ذلك العامل هو الثاني أو الأول.

وقد ذهب ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة): "إلى التقليل من شأن العامل في بابي التنازع والاشتغال الذين ناقشهما في كتابه"^(٤).

(١) العُكْبَرِي، التبيين، ص ٢٥٥.

(٢) الكهف: ٩٦.

(٣) الحاقة: ١٩.

(٤) ينظر ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢، ص ٩٤-١٢٣.

المسألة التاسعة: جواز مجيء الحال معرفة.

تبحث هذه المسألة في جواز مجيء الحال معرفة، حيث من المعروف أن الحال تأتي نكرة.

الشاهد قول الشماخ الأسدي: (١)

أَتُنِّي سُلَيْمَ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تُسَخُّ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا (٢)

ذكر سيبويه: "وذلك قولك: (مررتُ به وحده)، و(مررت بهم وحدهم)، و(مررت برجل وحده).

ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: (مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم)، وكذلك إلى العشرة" (٣).
وزعم الخليل أنه إذا نَصَبَ ثلاثتهم فكأنه يقول: (مررت بهؤلاء فقط، لم أجوز هؤلاء) كما إذا قال: وحده فإنما يريد: (مررت به فقط لم أجوزهم).

وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول: إن كان جرّاً فجرّاً، وإن كان نصباً فنصباً، وإن كان رفعاً رفعاً.

وزعم الخليل أن الذين يجرونه فكأنهم يريدون به التعميم، كقولك: مررت بهم كلهم، أي لم أَدع منهم أحداً. (٤)

وقال سيبويه: "ومثل خمستهم قول الشماخ (الشاهد)، كأنه قال انقضاضهم، أي انقضاضاً، ومررت بهم قَضَّهم بقضضيضهم، كأنه يقول مررت بهم انقضاضاً، فهذا تمثيل، وإن لم يتكلم به كما إفراداً تمثيلاً" (٥).

وأضاف: "وإنما ذكرنا الأفراد في (وحده) والانقضاض في (قَضَّهم)، لأنه إذا قال: قَضَّهم فهو مشتق من معنى الانقضاض، لأنه كأنه يقول: (انقضَّ آخرهم على أولهم) وكذلك (وحده) إنما هو معنى التفرد. فكذلك أيضاً يكون خمستهم نصباً إذا أردت معنى الانفراد، فإن أردت أنك لم تدع منهم أحداً جررت، كما في (قَضَّهم) (٦).

وبعض العرب يجعل قَضَّهم بمنزلة كلهم، يجريه على الوجوه، أي: وجوه الاتباع من الرفع والنصب والجر.

أما المبرد فأيد سيبويه: "في أن قَضَّها تجعل مصدراً وضع موضع الحال، ويجوز أن تجريه على الأول إمّا توكيداً وإمّا نعتاً، ومن جعله مصدراً في موضع الحال كمن قال: مررت بالقوم خمستهم، فإنما أجري مجرى كل. أراد مررت بالقوم كلهم" (٧).

وأضاف: "ولا يجوز مررت بزید كلّه؛ لأن (كلاً) لا يقوم في هذا الموضع، ولا يجوز مررت بأخويك اثنيهما؛ لأنّ الاثنين هما الهاء والميم، والشئ لا يضاف إلى نفسه. وإنما قلت

(١) وهو معقل بن ضرار الغطفاني، وهو مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، توفي في زمن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، ينظر البغدادي، خزائن الأدب، ج ١، ص ١٩٦-١٩٧.

(٢) الشاهد للشماخ الأسدي في ديوانه، ص ٢٩٠، وسيبويه والشتنمري ١/ ١٨٨، والخزانة ١/ ٥٢٥، واللسان (قضض) ٨٧/ ٩، وشرح المفصل ٢/ ٦٣، والسيرافي ٣/ ١٣، والمقتضب ٣/ ٣٦٣، والأصول ١/ ١١٥، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٣٧، رقم الشاهد (٢١٧٤).

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٧٣.

(٤) ينظر المرجع السابق، ص ٣٧٤.

(٥) ينظر المرجع السابق، ص ٣٧٤.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٧٥.

(٧) المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٢٤٠-٢٤١.

خَمَسْتَهُمْ؛ لأن (هم) لكل جمع؛ فاقتطعت من الجمع شيئاً، فأضفته إلى جميعه فصار مختصاً به".^(١)

ذكر السيرافي: "إنَّ ليونسَ قولٌ في "وَحَدِّهِ" وأنا أفسره مع ذكر قول يونس.
قال سيبويه: "ومثَّلُ (خَمَسْتَهُمْ) في الكلام قول الشاعر، وهو الشماخ (الشاهد).
وقد استعمل (قضاها بقضيضها) على وجهين:

منهم من ينصبه فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول في موضع الحال كقولك: (مررت به وحدهً) ، ومنهم من يجعله تابعاً لما قبله في الإعراب فيجريه مجرى التابع، فيقول: (أتنتي سُلَيْمٌ قَضُّهَا بقضيضها)، و(رأيت سُلَيْمًا قَضُّهَا بقضيضها)، و(مررتُ بـ (سُلَيْمٍ) قَضُّهَا بقضيضها)".^(٢)

ووافق ابن يعيش رأي سيبويه وقال: "وأما قولهم: (جاءوا قَضُّهُمْ بقضيضهم) أي جميعاً ولما كان معناه التثنية جاز أن يقع حالاً كما في (الشاهد)، (فَقَضُّهَا) منصوب على الحال وقد استعمل على ضربين منهم من ينصبه على كل حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول في موضع الحال كقولك: (مررت به وحدهً)، ومنهم من يجعل قضاها تابعاً مؤكداً لما قبله فيجريه مجرى كل، فيقول: (أتنتي سليم قَضُّهَا بقضيضها)، و(رأيت سليماً قَضُّهَا بقضيضها)، و(مررت بسليماً قَضُّهَا بقضيضها)، ومعناه أجمعين".^(٣)

ووافق البغدادي رأي سيبويه، وقال: "(جاءوا قَضُّهُمْ بقضيضهم) هذا مأخوذ من بيت أورده سيبويه.

أتنتي سُلَيْمٍ قَضُّهَا بقضيضها تمسَّح حولي بالبقيع سبالها

أنشده على أنَّ قَضُّهُمْ مصدرٌ وقع حالاً. وبينه الشارح المحقِّق بما لا مزيد عليه. وقال الأعلام: معنى قَضُّهَا بقضيضها: منقوضاً آخرهم على أولهم؛ وأصل القَضِّ الكسر، وقد استعمل الكسر موضع الانقضاض، كقولهم: عقاب كاسرة، أي منقضة".^(٤)

ذهب سيبويه إلى أن الحال قد تكون معرفة كما ورد في الشاهد، وهي بذلك في منزلة المصدر المجعول في موضع الحال، وذهب ابن يعيش إلى أن هذه الحال التي جاءت معرفة هي في موضع التثنية، وهي في الشاهد تعني: (جاءت سُلَيْمٌ قَضُّهَا بقضيضها)، يعني: (جاءت سُلَيْمٌ جميعاً) فالحال هنا بمنزلة النكرة، ويرى سيبويه أيضاً أن بعض العرب يجريها مجرى التابع فيرفعها إذا كان المتبوع مرفوعاً كقولهم: (جاءت سُلَيْمٌ قَضُّهَا بقضيضها)، وينصبها إذا كان المتبوع منصوباً كقولهم: (رأيت سُلَيْمًا قَضُّهَا بقضيضها)، ويجرونها إذا كان المتبوع مجروراً كقولهم: (مررتُ بسُلَيْمٍ قَضُّهَا بقضيضها)، وعلى ذلك جمهور النحاة، والباحث يوافق في ذلك رأيهم.

(١) المرجع السابق، ص ٢٤٠-٢٤١.

(٢) ينظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ٢، ص ٢٦٠-٢٦١.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٣٨٨.

(٤) البغدادي، الخزانة، ج ٣، ص ١٩٤-١٩٥.

المسألة العاشرة: جواز نصب الاسم الفاصل بين أداة الاستفهام والفعل بلغة (سليم)، أو رفعه على الحكاية.

تناقش هذه المسألة جواز نصب الاسم الفاصل بين أداة الاستفهام والفعل بلغة سليم ورفع على الحكاية.

الشاهد: قول الكميت بن زيد الأسدي: (١)

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَا (٢)

ذكر سيبويه: "فإن قلت: (أأنت تقول زيداً منطلق)، رفعت؛ لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام، كما فصل في قولك: (أأنت زيدٌ مررت به)، فصارت بمنزلة أخواتها، وصارت على الأصل. وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية" (٣).

أما الميرد: "فعلل نصب جهالاً على أنها مفعولٌ ثانٍ مقدم لـ (تقول) التي بمعنى الظن فهي تعمل في (إن) عملها في الاسم نصباً، وعلى ذلك يكون (بنو لؤي) المفعول الأول، ويكون (جهالاً) المفعول الثاني" (٤).

واستشهد بقول الشاعر:

أَمَا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا (٥)

فنصب (الدار)؛ لأنه يريد الظن، فإن أريد بها الحكاية، وليس الظن رفع (٦).

وافق السيرافي مذهب سيبويه، مشيراً إلى أن أبا عثمان المازني: "غلط سيبويه في قوله: وإن شئت رفعت بما نصبت لأن الرفع بالحكاية، والنصب بإعمال الفعل.

يريد أبو عثمان: أنك إذا قلت: (أتقول: زيداً منطلقاً)، و (زيداً) مرفوع بالابتداء على الحكاية، وإذا قلت: (أتقول زيداً منطلقاً) فهو منصوب بالفعل" (٧).

وذكر ابن يعيش: "بأن العرب يجرون القول مجرى الظن، فيعملونه عمله كما في الشاهد" (٨).

وذكر قول الشاعر:

أَمَا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا (٩)

فنصب (الدار) بـ (تقول) وذلك لأنها بمعنى الظن.

(١) تم التعريف بالشاعر، ص ٣٧.

(٢) الشاهد للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه ٣/ ٣٩، وسيبويه والشتنمري ١/ ٦٣، والدرر، ١/ ١٤٠، وشرح التصريح ١/ ٢٦٣، والعيني ٢/ ٤٢٩، والخزانة ٤/ ٢٣، وهو بلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٣٦٣، والأشموني ٢/ ٣٧، وشرح شذور الذهب، ص ٣٨١، وابن عقيل ١/ ٣٨١، والمفصل، ص ١٣٨، والمقتضب ٢/ ٣٤٩، والهمع ١/ ١٥٧، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٧١ رقم الشاهد (٢٩٤٨).

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٢٣-١٢٤.

(٤) المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٣٤٩.

(٥) الشاهد لابن أبي ربيعة في ديوانه، ص ٤٣٤، وسيبويه والشتنمري ١/ ٦٣، والعيني ٢/ ٤٣٤، وشرح التصريح ١/ ٢٦٢، وابن السيرافي، ص ١٣٠، واللسان (قول) ١٤/ ٩٣، وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٤٩، والمفصل، ص ١٣٨، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٦٥٩ رقم الشاهد (٢٩٠٠).

(٦) الميرد، المقتضب، ج ٢، ص ٣٤٩.

(٧) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ١، ص ٤٦١.

(٨) ابن يعيش، شرح المفصل، المجلد ٣، ص ٣٣٦-٣٣٧.

(٩) تم تخريج البيت سابقاً.

ويرى ابن عصفور: "إنه إذا كانت الجملة الواقعة بعد القول اسمية جاز لك مع الحكاية وجه آخر وهو أن تعامل القول معاملة الظن فينتصب به المبتدأ أو الخبر، وذلك لا يجوز إلا إذا كان القول فعلاً مضارعاً قد تقدمه أداة الاستفهام وبدون فصل بينهما إلا بظرف أو مجرور أو أحد مفعولي القول، نحو قول الكميت في (الشاهد)، أما بنو سليم فيجرون القول مجرى الظن، وينصبون الاسم الفاصل بين أداة الاستفهام والفعل.^(١)

ويرى ابن هشام: "بأن الفصل يكون بالمفعول كما في (الشاهد)، وأما إذا كان الفصل بغير المفعول، فإنه يجري مجرى الحكاية بالرفع كقولهم: (أأنت تقول زيدٌ منطلقاً)".^(٢) وقد أعمل الشاعر (تقول) عمل (تظن) في الشاهد المذكور.

وروى ابن مالك: "أن أبا حيان الأندلسي قد ذكر بان بنو سليم يجرون القول وفروعه مجرى الظن في نصب المبتدأ أو الخبر، وفتح (أن) الواقعة بعد القول".^(٣) فمن نصب المبتدأ والخبر على لغة بني سليم، قول الراجز:
قالت -وكننت رجلاً فطيناً- هذا لعمرُ الله إسرائيناً^(٤)

فَنَصَبَ إِسْرَائِينَ بـ (قالت) مفعولاً ثانياً، وجعل هذا مفعولاً أولاً، وإسرائيلين لغة في إسرائيل. فلو انفصل الاستفهام بأنت ونحوه بطل النصب ورجع إلى الحكاية، نحو: (أأنت تقول زيدٌ منطلقاً)، فلو فصل بالظرف أو الجار والمجرور لكان منصوباً، كقول الشاعر:
إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت^(٥) علام تقول الرمح يثقل عاتقي

والحكاية جائزة مع استيفاء شروط النصب لأنها الأصل، ولذلك ينشد بيت عمرو بن معد يكرب الذي سبق بنصب الرمح ورفعته، فمن نصب فعلى الإلحاق ويعني به (الظن)، ومن رفع فعلى الحكاية.

وذكر البغدادي وقوله:

عَلَامٌ تَقُولُ الرَّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أُطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

أورده ابن هشام في شرح الألفية شاهداً على إعمال (تقول) عمل الظن.

وأما ابن جني (في إعراب الحماسة) فقد رواه بالنصب والرفع، فأما الرفع فعلى ظاهر الأمر (الحكاية)، وأما النصب فعلى استعمال القول بمعنى الظن، كقوله:

(أجهالاً تقول بني لؤي)، و(فمتى تقول الدار تجمعنا)

وروى أبو علي الفارسي بيت الحطيئة:

إذا قلت أني آيبٌ أهل بلدةٍ حططت بها عنه الولية بالهجر

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ٢، ص ٤٧٩-٤٨٠.

(٢) محمد يحيى الدين عبد الحميد، شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، دار الطلائع، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٤م، ص ٣٩٢.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، المجلد الثاني، ص ٢٦-٢٨.

(٤) الشاهد لقطري ابن الفجاءة في الخزانة ٤/٢٥٨، وشواهد التوضيح، ص ١٤٤٦، والسيوطي، ص ١٥٠، والدرر ١/١٣٨، ٢/٣٦، والمرزوقي، ص ١٣٦، ورشح التصريح ٢/١٩، والعيني ٣/١٥٠، ٣٠٥، وشعر الخوارج، ص ٤٥، وإمالي ابن الشجري ٢/٢٢٩، ٢٥٤، وهو بلا نسبة في الهمع ١/١٥٦، ٢/٣٦، وابن عقيل ٢/١٣٠، والأشموني ٢/٢٦٦، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٢٣٦ رقم الشاهد (٣٦٦٩).

(٥) عمرو بن معد يكرب، ديوانه، ص ٧٢، وشرح التسهيل، ص ٢٧، والخزانة ٢/٤٣٩، ٩/١٨٤. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٤٦.

بفتح همزة (أَنَّ) قال: ومعناها إذا قدرّت وظننت أنني آيِبٌ، لأن القول هنا بمعنى الظن.

وقد جاز النصب بدون الاستفهام لأن الموضوع هنا موضع الظن.^(١)

ذهب سيبويه وأغلب النحاة إلى جواز نصب الاسم الواقع بين أداة الاستفهام وفعل القول على لغة بني سليم، ورفعته على الحكاية، وقد روى ابن هشام أن أبا عثمان المازني قد غلط سيبويه في قوله: "وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية"، وما اعتقد أن سيبويه كان يرى أن سبب الرفع هو سبب النصب، ولكنه أراد-والله أعلم-" وإن شئت رفعت على الحكاية ما نصبت على تقدير الظن"، واشترط ابن عصفور للنصب على تقدير الظن أن يكون الفعل مضارعاً مسبوqاً بأداة استفهام، وأن يكون الفاصل بينهما ظرفاً أو الجار والمجرور، وإن لم يتوفر مثل ذلك فإنه يذهب إلى رفع الاسم الفاصل على الحكاية، وأما المبرد فكان ينصب دائماً على لغة سليم، ويرى الباحث في هذه المسألة جواز الأمرين، فيكون النصب على لغة بني سليم بتقدير الظن، ويكون الرفع على الحكاية.

(١) البغدادي، الخزانة، ج٢، ص٤٣٩-٤٤٠، وينظر: ج٩، ص١٨٤-١٨٦.

الفصل الثالث: المجرورات

ويتألف من مسألتين، وهما:

- المسألة الأولى: الجر على الإضافة عند تعريف المضاف
المسألة الثانية: الإضافة- الأصل في اسم الفاعل التنوين ونصب ما بعده
وتحذف النون والتنوين تخفيفاً في حالة الإضافة.

المسألة الأولى: الجر على الإضافة عند تعريف المضاف.

الشاهد: قول المرار الأسدي: (١)

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعًا (٢)

قال سيبويه: "وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، وأجرى (بشراً) على مجرى المجرور، لأنه جعله بمنزلة ما يكف منه التنوين". (٣)
والشاهد فيه: إضافة (التارك) إلى (البكري) تشبيهاً بالحسن الوجه، لأنه مثله في الاقتران باللام.

وذكر أيضاً قول الأعشى:

الْوَاهِبُ الْمَنَّةِ الْهَجَانَ وَعَبْدَهَا
عُودًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا (٤)

ذهب المبرد إلى أن المضاف إليه يكون واجب الجر، إذا كان المضاف نكرة، كقولهم: (هذا حسنُ الوجه)، فإذا أردت أن تعرف المضاف وأدخلت الألف واللام على كلمة (حسن) فإنك لم تعاقب الإضافة، إذ كانت الإضافة هاهنا على خلاف المضاف، لأنها على نية التنوين، ولذلك لم تعرف الأول، وكان كقولك: (الحسنُ وجهٌ)، فإذا قلت: (هو الحسنُ وجهاً) و(الطيبُ خيراً)، و(الحسانُ وجوهاً) لم يكن إلا النصب على التمييز، إذا كان نكرة وعلى المفعول به إذا كان معرفاً بـ (أل)، فتقول: (هو الحسنُ الوجه)، و (الضاربُ الرجل) (٥).

وذكر قول الشاعر:

الْوَاهِبُ الْمَنَّةِ الْهَجَانَ وَعَبْدَهَا
عُودًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

وإنما أضيف في هذا الباب إلى ما فيه (أل) تشبيهاً بالحسن الوجه على مذهب سيبويه. (٦)

ذكر السيرافي (٧): "جعل (بشراً) عطف بيان من (البكري) وأجراه عليه ولا يصح أن يكون بدلاً؛ لأن البديل يقع موقع المبدل منه، وكاد المبرد لا يجيز الجر في الاسم الثاني عطفاً كان أو بدلاً أو عطف بيان، وينشد البيت نصياً:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرًا

(١) تم التعريف بالشاعر، ص ٤١.

(٢) الشاهد للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي في ديوانه، ص ١٦٩، وشعراء أمويون، ص ٤٦٥، وسيبويه والشتنمري ١/ ٩٣، وشرح المفصل ٣/ ٧٢، وشرح التصريح ٢/ ١٣٣، والعيني ٤/ ١٢١، والخزانة ٢/ ١٣٩، ٣٦٤، ٣٨٣، والدرر ٢/ ١٥٣، وبلا نسيه في الهمع ٢/ ١٢٢، وابن عقيل ٢/ ٢٨٠، والمفصل، ص ٥٩، والأصول ١/ ٨٨، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١١٠ رقم الشاهد (١٦٥٧).

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٨٢، وينظر: المبرد، الكامل، ج ٢، ص ٩٠٥-٩٠٦، والمقتضب، ج ١، ص ٢٦-٢٨، ج ٤، ص ٢٩٥-٢٩٨.

(٤) الشاهد للأعشى في ديوانه، ص ٢٩، وسيبويه والشتنمري ١/ ٩٤، والخزانة ٢/ ١٨١، ٣٤١، ١٣١/ ٣، وأمالي المرتضى ٢/ ٣٠٣، والدرر ٢/ ٥٧، وهو بلا نسيه في المقتضب ٤/ ١٦٣، والأصول ١/ ٨٨، وابن عقيل ٢/ ٢٠٢، والهمع ٢/ ٤٨، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٣٧ رقم الشاهد (٢١٧١).

(٥) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ١٦١-١٦٣.

(٦) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ١٦٣.

(٧) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ٢، ص ٣٩.

وذهب ابن السراج ^(١) مذهب المبرد في نصبه (البكري بشراً) على المفعول به في (بشر) والبدل في (البكري)

وذكر ابن يعيش: "الشاهد فيه أنه أضاف (التارك) إلى (البكري) على حد الضارب الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه وخفض بشراً عطف بيان على البكري وأجراه عليه جرى الصفة على الموصوف هذا مذهب سيبويه، ولو كان بدلاً لم يجز التارك بشر لأن حكم البدل أن يقدر في موضع الأول، وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد جواز الجر في بشر عطف بيان كان أو بدلاً". ^(٢)

وأضاف ابن يعيش: "وكان المبرد ينشد البيت:

أنا ابن التارك البكري بشراً

بالنصب والقول ما قاله سيبويه للسمع والقياس فأما السماع فإن سيبويه رواه مجروراً وقال سمعناه ممن يوثق به من العرب ولا سبيل إلى رد رواية الثقة وأما القياس فإن عطف البيان تابع كالنعت وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنك تقول: (يا أيها الرجل ذو الجملة) فتجعل (ذو الجملة) نعتاً لـ (الرجل) ولا يجوز أن يقع موقعه، وكذلك تقول: (يا زيد الطويل) ولا يجوز (يا الطويل)". ^(٣)

ولو كان موضع (بشر) اسم صالح لإضافة التارك إليه جاز فيه العطف والإبدال، نحو: (أنا ابن التارك البكري غلام القوم)، فيجوز في (غلام القوم) الإبدال، لأنه يجوز أن يضاف إليه التارك، لأن الصفة المقرونة بـ (أل) تضاف إلى المضاف إلى المقرون بـ (أل)، كما تضاف إلى المقرون، فتقول: (عرفت الضارب غلام الرجل)، كما تقول: (عرفت الضارب الرجل)

وذكر أيضاً: "وكل ما صلح للعطفية والبدلية، وكان فيه زيادة بيان، فجعله عطفاً أولى من جعله بدلاً، كقوله تعالى:

﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ ^(٤)،

وكقوله تعالى:

﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ ^(٥)،

وقوله تعالى:

﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ ^(٦)،

وذهب ابن عصفور مذهب المبرد في عدم جواز إضافة الاسم المعرف بـ (أل) إلى اسم آخر معرفاً بـ (أل) كما في الشاهد المذكور. ^(٧)

وقد وافق ابن الناظم المبرد في عدم إضافة الاسم المعرف بـ (أل) إلى اسم آخر معرفاً بـ (أل) كما في الشاهد المذكور. ^(٨)

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، المجلد الثاني، ص ٤ - ٥.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المائدة: ٩٥.

(٥) إبراهيم: ١٦.

(٦) النور: ٣٥.

(٧) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٣٠١ - ٣٠٢.

(٨) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص ٢٠٣.

وذكر الرضي الاسترأبادي: "قال المبرد: لا يتبع مجرور اللام إلا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه، وأنشد:

أنا ابن التارك البكري بشراً
عليه الطير ترقبه وقوعا

ينصب (بشر)، لا غير، حملاً على محل البكري، وقال: قد يعطف على مجرور ذي اللام، ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه، يعني المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام، لأنه

في قوة المضاف إليه ما فيه الألف واللام.^(١)

كقول الأعشى:

الواهب المئة الهجان وعبدها

وتقديره: (وعبد المئة)، قال: "وأما إذا عطف عليه نحو: زيداً، وغلان زيد، فليس فيه إلا النصب، حملاً على محل المجرور".^(٢)

وذهب أبو حيان الأندلسي مذهب المبرد في نصب المضاف إليه في الشاهد المذكور، ونصب تابعه، لأن المضاف معرف بـ (أل)^(٣).

ووافق ابن هشام مذهب المبرد في عدم جواز جر المضاف إليه إذا كان المضاف معرفاً بـ (أل)، وقال: "إذا كان المضاف اسماً مفرداً وليس مثناً ولا مجموعاً جمع مذكر سالم، فإذا كان مثني أو جمع جاز الإضافة إلى الاسم المعرف بـ (أل)، نحو: (الضارب زيد)، و(الضارب زيد) ولا يجوز (الضارب زيد) خلافاً للفراء".^(٤)

ووافق السيوطي المبرد في عدم جواز الجر على الإضافة إذا كان المضاف معرفاً بـ (أل)^(٥).

وبين البغدادي أن كلمة (بشراً) في الشاهد المذكور لا بد أن تكون منصوبةً على مذهب المبرد، لأنها عطف بيان أو بدل من (البكري)، ولذلك يجب نصب البكري على المفعولية لاسم الفاعل (التارك) كما ذهب إلى ذلك المبرد.^(٦)

وذهب عبده الراجحي إلى أنه يمكن توحيد عطف البيان والبدل وقال: "يعترف النحاة بأن عطف البيان يصح إعرابه بدلاً؛ بدل كل من كل، لكنهم يقررون أن هناك مواضع لا يصح أن يكون فيها بدلاً، والمواضع التي قرروها ليست مبنية على أساس الواقع اللغوي، ومن الأفضل طرح عطف البيان وتوحيده مع البدل".^(٧)

ويرى فيصل صفا أن عطف البيان والبدل يمكن أن نعهما شيئاً واحداً لأن الوظيفة التي يؤديها كل منهما هي وظيفة واحدة كما أشار إلى ذلك في خلاصة بحثه المنشور في كتابه (الوظيفة وتحولات البنية)، قائلاً: "إن الوظيفة التي يقوم بها كل من (عطف البيان)، و(البدل) بأنواعه باستثناء (المباين) وظيفة دقيقة واحدة هي (توضيح حقيقة الذات)، ولفظ لا علاقة له بالأوصاف العارضة. وإن كلاً من (عطف البيان)، و(البدل) موضِّح لحقيقية ذات المتبوع بلفظ

(١) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج ٢، ص ٢٣٤.

(٢) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج ٢، ص ٢٣٤.

(٣) ينظر رأي المبرد في الأصول ١٣٥/١، شرح الكافية.

(٤) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٤٤٣-٤٤٤، ينظر: أوضح المسالك، ج ٣، ص ٢٥١-٢٥٣.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ج ٥، ص ١٩٤.

(٦) البغدادي، الخزانة، ج ٤، ص ٢٨٤-٢٨٥، وينظر: ١٨٣/٥، ٢٢٥.

(٧) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٥، ص ٣٩٣.

آخر يساوي الأول في المراد، أو موضح لما اشتملت عليه المُعَبَّر عنها بالمتبوع، أو موضح لجزء من الذات المُعَبَّر عنها بالمتبوع".^(١)

في هذه المسألة خلاف بين النحويين البصريين، فذهب سيبويه إلى جواز جر المضاف إليه (البكري) مع وجود مضاف معرف بـ (أل) (التارك)، وجواز جر تابع المضاف إليه (بشر) حملاً على تعريف الصفة المشبهة كقولهم: (هذا الحسنُ الوجه)، بينما ذهب المبرد وأغلب النحاة إلى نصب "البكري" على المفعولية لأن المضاف معرفاً بـ (أل) مع نصب تابعه (بشر)، ولم يجر المبرد في الصفة المشبهة قولهم: (هذا الحسنُ الوجه)، وإنما أجاز (هذا الحسنُ الوجه)، و(هذا الحسنُ وجهاً)، و(هذا الحسنُ وجه)، ويتفق الباحث في هذه المسألة مع رأي المبرد لموافقته للقاعدة النحوية التي تقول بعدم جواز تعريف المضاف، إلا في الضرورة الشعرية للوزن والقافية كقول الشاعر:

أبأنا بهم قتلى وما في دمائهم شفاءً وهن الشافيات الحوائم^(٢)

(١) فيصل إبراهيم صفا، الوظيفة وتحولات البنية، عالم الكتب الحديث، الأردن- اربد، ط١، ٢٠١٠، ص١٥٠.
(٢) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ج٣، ص٩٢.

المسألة الثانية: الأصل في اسم الفاعل التتوين ونصب ما بعده ويحذف التتوين والنون تخفيفاً في حالة الإضافة

تناقش هذه المسألة نصب المضاف إليه عند تتوين المضاف.

الشاهد: قول المرار الأسدي: (١)

سَلَّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةً مَتَعِيسٍ (٢)

قال سيبويه: "فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التتوين، لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة، ولو كان الأصل ههنا ترك التتوين لما دخله التتوين ولا كان ذلك نكرة، وذلك أنه لا يجري مجرى المضارع". (٣)

والشاهد فيه: إضافة (معطى) إلى الرأس مع نية التتوين والنصب، والدليل عليه إضافة (كل) إليه لأن كلاً هنا لا تضاف إلا إلى نكرة. (٤)

يجوز أن يكون اسم الفاعل منوناً فيعمل النصب على المفعولية في الاسم بعده، ويخفف التتوين بإضافة اسم الفاعل لما بعده فيجري على الإضافة كما في الشاهد، والأصل تتوين (معطى) ونصب (رأسه) على تقدير: (سل الهموم بكل معطى رأسه)، ولكنه خفف التتوين بإضافة (معطى) إلى (رأسه).

ومن الشواهد التي ذكرها سيبويه على تتوين اسم الفاعل ونصب ما بعده:

إِنِّي بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبَرِيشٍ نَبْلِكَ رَائِشٌ نَبْلِي (٥)

وشاهده: تتوين واصل ورائش ونصب ما بعدهما تشبيهاً بالفعل المضارع، لأنهما في معناه ومن لفظه، فجريا مجراه في العمل، كما جرى مجراهما في الإعراب.

وَمِنْ مَالِيٍّ عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضُ كَالدَّمِي (٦)

والشاهد فيه تتوين (ماليء) ونصب (العينين) به تشبيهاً بالفعل المضارع.

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرَكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقاً شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً (٧)

الشاهد فيه إعمال (سابق) المنون، ونصب (شياً) به.

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِباً إِلَّا بَبِينُ غُرَابِهَا (٨)

(١) تم التعريف بالشاعر، ص ٤١.

(٢) البيت للمرار الأسدي في الكتاب ١/١٦٤، شرح أبيات سيبويه ١/٧٣، النكت ٢٨٨، وليس في ديوانه. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٩٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٦٨.

(٤) المرجع السابق، ج ١، الحاشية (٢)، ص ١٦٨.

(٥) الشاهد لامرئ القيس، في ديوانه، ص ٢٣٩، وللنمر بن تولب ملحوق ديوانه ص ١٣٥، وهو في الشنتمري ١/ ٨٣، لأحدهما، وبلا نسبة في سيبويه ١/٨٣، والمعجم المفصل، ص ٥٨٣ رقم الشاهد (٢٣٦٨). ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٤٦.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص ٤٥٩، والكتاب ١/١٦٥، والمقاصد النحوية ٣/٥٣١، والمعجم المفصل ٢/٨٢٣. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٨٨.

(٧) تم تخريج البيت سابقاً.

(٨) الشاهد للأحوص الرياحي في سيبويه والشنتمري ١/٨٣، ١٥٤، والحيوان ٣/٤٣١، والمؤتلف والمختلف، ص ٦٠، والإنصاف، ص ١١٠، ٢٩٧، واللسان (شأم) ١٥/٢٠٧، وشرح المفصل ٢/٥٢، وهو للفرزدق في سيبويه ١/٤١٨، وبلا نسبة في الأشموني ٢/٢٣٥، والتكملة، ص ٢٦٠، وشرح المفصل ٥/٦٨، ٧/٥٧،

الشاهد فيه إعمال (مصلحين)؛ لأن النون بمثابة التنوين وكلاهما يمنع الإضافة ويوجب نصب ما بعده.

وقال سيبويه: "واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى غلام عبدالله في اللفظ، لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل".^(١)

وليس يغير كف التنوين، إذا حذفته مستخفاً، شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة فمن ذلك قوله عز وجل:

﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٢).

و﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾^(٣).

و﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ﴾^(٤).

و﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾^(٥).

و﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾^(٦).

فالمعنى معنى.

ويزيد هذا عندك بياناً قوله تعالى:

﴿هَدِيًّا بَالِغِ الْكُعْبَةِ﴾^(٧).

و﴿عَارِضٌ مُّطْرِنًا﴾^(٨).

فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة.

وأما الشواهد التي ذكرها سيبويه في تخفيف تنوين اسم الفاعل وإضافته للاسم بعده فهي:

أَتَانِي عَلَى الْقَعَسَاءِ عَادِلٌ وَطَبِيهِ بِرَجُلِي لَيْئِمٌ وَاسْتِ عَبْدٌ تُعَادِلُهُ^(٩)

يريد عادلاً وطبّه.

مُسْتَحْقَبِي حَلَقِ الْمَاذِيَّ يَحْفَزُهُ بِالْمَشْرِفِي وَغَابٌ فَوْقَهُ حَصِيدٌ^(١٠)

تَرَاهَا مِنْ يَبِيسِ الْمَاءِ شُهْبًا مُخَالِطِ دُرَّةٍ مِنْهَا غِرَارٌ^(١)

والخصائص ٢ / ٣٥٤، وأمالى السهلي، ص ٨٥، والمعجم المفصل، ص ٢٨٤ رقم الشاهد (١٩٢). ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٣٤.

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٦٥.

(٢) آل عمران: ١٨٥، الأنبياء: ٣٥، العنكبوت: ٥٧.

(٣) القمر: ٢٧.

(٤) السجدة: ١٢.

(٥) المائدة: ١.

(٦) المائدة: ٢.

(٧) المائدة: ٩٥.

(٨) الأحقاف: ٢٤.

(٩) البيت للفرزدق في ديوانه، ص ٧٢٧، وسيبويه والشتنمري ١ / ٨٤، وابن السيرافي، ص ٢٤٠، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٣١ رقم الشاهد (٢٠٣٠).

(١٠) الشاهد للزبرقان بن بدر في سيبويه والشتنمري ١ / ٨٤، وفرح الأديب، ص ٦٣، وهو عند السيرافي، ص ٢٢٥ لأبي ثروان ويروى للمعلوط بن بدل، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٣٣٤، رقم الشاهد (٥٧١)، ص ٥٥.

ذكر السيرافي: "أن أسماء الفاعلين المضافة إلى المعارف تقع في الموضع الذي لا يقع فيه معرفة نحو قوله:

(سلّ الهموم بكل مُعطي رأسه).

(ومررت برجل ضارب زيد)، فعلم أن الأصل التنوين.

وقال: "إن الأصل في اسم الفاعل التنوين، والإضافة دخلت تخفيفاً، ولو كان الأصل الإضافة لما نونوا؛ لأنهم لا يزيدون على التخفيف فيثقلونه، ويخففون الثقل، ولو كان الأصل ترك التنوين والإضافة لما كان أيضاً نكرة؛ لأنه مضاف إلى معرفة".^(٢)

وأضاف السيرافي: "تقول في هذا الباب: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو) حيث عطف على اللفظ، ويجوز (هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً) عطف على المعنى؛ لأن ضارباً قد دل على يضرب، فحملة على المعنى".^(٣)

وذكر أبو علي الفارسي النحوي: "وتقول: مررت برجلٍ ضاربٍ عمرو غداً، فتحذف التنوين ليخفّ اللفظ بالحدف والمعنى معنى الأعمال وثبات التنوين".^(٤)

وعلى ذلك قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أُوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾^(٥)،

وقوله تعالى:

﴿كُلُّ نَفْسٍ دَانِقَةٌ مِّمَاتٍ﴾^(٦).

وقوله سبحانه:

﴿إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾^(٧).

وذكر (الشاهد).

والمعنى فيه تنوين اسم الفاعل ونصب الاسم بعده.

والشاهد فيه: إضافة (معطٍ) إلى الرأس مع نية التنوين والنصب. والدليل عليه إضافة "كل" لأن كلاً هنا لا تضاف إلا إلى نكرة.

وذكر ابن جني: "ومن الأصول المراعاة قولهم: (مررت برجل ضارب زيد وعمراً)، (وليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً)،

(١) نسبه سيبويه إلى السليلك بن السلكة، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه، ص ٧٥، وابن السيرافي، ص ٢٥٠، والمعاني الكبيرة، ص ١٠، واللسان (بيس) ١٤٩ / ٨، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٧٥ رقم الشاهد (٩٨١).

(٢) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص ٢٦ - ٢٧.

(٣) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص ٢٦ - ٢٧.

(٤) ينظر أبو علي الفارسي، الإيضاح، ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٥) الأحقاف: ٢٤.

(٦) آل عمران: ١٨٥.

(٧) مريم: ٩٣.

﴿إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلُكَ﴾^(١).

وإذا جاز أن تراعى الفروع؛ نحو قول الشاعر:

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً^(٢)

وقول الشاعر:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابئها^(٣)

رأي ابن جني في العطف على الأصل لأن الأصل في اسم الفاعل التنوين فيكون الاسم بعده منصوباً على المفعولية ولذلك يعطف على منصوب، والأصل في خبر ليس أن يكون منصوباً وقد اقترن خبرها بحرف الجر الزائد، فالمعطوف يكون إما منصوباً على الأصل أو معطوفاً على الاسم المجرور بحرف الجر الزائد.^(٤)

وقد وافق ابن يعيش سيبويه في هذه المسألة.

يوافق الباحث ما ذهب إليه سيبويه في أن الأصل في اسم الفاعل التنوين، والعمل في نصب الاسم بعده على المفعولية، ولكنه قد يحذف التنوين لغرض التخفيف، وفي هذه الحالة يضاف اسم الفاعل للاسم بعده، فيكون ذلك الاسم مجروراً على الإضافة، وإلى هذا ذهب جمهور النحاة.

(١) العنكبوت: ٣٣.

(٢) تم تخريج البيت سابقاً.

(٣) تم تخريج البيت سابقاً.

(٤) ينظر ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٥٣-٣٥٤.

الفصل الرابع:

مسائل متفرقة

ويتألف من أربع مسائل:

- | | |
|------------------|-----------------------------------------------------------|
| المسألة الأولى: | جزم الفعل المضارع أو رفعه إذا جاء بعد فعل الشرط أو جوابه. |
| المسألة الثانية: | التوابع (العطف على الموضع) |
| المسألة الثالثة: | (ما) الكافة عن العمل. |

المسألة: جواز جزم الفعل المضارع أو رفعه إذا جاء بعد فعل الشرط أو جوابه.

تبحث هذه المسألة في جواز جزم الفعل المضارع أو رفعه إذا جاء بين فعل الشرط وجوابه.

الشاهد قول بعض بني أسد:

إِنْ يَبْخُلُوا أَوْ يَجْبُنُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرْجَلِي
أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَحْفَلُوا
نَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا^(١)

يرى سيبويه جواز الرفع بين المجزومين، أو الجزم بينهما، واستشهد على ما جاء مرفوعاً بقول الشاعر:

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ^(٢)

فرفع (تعشوا) لاعتراض الفعل بين الشرط والجزاء، على تقدير جملة الحال.

وقال: "وسألت الخليل عن قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا^(٣)

قال: تلمم بدل من الفعل الأول، ونظيره في الأسماء: (مررت برجلٍ عبدالله)، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر^(٤).

وذكر الشاهد، فجزم (يغدوا) على البديل من قوله (لا يحفلوا)^(٥).

وقال: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل:

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٦).

فجزم الفعل (يضاعف) على البديل من (يلق)؛ لأن مضاعفة العذاب هو ألقى الآثام^(٧).

وذهب الأعلام الشنتمري^(٨) إلى ما ذهب إليه سيبويه في جواز الرفع والجزم على تقدير موقع الحال أو على البديل.

(١) البيتان لبعض بني أسد في الخزانة ٩ / ٩١، والكتاب ٣ / ٨٧، وبلا نسبة في الإنصاف ٢ / ٥٨٤، والبيان والتبيين ٣ / ٣٣٣، وديوان المعاني ١ / ١٨٢، وذيل الأمالي، ص ٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٠٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص ٥١٥، وشرح المفصل ١ / ١١٤، وكتاب الصناعتين، ص ١٠٦، والمعجم المفصل ٢ / ٦٩٩، والشاهد فيه جزم (يغدوا) على البديل من قوله (لا يحفلوا)، لا يبالوا، والترجيل تمشيط الشعر وتليينه بالدهن. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٣٠.

(٢) البيت للحطينة في ديوانه، ص ١٦١، ومجالس ثعلب، ص ٤٦٧، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٧٨، وابن يعيش ٢ / ٦٦، ٤ / ٤٨٨، ٧ / ٤٥٥، ٥٣، والعيني ٤ / ٤٣٩، وتحصيل عين الذهب، ص ٤١٤. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٦٧.

(٣) البيت لعبيدالله بن الحر الجعفي في شعره، ص ٩٨، وتحصيل عين الذهب، ص ٤١٤، وبلا نسبة في الكتاب، ص ٨٦، أو للحطينة وليس في ديوانه، والإنصاف، ص ٥٨٣، وابن يعيش ٧ / ٥٣، ١٠ / ٢٠، والخزانة ٣ / ٦٦٠، واطمع ٢ / ١٢٨، والأشموني ٣ / ١٣١، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٤٧.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٨٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٨٧.

(٦) الفرقان: ٦٨، ٦٩.

(٧) سيبويه الكتاب، ج ٣، ص ٨٧.

(٨) الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص ٤١٤.

وذكر الشاهد فجزم (يغدوا) على البديل من قوله (لا يحفلوا)، لأن غدوهم مرجلين دليل على أنهم لم يحفلوا بقبيح ما أتوه، فهو تفسير له وتبين.

وذهب الأنباري إلى أن الفعل يبديل من الفعل إذا كان في معناه، وذكر (الشاهد)، وقال: "فقوله (لا يحفلوا يغدوا عليك)، فإن الفعل الثاني وهو (يغدوا) مجزوم لأنه بدل من الفعل الأول وهو (لا يحفلوا) فهو تفسير له وتبين".^(١)

وذهب ابن يعيش^(٢) في شرح المفصل إلى أن (يغدوا) مجزوم على البديل من (يحفلوا).

وقال السيوطي: "ويبديل الفعل بدل كل، بلا خلاف لأن الفعل لا يتبعض".^(٣)

وذهب البغدادي إلى ما ذهب إليه سيبويه في الرفع على تقدير جملة الحال، والجزم على البديل، فذكر قول الحطيئة، على أن جملة (تعشو) جاءت حالاً بعد صريح الشرط، والمعنى متى تأتته عاشياً، ويجوز فيه البديل، فالفعل (تلمم) بدل من الفعل (تأتنا)، وفي (الشاهد) قوله: (يغدوا) بدل من (لا يحفلوا)، وغدوهم مرجلين يعني أنهم لم يحفلوا".^(٤)

وذهب حنا حداد إلى أن الفعل المضارع يجزم على الجوار، بعد استيفاء الجازم لفعله وجوابه، واستشهد بقوله تعالى:

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٥).

فعدّ الفعل المضارع (يضاعف) مجزوماً على الجوار للفعل (يلق)، الواقع في جواب الشرط، رغم وجود كلمة (أثاماً) كفاصل بينهما.^(٦)

وذكر قول الشاعر:

متى تأتتنا نُلممُ بنا في ديارنا تجدُ حطباً جزلاً وناراً تاججاً^(٧)

فعدّ الفعل المضارع (تلمم) مجزوماً على الجوار لفعل الشرط (تأتنا).

ويرى قاسم محمد صالح أن الفعل (تلمم) قد يكون مجزوماً بإضمار حرف عطف على تقدير: (متى تأتتنا أو تلمم بنا في ديارنا).^(٨)

فمذهب سيبويه أن الفعل المضارع إذا جاء بعد فعل الشرط وجوابه إما أن يكون على تقدير جملة معترضة في محل نصب حال، أو يجزم ذلك الفعل على أنه بدل من فعل الشرط الذي تقدم عليه، ووافقه في ذلك أغلب النحاة، ويرى بعض الباحثين المحدثين بأنه قد يكون مجزوماً على المجاورة أو بإضمار حرف عطف على تقدير (متى تأتتنا أو تلمم بنا في ديارنا).

ويميل الباحث إلى رفعه على أنه جملة حالية، أو جزمه بإضمار حرف عطف.

(١) الأنباري، الإنصاف، ج ٢، ص ٥٨٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١١٤.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج ٥، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٤) البغدادي، خزائن الأدب، ج ٩، ص ٩٠ - ٩١.

(٥) الفرقان: ٦٨، ٦٩.

(٦) حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، أبحاث جامعة اليرموك، المجلد ١، العدد ٢، ١٩٩٢، ص ٢١٥ - ٢٤٧.

(٧) تم تخريج البيت سابقاً.

(٨) قاسم محمد صالح، ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٠٧، ص ١٢١ - ١٥٠.

المسألة الثانية: التوابع (العطف على الموضع)

تبحث هذه المسألة في العطف على موضع المعطوف عليه وليس على لفظه. سواء كان المعطوف والمعطوف عليه اسمين أو فعلين أو غير ذلك مما سيتم مناقشته في هذه المسألة.

الشاهد قول عقبة الأسيدي: (١)

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشْرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (٢)

يرى سيبويه: "أن (الباء) في خبر (ليس) زائدة، وأن المعنى لا يختلف سواء ذكرت (الباء) أو لم تذكر، كقول العرب: (حسبك هذا)، و(بحسبك هذا)" (٣)، فلم تغير الباء معنى، ولذلك فإن لفظ (الحديد) في الشاهد المذكور، معطوف على خبر ليس المجرور لفظاً والمنصوب محلاً، ولذلك حمل العطف على موضع الاسم المجرور، وموضعه النصب.

وذكر الشاهد في باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في النفي، فنصب (الحديد) محلاً على موضع (الجبال)، واستشهد بقول الشاعر:

هَذَا لَعْمَرِكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ (٤)

فعطف (الأب) بالرفع على موضع (لا) واسمها في قوله (لا أُمَّ) وأصلها مع اسمها الابتداء.

وكان سيبويه قد روى عن الخليل: "أن لفظ (الحديد) معطوف على موضع خبر (ليس) المنصوب" (٥).

وأضاف قول الشاعر:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدٍّ فُلْتَزَعُكَ الْعَوَاذِلُ (١)

(١) هو عقبة بن هبيرة الأسيدي شاعر جاهلي إسلامي، توفي سنة (٥٠هـ)، ينظر: عزيزة فوال بابتي، معجم الشعراء المخضرمين والأمويين، دار صادر/بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٩٨، وخزانة الأدب، ٢/٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢.

(٢) الشاهد لعقبة أو (عقبة) الأسيدي في سيبويه والشنمري ١/ ٣٤، والإنصاف ١/ ٣٠٨، وهو لعقبة في السمت، ص ١٤٨، والاقتراب، ص ٦٣، واللسان (غمز) ٧/ ٢٥٦، والسيوطي، ص ٢٩٤، والخزانة ١/ ٣٤٣، وبلا نسبة في سيبويه ١/ ٣٧٥، ٣٥٢، ٤٤٨، والمقتضب ٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢، ٣٧١، والحجة لابن خالويه، ص ١٠٧، ومعاني القرآن ٢/ ٣٤٨، والشعر والشعراء، ص ٢٩٩، والتصحيح والتحريف، ص ٢٠٧، ولعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٣١٧، وأمالي ابن الحاجب، ص ١٦٠، ووصف المباني، ص ١٢٢، ١٤٨، والمعجم المفصل، ص ٣٤٢-٣٤٣. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٥٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٦٧-٩٨.

(٤) البيت لرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٢، وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٣٨، ٤٠، وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة أو لهمام أخي جساس أبي مزة في تخلص الشواهد، ص ٤٠٥، وهو لرجل من مذحج من بني عيد مناف، أو لابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة، أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مزة، أو لرجل من بني عيد مناة، في الدرر ٦/ ١٧٥، وهو لهني بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب (حيث) ٦/ ٦١، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عيد مناة، أو لابن الأحمر، أو لضمرة ابن ضمرة، في رشح التصريح ١/ ٤١، لابن أحمر في المؤلف والمختلف، ص ٣٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٩، ولرجل من مذحج أو لهمام أخي حسان بن مرة، أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ص ٩٢١، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٦، لعامر بن جوين الطائي، أو منقذ بن مرة الكنانة في حماسة البحري، ص ٧٨، ولرجل من بني عيد مناة بن كنانة في سمط الألي، ص ٢٨٨، وبلا نسبة في جواهر الأدب، ص ٢٤١، ٢٤٥، والأشياء والنظائر ٤/ ١٦٢، وأمالي ابن الحاجب، ص ٥٩٣، ٨٤٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٦، ووصف المباني، ص ٢٦٧، وشرح الأشموني، ص ١٥١، وشرح ابن عقيل، ص ٢٠٢، وشرح المفصل ٢/ ٢٩٢، وكتاب اللامات، ص ١٠٦، واللمع في العربية، ص ١٢٩، ومغني اللبيب، ص ٥٩٣، والمقتضب ٤/ ٣٧١، والمعجم المفصل ١/ ٥٠. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٢٨.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٩٢.

فنصب (دون) الثانية والوجه فيه الجر، أي (دون) الثانية مجرورة لأنها معطوفة على الأولى، لكن تم حملها على موضع الأولى، لأن حرف الجر (من) زائد.

وأضاف قول الشاعر:

أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُمِيرَ بَنِّ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(٢)

فعطف (غدا) بالنصب على موضع (من اليوم) حيث أن موضعها النصب.

وأضاف قول الشاعر:

كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا مِنْ يَأْسَةِ الْيَائِسِ أَوْ حِذَارًا^(٣)

فعطف (حذارا) نصباً على موضع (يأسة) والتقدير: (طوى يأساً أو حذارا).

وقول الشاعر:

جَنِّي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنْظُورِ بْنِ سِيَارٍ^(٤)

فعطف (مثل) الثانية نصباً على موضع (بمثل) والتقدير: (أعطني مثل بني بدر، أو مثل أسرة منظور بن سيار) بتقدير فعل.

ووافق المبرد في هذه المسألة مذهب سيبويه، في العطف على الموضع، وقال: "ومما جاء نعتاً على الموضع قوله تعالى:

﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٥).

فنعت (غيره) بالرفع على موضع لفظ الجلالة (إله) وموضعها الرفع، والتقدير: (ما لكم إله غيره)، وذكر الشاهد فعطف (الحديدا) على موضع (الجبال) كأنه قال: (فلسنا الجبال ولسنا الحديدا)، فلو لا (الباء) لكانت (الجبال) منصوبة، لأنه خبر ليس^(٦).

وقول الله عز وجل:

﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٧).

فإذا رفع لفظ (الرسول) فذلك من قبيل العطف على موضع (إن واسمها) وموضعها الرفع على الابتداء، وإذا نصب لفظ (الرسول) يكون قد عطف على اسم إن المنصوب.

(١) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه، ص ٢٥٥، وأمالي المرتضى ١/١٧١، وخزانة الأدب ٢/٢٥٢، ١١٣/٩، وسر صناعة الإعراب ١/١٣١، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٢، وشرح شواهد المغني ١/١٥١، والكتاب ١/٦٨، والمعاني الكبيرة، ص ١٢١، والمقاصد النحوية ١/٨، والمقتضب ٤/١٥٢، وبلا نسبة في رصف المباني، ص ٨٢، وشرح التصريح ١/٢٨٨، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٦، والمحتسب ٢/٤٣، ومغني اللبيب ٢/٤٧٢، والإنصاف ١/٣١٠، والمعجم المفصل ٢/٦٨٩. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٢٧.

(٢) البيت لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيبويه ١/٣٥٤، والكتاب ١/٦٨، وبلا نسبة في المحتسب ٢/٣٦٢، والمقتضب ٤/١١٢، ١٥٤، والإنصاف ١/٣١٠، والمعجم المفصل ١/٢١٠. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٥٩.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ٢/٨٣، والكتاب ١/٦٩، والإنصاف ١/٣٠٩، وبلا نسبة في المحتسب ٢/٣٦٣، والمعجم المفصل ٣/١١٥٩. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٢٠٦.

(٤) البيت لجرير في ديوانه ١/٢٣٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٦٦، والكتاب ١/٩٤، ١٧٠، والمقتضب ٤/١٥٣، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦/٦٩، والمحتسب ٢/٧٨، والمعجم المفصل ١/٤١٥ - ٤١٦، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٨٩.

(٥) الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، هود: ٥٠، ٦١، ٨٤، المؤمنون: ٢٣، ٣٢.

(٦) المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٣٣٨.

(٧) التوبة: ٣.

ووافق ابن السراج سيبويه والخليل ويونس في جواز العطف على موضع المعطوف عليه، فقال: "يجوز عندهم: (ما أتاني غير زيد وعمرو)، فيجريه على موضع (غير) وموضعها الرفع على الفاعلية، وذلك أن (غير زيد) في موضع (إلا زيد) فعندما يكون المستثنى منه غير موجود والجملة منفية يعرب المستثنى كأن (إلا) و(ما) غير موجودتين وتعرب (غير) إعراب الاسم بعد (إلا) ولذلك كان (غير) مرفوعة على الفاعلية، وكذلك (ما أتاني غير زيد

وإلا عمرو)، كأنك قلت: (ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو)^(١).

وقد وافق الأعلام الشنتمري^(٢) والأنباري^(٣) سيبويه في جواز العطف على الموضع، وذكر (الشاهد)، فعطف (الحديدا) على موضع (الجال)؛ لأن معنى لسنا بالجال ولسنا الجبال واحد.

وصنف ابن عصفور^(٤) ظاهرة الحمل على الموضع من حيث الحركة الإعرابية إلى ستة أصناف:

١. صنف لفظه نصب، وموضعه رفع، ومثاله اسم (إن) و (لكن) و(لا التبرئة) نحو قوله تعالى:

﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٥).

بنصب (رسوله) على اللفظ، ورفع على الموضع.

٢. وصنف لفظه خفض وموضعه نصب، وهو الاسم المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه، نحو: (هذا ضارب زيد غداً وعمرو/ عمراً)، بخفض (عمرو) على اللفظ ونصبه على الموضع، لأن الأصل في اسم الفاعل التنوين والعمل فيما بعده فأصله (هذا ضارب زيداً وعمراً)، ونحو قول الشاعر:

هَلْ أَنْتَ بَاعْتُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبَدَ رَبَّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ^(٦)

بخفض (عبد) على اللفظ، ونصبه على موضع (دينار).

٣. وصنف لفظه رفع، وموضعه نصب، وهو المنادى المبني على الضم، نحو قوله تعالى:

﴿يَا جِبَالَ أُوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَالنَّارَ لَهُ الْحَدِيدُ﴾^(٧).

٤. وصنف لفظه خفض، وموضعه رفع، وهو كل اسم مخفوض بإضافة مصدر فعل لا يتعدى إليه، نحو: (يعجبني قيام زيد وعمرو).

٥. وصنف لفظه خفض وموضعه قد يكون رفعاً وقد يكون نصباً، وهو كل اسم مخفوض بإضافة مصدر فعل متعدٍ نحو قول الشاعر:

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ج ٢، ص ٦٣٠، وينظر: ص ٢٨٥.
(٢) الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص ٨٧- ٨٨، وينظر: النكت في كتاب سيبويه، تحقيق يحيى مراد، ص ٣٣٢.

(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٣٠٨- ٣٠٩.

(٤) ابن عصفور الأشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشعار، ج ١، ص ٢٥٨، وينظر: ص ٢١٦.

(٥) التوبة: ٣.

(٦) البيت لجابر بن رلان أو لجرير أو لتأبط شراً، أو هو مصنوع في خزانة الأدب ٢١٥/٨، ولجرير بن الخطفي، أو لمجهول، أو هو مصنوع في المقاصد النحوية ٣/ ٥١٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٥٦، والدرر ٦/ ١٩٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٤، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٨، والكتاب ١/ ١٧١، والمقتضب ٤/ ١٥٤١، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥، والمعجم المفصل ٢/ ٦٠٢، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٢٠.

(٧) سبأ: ١٠.

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا^(١)

وكذلك قول الشاعر في الشاهد فنصب (الليانا) على موضع (الإفلاس)، ونصب (الحديد) على موضع (الجبال).

٦. وصنف لفظه رفع وموضعه جزم. وهو الفعل المرفوع بعد الفاء في الجواب، نحو قوله تعالى:

﴿فَيُغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٢).

يرفع (يعذب) على لفظ (فيغفر) وجزمه على موضع (الفاء) الواقعة في جواب الشرط.

أما الرضي الاسترابادي فقد اشترط النفي في الحمل على اللفظ، أو على المحل، وقال: "وإذا عطفت على خبر (ما) أو خبر (ليس) المجرور بالباء منفياً، نحو: (ما زيد بقائم ولا قاعد)، جاز في المعطوف الجر حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على المحل".^(٣)

وذكر (الشاهد)، فعطف (الحديد) بالنصب على موضع (الجبال).

وإلى مثل ذلك ذهب أبو حيان الأندلسي، في جواز حمل التابع على الاسم بعد (غير) وليس على (غير) ذاتها، وأشار: "إلى أنه ليس العطف وحده الذي يراعى في هذا المعنى، وأن بقية التوابع تراعى قياساً على العطف نحو: (ما جاءني غيرُ زيدٍ نفسه)، و(غير زيدٍ العاقل)، و(غير زيدٍ أبو حفص)، و(غير زيدٍ أخوك).

وذهب أبو عبيدة، والأخفش، والزجاج، وابن السراج، والفارسي، والرماني، إلى جواز ذلك على زيادة (لا) أو على الحمل على المعنى".^(٤)

وإلى ذلك ذهب الأشموني وقال: "يجوز في تابع المستثنى بـ (غير) مراعاة اللفظ، والمعنى، تقول: (قام القوم غير زيدٍ وعمراً)، بالجرّ على اللفظ، والنصب على المعنى، لأن معنى (غير زيدٍ) (إلاً زيداً)، وتقول: (ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرو)" بالجرّ والرفع، لأنه على معنى (إلاً زيداً)، وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على الموضع".^(٥)

وذهب ابن هشام مذهب سيبويه، وأكد ما ذهب إليه ابن عصفور في جواز العطف نصباً على الاسم الواقع بعد (غير) كما هو الحال في العطف على الاسم الواقع بعد (إلا) في الاستثناء.^(٦)

ذهب السيوطي: "إلى جواز مراعاة اللفظ، والمعنى، في تابع المستثنى بـ (غير)، نحو: (جاءوا غير زيدٍ وعمرو/ عمراً)، بالجرّ على اللفظ، والنصب على المعنى، كما يجوز (ما جاء غير زيدٍ وعمرو) بالجرّ على اللفظ، والرفع على المعنى، وأنّ (غير) تقوم مقام مضافها في الإعراب، ولا يكون العطف على (غير) نفسها، لأنه يلزم في ذلك التشريك في العامل، فيستحيل المعنى.

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه، ص ١٨٧، والكتاب ١/ ١٩١، وشرح المفصل ٣/ ٦٥، والدرر ٦/ ١٩٠، والعيبي، ٣/ ٥٢٠، وهي لزيد العنبري في شرح التصريح، ٢/ ٦٥، وشرح المفصل، ٦/ ٦٥، ولأحدهما في الدرر، ٢/ ٢٠٣، والسيوطي، ص ٢٩٤، وبلا نسبة في الشننمري ١/ ٩٨، والهمع، ٢/ ١٤٥، والمفصل، ص ١١٦. وابن عقيل، ٢/ ١٩١، والخزنية، ٢/ ٣٢٨، والأشموني، ٢/ ٢٩١، وأمالى ابن السجري، ١/ ٢٢٨، والمرتجل، ص ٣٠١، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٢٣٥.

(٢) البقرة: ٢٨٤.

(٣) الرضي الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج ٢، ص ١٩١، وينظر: ج ١، ص ٣٨٠.

(٤) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج ٣، ص ١٥٤٤-١٥٤٥.

(٥) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المجلد ١، ص ٥١٦.

(٦) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج ٢، ص ٤٧٧.

وذهب السيوطي مذهب أبي حيان في أن ما ذكره في العطف يجري على سائر التوابع، من نعتٍ، وعطف بيان، وتأكيدي، وبدل، نحو: (ما جاءني غير زيدٍ نفسه، العاقل، أبو حفص، أخوك)، كل ذلك بالرفع على الموضع، وكذلك: (ما رأيت غير زيدٍ نفسه، العاقل، أبا حفص، أخاك)، كل ذلك بالنصب على الموضع، كما يجوز الجرّ فيها جميعاً على اللفظ، وهو الأجود عند جمهور النحاة^(١).

أما صاحب الخزانة فوافق سيبويه وقال: "على أن قوله (الحديدا) معطوف على محل الجار والمجرور، وهو قوله: (بالجبال) وهو خبر ليس والباء زائدة"^(٢).

يرى الباحث أن الشاعر في هذا (الشاهد) قد عطف (الحديدا) على موضع (الجبال) وموضعها النصب لأنها خبر (ليس) وكان مضطراً إلى ذلك لأن القافية منصوبة، ويمكنه العطف على اللفظ لو كانت القافية مجرورة وهو أجود. وقد أجاز سيبويه العطف على اللفظ والموضع في مثل هذا (الشاهد) كما أجاز جمهور النحاة العطف على موضع (إنّ مع اسمها) وموضع (لا مع اسمها) وعلى موضع المضاف لاسم الفاعل وكذلك على موضع (غير) في باب الاستثناء.

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص٢٧٨ - ٢٧٩.
(٢) البغدادي، الخزانة، ج٢، ص٢٦٠.

المسألة الثالثة: "ما" الكافة عن العمل.

تكف "ما" إنَّ وأخواتها عن العمل، كما قد تكف الظرف، والفعل أحياناً.

الشاهد الأول: قول المرار الفقعسي: (١)

صَدَدْتُ فَأَطَوْنَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ (٢)

ذكر سيبويه: "وإنَّما الكلام: قلَّ ما يدوم وصالَّ، على التقديم والتأخير والتقدير، (قلما يدوم وصالَّ على طول الصدود) (٣).

يرى المبرد: "أن (ما) إذا دخلت على (قلَّ) امتنعت من الأسماء واختصت بالأفعال فتقول: (قلما يقوم زيدٌ)" (٤).

وإلى ذلك ذهب السيرافي: ووجه الكلام عنده (وقلما يدوم وصالَّ على طول الصدود)، وذلك أن الأصل في هذا أن يقال: قل وصالَّ يدوم على طول الصدود؛ لأن (قل) قبل دخول (ما) من حكمها أن لا تليها الأفعال؛ لأنها فعلٌ، ولا يلي الفعل فعلٌ، فأدخلوا عليها (ما) ليوطنوا الفعل يليه" (٥).

أما في المقتضب فذكر المحقق: "حكم (قلَّما) أن يليها الفعل" (٦).

وذكر أبو علي الفارسي: "أن (قلَّ) حكمه أن يليه الاسم لأنه فعل، فإذا أدخلت عليه (ما) كفته وهيأته للدخول على الفعل كما تهیی (رُبَّ) للدخول على الفعل، فكان حكمه أن يليه (يدوم) دون (وصال)، فإن قال قائل: كيف جاز دخول (قلَّ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل، والفعل لا يدخل عليه الفعل، قيل له: جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي، ويدل على مضارعة قولك: (قلَّ رجل يقول ذلك إلا زيدٌ) فقد أجزى ذلك مجرى الحرف" (٧).

وأورد الأعلم الشنتمري لهذه المسألة ثلاثة أوجه:

"الأول: أن يكون (وصالً) مبتدأ، ويكون الشاعر قدَّم وأخرَّ مضطراً لإقامة الوزن، واستشهد بقول الزبياء:

ما للجمال مشيها وييدا أجندلاً يحملن أم حديدا (٨)

(١) تم التعريف بالشاعر، ص ٤١.

(٢) شعراء أمويون، ص ٤٨٠، وهو لعمر بن أبي ربيعة في سيبويه ١٢/١، وليس في ديوانه، وهو للمرار الفقعسي في ديوانه، ص ١٧٥، والشنتمري ١٢/١، والخزاعة ٢٨٧/٤، ٢٨٩، وليس في كلام العرب، ص ٤٧، والسيوطي، ص ٢٤٤، والدرر ٢/ ١٠٧، ٢٤٠، وأمالى ابن الشجري ٢/ ١٣٩، ٢٤٤، وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٤٥٩، والانتصار، ص ٣١، واللسان (طول) ٤٣٧/١٣، والهمع ٢/ ٨٣، ٢٢٤، والموشح، ص ١٥٢، والمقتضب ١/ ٨٤، والضرورة للقرزاق، ص ١٥٧، والانصاف، ص ٨٥، والخصائص ١/ ١٤٣، ٢٧٥، والصبان على الأشموني ٢/ ٤٦، والمحتسب ١/ ٩٦، والسيرافي ٤/ ١٣، وشرح المفصل ٧/ ١١٦، والأصول ٢/ ١٦٢، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٥٤، رقم الشاهد (٢٥٣١).

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣١.

(٤) المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٥٥.

(٥) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ١، ص ٢٤٧.

(٦) ينظر: المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٧٨.

(٧) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج ١، ص ٥٣-٥٥.

(٨) البيت للزبياء في الدرر ١/ ١٤١، واليسوطي، ص ٣٠٨، وشواهد التوضيح، ص ١١١، وشرح التصريح ١/ ٢٧١، والأغاني ١٦/ ٥٦٦٨، وقال أنه مصنوعٌ عليها، والأشموني ٢/ ٤٦، واللسان (وَأد) ٤/ ٤٥٦، وهو للخنساء في العيني ٢/ ٤٤٨، وهو لقصير صاحب جذيمة في الكامل ١/ ٢٩٠، وبلا نسبة في الهمع ١/ ١٥٩، ومعاني القرآن ٢/ ٧٣، والخزاعة ٣/ ٢٧٢، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٢٠٢، رقم الشاهد (٣٣٢٦).

أي: وثيداً مشئها، فقَدَمَت وأخَرَت ضرورَةً.

والثاني: أن يرتفع (وصالٌ) بفعل مضمر يدل عليه الظاهر، فكأنه قال: (وقلما يدوم وصال يدوم)، وهذا أسهل في الضرورة، والأول أصح معنى وإن كان أبعد في اللفظ، لأن (قلما) موضوعة للفعل خاصة بمنزلة (ربّما) فلا يليها الاسم البتة.

والثالث: أن تكون (ما) زائدة مؤكدة فيرتفع الوصال بقلّ، وهو عنده ضعيف^(١).

ذهب ابن يعيش مذهب سيبويه في تقدير فعل (يدوم)، وقال: "فلا يجوز رفع وصال بـ(يدوم) وقد تأخر عن الاسم، ولكن يرتفع بفعل مقدر وتفسيره قلما يبقى وصال ونحوه مما يفسره يدوم ولا يرتفع بالابتداء لأنه موضع فعل"^(٢).

وذهب ابن عصفور مذهب سيبويه في تقديره الفعل (يدوم) بعد (قلما)، وقال: "أراد وقلّ ما يدوم وصالٌ، فقدم الفاعل على الفعل، لأن قلما من الحروف التي لا تليها إلا"

(١) الشننمري، تحصيل عين الذهب، ص ٦٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، المجلد ٤، ج ٨، ص ٤٧.

الأفعال ظاهرة" (١).

ولم يُجز ابن السراج الفصل بين (قلماً) والفعل، كما في قد، وسوف، وربما، وأجاز تقديم الاسم على الفعل في الشعر، لأنها بمنزلة (السين) ومما شبه بهذه الحروف (ربما) فجعلت (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ليذكر بعدها الفعل. (٢)

وذهب الرضى الأسترابادي مذهب سيبويه وفصل في ذلك فقال: "أنّ (ما) إما كافة، وإما مصدرية والمصدر فاعل الفعل، وإما زائدة، وذكر الشاهد، وهي فيه زائدة و (وصال) فاعل (قل)، وهي عند سيبويه كافة ووصالاً مبتدأ". (٣)

ويرى ابن هشام أن (ما) تكون زائدة وهي نوعان: كافة وغير كافة فقال: "والكافة ثلاثة أنواع: أحدها: كافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثر، وطال، وعلّة ذلك شبهة برّب، ولا يدخلن حينئذٍ إلا على جملة فعلية صُرح بفعلها.

فأما قول المرار (الشاهد).

فذكر رأي سيبويه بأنها ضرورة شعرية، فقيل وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحاً والشاعر أولها فعلاً مقدرًا، وأن (وصال) مرتفع بـ (يدوم) محذوفاً مفسراً بالمذكور وقيل: وجهها أنه قدّم الفاعل، والبصريون لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية، فرفعوا (وصال) على الابتداء.

وزعم المبرد أن (ما) زائدة، ووصال: فاعل لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن ما مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة". (٤)

ويوافق الباحث في هذه المسألة مذهب سيبويه على سبيل التقديم والتأخير الذي اضطر إليه الشاعر لأغراض الوزن والقافية، لأن كلمة (وصال) مرتبطة من حيث المعنى ب الفعل (يدوم) وليس بـ(قلّ)، والتقدير: (قلّ أن يدوم وصالاً مع طول الصدود)، وقد جاءت (ما) زائدة على الفعل (قلّ) وهيئات الكلام لدخول فعل آخر يرتبط به الفاعل (وصال) المتقدم على فعله للضرورة حسب رأي الكوفيين، وتكون جملة اسمية على مذهب البصريين فيكون (وصال) فيها هو المبتدأ وخبره الجملة الفعلية (يدوم) لأنهم لا يجيزون تقديم الفاعل على الفعل.

(١) ابن عصفور الأشيلي، شرح **جمل الزجاجة** (الشرح الكبير)، تحقيق صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٩، ج١، ص١٦١-١٦٢.

(٢) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦، ط٢، ج٢، ص٢٣٣-٢٣٤.

(٣) رضّي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، **شرح الرضى على الكافية**، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس-بنغازي، ط٢، ١٩٩٦، ج٤، ص٣٢٩.

(٤) الإمام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، الأنصاري المصري، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط بلا، ١٩٨٧، ج١، ص٣٠٦-٣٠٧، ج٢، ص٥٨٢.

الشاهد الثاني: قول المرار الأسدي: (١)

أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالتغام المخلص (٢)

ذكر سيبويه: "وأما ليتما زيدا منطلقاً فإن الإلغاء فيه حسنٌ، وقد كان روبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً، وهو قول النابغة الذبياني:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ (٣)

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قوله تعالى:

﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ (٤)،

أو يكون بمنزلة قول من قال: إنما زيدٌ منطلقٌ، وأما لعلمًا فهو بمنزلة كأنما. (٥)

(١) تم التعريف بالشاعر، ص ٤١.

(٢) الشاهد للمرار الأسدي في ديوانه، ص ١٦٨، وشعراء أمويون، ص ٤٦١، وسيبويه والسننمري ١ / ٦٠، اللسان (علق) ١٣٤ / ٢ (ثغم) ٣٤٥ / ١٤، والأزهية، ص ٨٨ وهو للمرار الفقعسي في سيبويه ١ / ٢٨٣، والسيوطي ٢٤٦، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٤٢ وهو لأحدهما في الخزانة ٤ / ٤٩٣، وتهذيب اللغة ١٥ / ٤٦٦، والمقتضب ٢ / ٥٤، والدرر ١ / ١٧٦، والهمع ١ / ٢١٠، وشرح شواهد الشافية ١ / ٢٧٣، والتمام، ص ٢١٠، والأصول ١ / ١٧٥، ٢ / ٢١٧، معجم شواهد النحو الشعرية، ص ٩٩ رقم الشاهد (١٤٤٩).

(٣) ديوان النابغة، ص ٢٤، وسيبويه والسننمري ١ / ٢٨٢، والأغاني ١١ / ٣٨١٢، وشرح المفصل ٨ / ٥٨، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٤٢، ٢٤١، والسيوطي، ص ٢٨، ٧٢، والأزهية، ص ٢٨٨، وشرح شذور الذهب، ص ٢٨٠، والأشموني ١ / ٢٨٤، ومعجم شواهد النحوية، ص ٦٥، رقم الشاهد (٧٨٥).

(٤) البقرة: ٢٦، قراءة الضحاك، ابراهيم بن أبي عجلة، وروبة بن العجاج، وقطرب، و"بعوضة" بالنصب قراءة الجمهور.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٣٧-١٤٠ وينظر: ج ١، ص ١١٦.

وقال الشاعر:

تَحَلَّلْ وَعَالَجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَاَنْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ^(١)

وقال الخليل: " (إنما) لا تعمل فيما بعدها، كما في الشاهد، وجعل (بعدها) كلمة واحدة، وابتدأ ما بعده"^(٢).

وأما المبرد فقال: "و(ما) تدخل على ضربين: أحدهما: أن تكون زائدة للتوكيد، فلا يتغير الكلام بها في عمل ولا معنى، واللازم: ما وقع فيهما. ونظيرهما قولك: إنَّما زيدٌ أخوك. منعت (ما) (إنَّ) عملها، كما في الشاهد.

وكذلك (رَبِّ)، تقول رَبِّ رَجُلٍ، ولا تقول: (رَبِّ يقوم زيدٌ)، فإذا ألحقت (ما) هيأتها للأفعال فتقول: (رَبِّما يقوم زيدٌ)، وكما في قوله تعالى:

﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٣).

وافق ابن السراج قول المبرد في أن (ما) زائدة في قوله عز وجل:

﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٤).

لو كان لـ (ما) موضع من الإعراب ما عملت الباء في (نقضهم)، وإنما جيء بها زائدة للتأكيد، وكذلك (ما) إذا كانت كافة فلا موضع لها من الإعراب، وكذلك (رُبَّمَا) تقول: (رُبَّمَا يقوم زيدٌ) لولا (ما) لما جاز أن يلي (رُبِّ) فعل، ومن ذلك (بعدها) في الشاهد، فـ (ما) في كل ذلك زائدة ولا محل لها من الإعراب.^(٥)

وذهب السيرافي إلى أن (ما) مصدرية، فذكر الشاهد وقال: "وقوله: (بعدها أفنان رأسك كالثغام المخلص): أفنانٌ: مبتدأ، وخبره (كالثغام) و(ما) وما بعدها من الابتداء والخبر بمعنى المصدر، كما تكون هي وما بعدها من الفعل بمعنى المصدر، وكما تكون (أَنَّ) المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمعنى المصدر، فيكون تقديره: (بعد إشباه رأسك الثغام)"^(٦).

ووافق أبو علي الفارسي رأي سيبويه، في (ما) كافة عن العمل واستشهد بقوله تعالى:

﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٧)،

هنا (ما) كفت (إن) عن العمل في الجملة الاسمية بعدها.

وقوله تعالى:

﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٨)،

(ما) هيأت لدخول الفعل (يود) بعد (رُبِّ).

وذكر قول الشاعر (الشاهد).

(١) الشاهد لسويد بن كراع العكلي في سيبويه ١٣٨/٢، وابن الشجري ٢٤١/٢، وابن يعيش ٥٤/٨، وابن يعيش ٥٨، ١٣١، والمفصل، ص ١٥٨، وهو لدجاجة بن عبد القيس في فرحة الأديب، ص ٤٢، وابن السيرافي، ص ٤٠٥، وبلا نسبة في الأصول ١٧٥/١، والخزانة ٢٩٧/٤، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٥٠ رقم الشاهد (٢٤٣٦)

(٢) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٣٧-١٤٠، وينظر: ج ١، ص ١١٦.

(٣) الحجر: ٢.

(٤) النساء: ١٥٥.

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ٢٥٨.

(٦) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ٢، ص ٤٤٧.

(٧) الكهف: ١١.

(٨) الحجر: ٢.

كما كفت (ما) (إِنَّ) و (رُبَّ) و (بَعْدَ) عن عملها في الشواهد المذكورة^(١).
 ووافق الأعلام الشنتمري رأي السيرافي: " في أن (ما) مصدرية، وأنها مُهيئة لمجيء
 الجملة بعدها كما في (قَلَمًا) و (ربما)"^(٢).
 ووافق ابن يعيش سيبويه في: "أن (ما) كافة والجملة التي بعدها ابتدائية، وذكر أيضاً
 بأنه لا يجازى بالفعل بعد (ما) لأنه يكون مرفوعاً ولو جوزي بها لكان مجزوماً وهو ليس
 كذلك، لوقوعه موقع الاسم، كما أن (ما) إذا ضُمت إلى الحروف والأسماء منعتها الإضافة
 والجر"^(٣).

واستشهد على ذلك بقوله تعالى:

﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٤).

وخالف الرضي الإستراباذي سيبويه وأبا علي الفارسي، ووافق ابن يعيش في مصدرية
 (ما) مع الفعل بعدها، كون "ما" توصل بالفعل المتصرف، وأما الذي لا يتصرف فلا مصدر له.
 ولا توصل بالأمر؛ لأنه لا يفيد المصدر المؤول به (ما) مع الفعل، ما أفاده (ما) مع الفعل
 المتصرف. ونجد أن معنى (بما رحبت) من قوله تعالى:
 ﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ﴾^(٥).

وبرحبها شيء واحد، ومعنى علمت أنك قائم، وعلمت قيامك شيء واحد، وهي في
 هذين (الشاهدين) مصدرية..

وأجاز ابن جني صلتها بالجار والمجرور، نحو قولهم: (ما خلا زيد)، و(ما عدا زيد)،
 لأن (خلا) و(عدا) في هذا الشاهد حرفا جرّ، والاسم بعدهما مجرور بهما^(٦).
 ويرى ابن مالك: "أن (ما) يمكن أن تدخل على الجملة الاسمية ويمكن تأويلها بالمصدر
 مخالفاً بذلك رأي سيبويه، ومستشهداً بقول الشاعر:

أحلامكم لسقام الجهل شافيةٌ كما دماؤهم تشفي من الكلب^(٧)

رغم أن (ما) هنا كفت حرف الجر عن العمل في (دمائهم)، وأضاف والحكم على (ما)
 هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة؛ لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع
 جر بالكاف في بيت الكميت، وبإضافة الظرف في بيت المرار (الشاهد) ولم يصرف شيء عمّا
 هو ثابت، بخلاف الحكم بأن (ما) مصدرية"^(٨).

(١) أبو علي الفارسي، التعليقة، ج ١، ص ٨-٩.

(٢) الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص ١١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٦.

(٤) الحجر: ٢.

(٥) التوبة: ٢٥.

(٦) الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص ٤١.

(٧) البيت للكميت الأسدي في ديوانه ٨١/١، شرح التسهيل ٢٢٢/١، وهمع العوامع ٨١/١ بلا نسبه في تذكرة
 النحاة، ص ٥١، وذكر حنا حداد أنه ليس في ديوانه. ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٤٢.

(٨) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١، ص ٢٢٢.

وصنّف ابن هشام (ما) إلى ثلاثة أصناف هي (الكافة عن العمل، والمصدرية،
والزائدة)، أما الكافة عن عمل الجر فتتصل بأحرف وظروف، وقال: "وأما الظروف فأحدها
(بعد)^(١)، كقول المرار الأسدي في (الشاهد)".

وأضاف وقيل: "(ما) مصدرية وهو الظاهر؛ لأن فيه إبقاء (بعد) على أصلها من
الإضافة؛ ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت"^(٢).

(١) ابن هشام الأنصاري، **معني اللبيب**، ج ١ ص ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٩.

والثاني (بين) كقوله:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ^(١)

وأضاف أيضاً: "وقبل (ما) زائدة، و(بين) مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، وبين مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة أي: (بين أوقات نحن بالأراك)، والأقوال الثلاثة تجري في (بين) مع الألف".^(٢) في نحو قوله:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْفَةٌ لَيْسَ نَنْتَصِفُ^(٣)

وذكر أبو حيان الأندلسي: "وفي البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الأشبيلي، قال: إن توسعت في الطرف لم تجز إضافة، لأنه اسم حينئذ، والأسماء لا تضاف إلى الجمل. وليس بصحيح، بل قد أشع فيها، وأضيفت، ويجوز أن يضاف اسم الزمان إلى اسم زمان نحو: (زرتك يوم إذ قدم زيد)، وقد يقال (بعد إذ) وقيل (إذ) بغير ما حملاً على (يومئذ)، (وساعتئذ)، وإنما تلي (ما) (بعد) و(قبل) عند الإضافة إلى مذكور كما في الشاهد".^(٤)

ووافق السيوطي رأي أبي حيان في إمكانية أضافتها إلى الجملة وقال: "ولا يضاف (بعد) لجملة ما لم يكف بـ (ما)".^(٥)

وذهب البغدادي في الخزانة إلى: "أن (ما) في الشاهد مصدرية موافقاً بذلك ابن هشام والأعلم الشنتمري، كما خالف سيبويه في أنها كافة لـ(بعد) عن الإضافة، وأورد رأي السيوطي فقال: "وإليه ذهب صاحب اللباب قال: وليست (ما) في البيت بكافة لـ (بعد) عن الإضافة، بل هي مهيئة للإضافة إلى الجملة. وقال أبو علي الفارسي في التعليقة: و(ما) في البيت وإن حكم بأنها كافة، إلا أن ذلك لا يعجبني، فإن (بعد) في البيت على معناه الأصلي، من اقتضاء الإضافة إلى شيء، وهو في المعنى مضاف لما بعده".^(٦)

ويتفق الباحث في هذه المسألة مع رأي سيبويه، الذي يذهب إلى أن (ما) في البيت المذكور زائدة وكافة لما اتصلت به عن العمل فيما بعدها، سواء اتصلت بالفعل مع (قل) أو اتصلت بأحد الحروف الخمسة (إن وأخواتها)، أو اتصلت بالظروف، وأما عن مصدرية (ما) في أقوال النحاة البصريين فإن ذلك موضع آخر من مواضع (ما) ومواضعها في النحو كثيرة، منها هذا الموضع الذي ذهب إليه سيبويه.

(١) نسبه ابن هشام لجميل بن معمر، وينسب لجميل بئينة في ديوانه، ص ١٨٩، والسيوطي، ص ١٢٦، ٢٤٦، والأغاني ٢٨٤٠/٨، والخزانة ١٩٩/٤، والعيني ٣٩/٣، وبلا نسبه في المرزوقي، ص ١٧٨٤، والخزانة ١٧٩/٣، ١٨٣، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١٤٧ رقم الشاهد (٢٣٩٠).

(٢) ابن هشام، معني اللبيب، ج ١، ص ٣١١.
(٣) نسبه ابن هشام لحرقة بنت النعمان، أو أختها هند، ج ١، ص ٣١٢، وكذلك في الخزانة ١٧٨/٣، والدرر ١٧٨/١، والمرزوقي، ص ١٢٠٣، والسيوطي، ص ٢٤٦، وأمالي ابن الشجري ٧٥/٢، والمؤتلف والمختلف ١٤٥، واللسان (نصف) ٢٤٦/١١، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ١١٥ رقم الشاهد (١٧٢٩).

(٤) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ١٨٢٦-١٨٢٧.

(٥) ينظر السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١٩٣-١٩٤.

(٦) ينظر: الخزانة، ج ١١، ص ٢٣٢-٢٣٣.

الخلاصة

تضمنت هذه الرسالة سبع عشرة مسألة نحوية، وافق الباحث سيبويه في سبع مسائل

هي:

- العطف على موضع (إن واسمها) قبل تمام الخبر.
- فاعل (كفى) المقترن بالباء الزائدة.
- الاستثناء المتكرر.
- جواز إعمال المصدر عمل الفعل في نصب الاسم.
- المصادر التي لا أفعال لها.
- واتفق الباحث مع جمهور النحاة في مسألتين هما:
 - جواز نصب المصدر المصدر بإضمار فعل يدل عليه المصدر.
 - جواز مجيء الحال معرفة.
- واتفق مع رأي المبرد في مسألة واحدة هي:
 - جواز الجر على الإضافة عند تعريف المضاف.
- وانفرد برأي مستقل في سبع مسائل هي:
 - الاستثناء المنقطع.
 - إضافة المصدر إلى الفاعل.
 - النداء المعروف بـ (أل)
 - التنازع.
 - جواز نصب الاسم الفاصل بين أداة الاستفهام والفعل.
 - جواز جزم الفعل المضارع ورفع استيفاء الشرط لفعله وجوابه.
 - العطف على الموضع.

المصادر والمراجع

- إبراهيم محمد نجا، اللهجات العربية، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦.
- إبراهيم يوسف السيد، اللهجات القديمة وبناء الجملة في العربية الفصحى، كلية اللغة العربية، الرياض، ١٩٩٢.
- ابن الحاجب- أبو عمر جمال الدين عثمان بن عمر (ت: ٦٤٦هـ)؛
أ. الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى العلي، مطبعة العاني، بغداد.
ب. الكافية في النحو، شرح الرضي الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن السراج- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت: ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن الشجري- هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت: ٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ابن جني- أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)؛
أ. الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.
ب. اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر، اربد- الأردن.
- ابن عصفور- أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)؛
أ. شرح المقرب، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري ورفيقه، مطبعة العاني، بغداد.
ب. شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت.
ج. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- ابن عقيل- بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت: ٦٧٢هـ)، شرح ألفية ابن مالك، تأليف: محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث العربي للطباعة، ط٣، ١٩٧٧م.
- ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث العربي للطباعة، ط٣، ١٩٧٧.
- ابن مالك- جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجبائي (ت: ٦٧٢هـ)؛
أ. شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم الهاردي، دار المؤمن للتراث، مكة المكرمة.
ب. شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢.
- ابن هشام الأنصاري- أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن حمد بن عبدالله (ت: ٧٦١هـ)؛
أ. معني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، وشريكه، دار الفكر، بيروت.
ب. شرح جمل الزجاجي، تحقيق: علي محسن عيسى.
ج. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد.
- ابن يعيش- أبو البقاء موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، تحقيق: أحمد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- أبو حيان الأندلسي- محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (ت: ٧٦١هـ)؛

- أ. البحر المحيط، عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
ب. ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الأشموني- أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت: ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على الألفية، تحقيق: تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
 - الإصطخري، أبو إسحاق إبراهيم محمد الفارسي (٣٤٦هـ)، المسالك والممالك، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦١م.
 - الأعلم الشنتمري- أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت: ٤٧٦هـ)؛
أ. تحصيل تحصيل عين الذهب، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٢.
 - ب. النكت في كتاب سيويه، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
 - الأنباري- أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت: ٧٧هـ)؛
أ. أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت.
ب. الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف: محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.
ج. البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد، منشورات دار الهجرة، إيران.
 - الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٣٨٤-٤٥٦هـ)، جمهرة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، ط١ بيروت- لبنان، ١٩٨٣.
 - البغدادي- عبدالقادر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب، تحقيق: عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
 - جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج١، دار العلم للملايين، بيروت، ومكتبة النهضة بغداد، ١٩٧٦.
 - حاكم حبيب الكريطي، معجم الشعراء الإسلاميين، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٥.
 - حنا جميل حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم، الرياض، بلا طبعة، ١٩٨٤م.
 - حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، أبحاث جامعة اليرموك، المجلد١، العدد٢، ١٩٩٢.
 - ديوان الأقيشر الأسدي، جمع وتحقيق خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩١.
 - ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تقديم وشرح صلاح الدين الهواري، مراجعة ياسين الأيوبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٧.
 - ديوان سحيم عبد بني الحساس، تحقيق: محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، بلا طبعة، بلا تاريخ.
 - ديوان عبيد بن الأبرص، تقديم: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، بلا طبعة، ١٩٨٣.
 - ديوان عبيد بن الأبرص، شرح أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
 - الرضي الاستربابادي- رضي الدين محمد بن الحسين (ت: ٦٨٨هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس- بنغازي.

- السمعاني، الإمام أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت: ٥٦٢هـ)، الأنساب، تحقيق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر محمد أمين دمج، بيروت- لبنان، ط٢، ج١.
- السمين الحلبي- أبو العباس شهاب الدين بن يوسف بن محمد بن ابراهيم (ت: ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي معوض وشريكه، دار المكتب العلمية، بيروت.
- سيبويه- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- السيرافي- أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت: ٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي- عبدالرحمن جلال الدين (ت: ٩١١هـ)؛
أ. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعلقه وعنوان موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك وزملائه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.
ب. السيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتحقيق: داؤد سلوم، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط٢، ١٩٩٧.
- شعراء أمويون، دراسة وتحقيق نوري حمودي القيسي، القسم الثاني، بلا طبعة، بلا تاريخ.
- الشنقيطي- أحمد بن الأمين (ت: ١٣٢٤هـ)، الدرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان.
- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت، بلا طبعة، ١٩٨٥.
- عثمان محمد علي، شعراء بني أسد حتى نهاية القرن الثامن الهجري، دار الأوزاعي، بيروت، لبنان، ١٩٨٦.
- عزيمة فوال بابتي، معجم الشعراء المخضرمين والأمويين، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨.
- العكبري- أبو البقاء محي الدين عبدالله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ)؛
أ. إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
ب. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- علي ناصر غالب، لهجة قبيلة أسد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩.
- عمر رضا كحّالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٩٩١.
- الفارسي- أبو علي الحسن بن أحمد عبدالغفار بن سلمان (ت: ٣٧٧هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة.
- الفراء- أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي (ت: ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، دار السرور، بيروت.
- الفرزدق- أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة (ت: ١١٤هـ)، ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.
- فيصل إبراهيم صفا، الوظيفة وتحولات البنية، عالم الكتب الحديث، الأردن- اربد، ط١، ٢٠١٠.

- قاسم محمد صالح، *المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها*، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٠٧.
- القلقشندي، أبو العباس أحمد، *نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب*، تحقيق ابراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري- القاهرة، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط٢، ١٩٨٠.
- المبرد- أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ)، *المقتضب*، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- محمد علي دقة، *الصحابي ضرار بن الأزور، أخباره وشعره*، دار معد للنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٩٢.
- محمد عيد، *المستوى اللغوي*، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١.
- النحاس- أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل (ت: ٣٣٨هـ)، *إعراب القرآن*، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت.
- اليعقوبي، *تاريخ اليعقوبي*، وهو تاريخ أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب العباسي المعروف باليعقوبي، المجلد الأول، دار الصياد، بيروت، ١٩٩٢.

فهرس الآيات

الصفحة في الرسالة	رقم الآية	الآية	السورة
١٠٧	٢٦	﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾	البقرة
٢٤	١٩٥	﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	البقرة
٥٩، ٥٨	٢٥١	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾	البقرة
١٠١	٢٨٤	﴿فِيغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾	البقرة
٦٠، ٥٩	٩٧	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	آل عمران
٩١، ٨٩	١٨٥	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	آل عمران
٢٣، ٢٢	٤	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾	النساء
٥٧	٢٣	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾	النساء
٥٦	٢٤	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾	النساء
٢٣، ٢٢	٤٥	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾	النساء
٢٣، ٢٢	٧٠	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾	النساء
٢٣، ٢٢، ١٦٦	٧٩	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	النساء
١٠٨	١٥٥	﴿فَبِمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾	النساء
٣٤، ٣٣	١٥٧	﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾	النساء
٩٠	١	﴿غَيْرِ مُحَلِّي الصَّيْدِ﴾	المائدة
٩٠	٢	﴿وَلَا أَمِينِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾	المائدة
١٧، ١٥	٦٩	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	المائدة
٨٥	٩٥	﴿أَوْ كَفَّارَةَ طَعَامِ مَسَاكِينٍ﴾	المائدة
٩٩	٥٩	﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾	الأعراف
٢٤	٦٤	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	الأنفال
١١٠	٢٥	﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾	التوبة
٩٩، ١٠٠	٣	﴿وَأَذَانٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	التوبة
٢٥	٢٧	﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾	يونس
٩٩	٥٠	﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾	هود
٣٢	٨٢	﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾	يوسف
٨٥	١٦	﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾	إبراهيم
١٠٩، ١٠٨	٢	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾	الحجر
١٩	١١	﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	الكهف
٧٤، ٧٢	٩٦	﴿أَتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾	الكهف
٦١	٢	﴿ذَكَرَ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾	مريم
٩١	٩٣	﴿إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾	مريم
٨٩	٣٥	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	الأنبياء

الحج	﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ﴾	١٥	٢٧
المؤمنون	﴿تَنْبُتْ بِالدَّهْنِ﴾	٢٠	٢٤
المؤمنون	﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾	٢٣	٩٩
النور	﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾	٣٥	٨٥
الفرقان	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	٦٨، ٦٩	٩٥
النمل	﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾	٦٥	٣٦
العنكبوت	﴿إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلِكَ﴾	٣٣	٩٢
العنكبوت	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	٥٧	٨٩
الروم	﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بَنَصْرٍ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٥﴾ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾	٤، ٥، ٦	٦٠، ٥٦
السجدة	﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ﴾	١٢	٨٩
السجدة	﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾	٧	٥٦
الأحزاب	﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾	٣٥	٧١، ٦٨
الأحزاب	﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾	٥٦	٢٠، ١٨
سبا	﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَأَنَا لَهُ الْحَدِيدُ﴾	١٠	١٠١
فصلت	﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾	٤٩	٦٠
الشورى	﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾	٤٠	٢٥
الأحقاف	﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُنْظَرُنَا﴾	٢٤	٩١
الأحقاف	﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ﴾	٣٥	٥٧
الفتح	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٢٨	٢٦، ٢٥
القمر	﴿وإِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾	٢٧	٨٩
الحاقة	﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً﴾	١٩	٧٤، ٧٣
الليل	﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى ﴿١٩﴾ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾	١٩، ٢٠	٣٤، ٣٢

فهرس الشواهد الشعرية لقبيلة أسد

مرتبة حسب القافية

رقم الصفحة	الشاعر	بيت الشعر
٣٧	الكميت بن زيد الأسدي	وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةَ وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ
٩٧	عقيبة الأسدي	مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَاسْجُحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا
ص٣٧	الكميت بن زيد الأسدي	فَمَالِي إِلَّا اللَّهَ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَمَالِي إِلَّا اللَّهَ غَيْرِكَ نَاصِرُ
٤٦	سُحَيْمُ عَبْدِ بَنِي الْحَسَّاسِ	إِذَا شَقَّ بَرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَّالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسُ
١٠٧، ٤١	المرار الفقعسي الأسدي	أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَالِدِ بَعْدَ مَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالْتَّغَامِ الْمُخْلِسِ
٨٨	المرار الفقعسي الأسدي	سَلَّ الْهُمُومَ بِكَلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ نَاجٌ مُخَالِطٌ صُهْبَةً مَتَعِيسِ
٨٣	المرار الفقعسي الأسدي	أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٌ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعَا
١٤	بشر بن أبي خازم	وَالْأَفَاعِلُ مَا عَلِمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شَقَاقِ
٥٥	الأقيشر الأسدي	أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبِ قَرْعِ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهِ الْأَبَارِيقِ
٥٠	الكميت بن زيد الأسدي	نَعَاءٌ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ
٦٨	المرار الفقعسي الأسدي	فَرَدَّ عَلَى الْفَوَادِ هَوَى عَمِيداً وَسَوَّيْلَ لَوْ يَبِينُ لَنَا السُّوْلَا وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَنَرَى عَصُوراً بِهَا يَفْتَدِنَا الْخُرْدَ الْخُدَالَا
٧٥	الشماع الأسدي	أَتَتْنِي سَلِّمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا ثُمَّ سَخَّ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا
٩٤	بعض بني أسد	إِنْ يَبْخُلُوا أَوْ يَجْبِنُوا أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَخْفَلُوا يَغْدُوا عَلَيْكَ مَرْجَلِي نَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا
٧٨	الكميت بن زيد الأسدي	أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا
٣٠	ضرار بن الأزور	عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرَّمَاحُ مَكَانَهَا

		ولا النَّبُّنَ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَمَّمُ
١٠٤	المرار الفقعسي الأسيدي	صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَانَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
٢٢	سُحَيْمِ عَبْدِ بَنِي الْحَسَّاسِ	عُمَيْرَةَ وَدَعَّ إِنَّ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرِّ نَاهِيَا

فهرس الأعلام

الصفحة	اسم العلم
٨	إبراهيم نجا
١٥، ١٠	ابن الأنباري
٦٧	ابن الحاجب
٢٦	ابن السراج
١٩	ابن الناظم
٦٣	ابن جني
٦، ٢	ابن حزم الأندلسي
٣	ابن خلدون
٤٨	ابن عصفور
٣٥	ابن عقيل
١٩	ابن مالك
٧٤	ابن مضاء القرطبي
١٩	ابن هشام
١٨	ابن يعيش
١٨	أبو جعفر النحاس
٢٦	أبو حيان الأندلسي
٢٢	أبو علي الفارسي
٩، ٨	أبو نصر الفارابي
٤٣	الأخفش
٥٨	الأشموني
٥	الاصطخري
٣٨	الأعلم الشنتمري
٥٥، ١١، ٨	الأقشير الأسيدي
١٤، ٨	بشر بن أبي خازم
٣٥	البغدادي، عبد القاهر
٤	جواد علي
٨	الحسين بن مطير
٩٦	حنا حداد
٩	الخليل بن أحمد الفراهيدي
٢٠	الرضي الاسترابادي
٣٥	الزمخشري
٤٦، ٢٢، ٨	سُحيم عبد بن الحساس
٣، ٢	السمعاني
١٤، ٩	سيبويه
٣٢	السيرافي
٣٥	السيوطي
٧٥، ٨	الشماخ الأسيدي
٣٠، ٨	ضرار بن الأزور
٣٣	عبد القاهر الجرجاني

٨	عبد الله بن الزبير
٨٦	عبدہ الراجحي
٦٢ ، ١١ ، ٨	عبيد بن الأبرص
٩٧ ، ٨	عقبة الأسدي
١٦	العكبري
٥	علي ناصر غالب
٨	عمر بن شأس
١٥ ، ٩	الفراء
٨٧	فيصل صفا
٩٦	قاسم محمد صالح
٣	القلقشندي
١٨	الكسائي
٧٨ ، ٥٠ ، ٣٧ ، ١١ ، ٨	الكميت بن زيد الأسدي
٣١	المبرد
١٠٧ ، ١٠٤ ، ٨٨ ، ٨٣ ، ٦٨ ، ٤١ ، ٨	المرار الفقعسي الأسدي
٥	الهمذاني
٤	اليقوبي

Abstract

The Influence of Bani Asad's Poetry on Arabic Grammar Construction

By

Ziyad Shudaifat

The main purpose of this thesis is to present the poetic examples of the poets of Bani Assad's tribe used by the grammarians. 17 syntactic cases are examined. The researcher classified the cases into four types and dedicated four chapters to illustrate this:

- Chapter One: this chapter includes the *Nominative Case*. In this chapter two syntactic cases are examined.
- Chapter Two: this chapter includes the *Accusative Case*. In this chapter two syntactic cases are examined.
- Chapter Three: this chapter includes the *Genitive Cases*. In this chapter two syntactic cases are examined.
- Chapter Four: in this chapter the researcher discusses different syntactic matters.

The researcher discussed the 17 cases and illustrated the grammarians' opinion. He agreed on **seven** cases with *Sebawaih*, **two** cases with the majority of the grammarians and **one** case with *El-Mubared*. However, the researcher gave his own opinion on **seven** other cases.